فقيل لا رجل في الدار فتضمن من فبني لذلك وبني على الحركة فرقا بين ما كان بناؤه لازما وبين ما كان بناؤه عارضا وبني على الفتح للخفة قوله وان كان معرفة او منفصلا بينه وبين لا وجب الرفع والتكرير اي وان كان الاسم الذي يدخل عليه لا معرفة وجب الرفع والتكرير تقول لا زيد في الدار ولا عمرو واما الرفع فلان لا لا تعمل في المعارف لان وضعها لنفي النكرات ولا تعمل الا فيها واما التكرير فلانه مبني على جواب سؤال سائل سال فقال ازيد في الدار ام عمرو فوجب التكرير في الجواب ليكون مطابقا للسؤال وكذلك ان كان منفصلا يعني الاسم بينه وجب الرفع والتكرير فتقول لا في الدار رجل ولا امراة اما الرفع فليطلان عمل لا بالفصل لضعف عمله واما التكرير فلانه مبني على جواب سؤال سائل سال فقال ارجل في الدار ام امراة فوجب التكرير في الجواب للمطابقة قوله ومثل قضية ولا ابا حسن لها متاول ح هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال ان ابا حسن معرفة من غير الرفع والتكرير وانتم قلتم ان كان معرفة وجب الرفع والتكرير دجوابه انه متاول اي قضية ولا مثل ابي حسن لها فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه ولا شك ان مثل ابي حسن نكرة لان المثل لا يكتسب من المضاف اليه التعريف كما يجي في باب الاضافة ويمكن ان يكون هذا جوابا عن ايراد المثال المذكور على حد المنصوب بلا لكون ابا حسن معرفة مع انه ذكر في الحدان المنصوب بلا نكرة قوله وفي مثل لا حول ولا قوة خمسة اوجه فتحهما ونصب الثاني ورفعه ورفعهما ورفع الاول على ضعف وفتح الثاني ح

اعلم انه اذا عطف على اسم لا مع تكرر لا جاز فيه خمسة اوجه ا فتحهما نحو لا حول ولا قوة الا بالله اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله فلا حول في محل الرفع بانه مبتدا وبالله خبره وكذلك لا قوة في محل الرفع بانه مبتدا وبالله خبره فلا حول ولا قوة الا بالله على هذا الوجه جملتان وب فتح الاول ونصب الثاني نحو لا حول ولا قوة

لا ونين

الا بالله فلا حول في محل الرفع بانه مبتدا ولا في لا قوة زايدة لتاكيد النفي وقوة عطف على
لفظ لا حول وخبره بالله فعلى هذا لا حول ولا قوة الا بالله جملة واحدة وح فتح الاول ورفع
الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله فلا حول في محل الرفع بانه مبتدا ولا في لا قوة زايدة لتاكيد
النفي وقوة عطف على محل لا حول وبالله خبره فعلى هذا لا حول ولا قوة الا بالله جملة واحدة
وح رفع الاول والثاني نحو لا حولٌ ولا قوةٌ الا بالله لعل فحولٌ مبتدا وقوة عطف عليه
وبالله خبره ولا يكون لا عملٌ وَوَجه عدم عمل لا ههنا شيئان احدهما ان يكون مطابقاً
للسوال وهو ارجل في الدار ام امراة والثاني انه لم يبق لتوهم التركيب مع وجود حرف
العطف وهو غير جايز ولو فتح احدهما دون الاخر لكان ترجيحاً من غير مرجح وح رفع الاول
وفتح الثاني نحو لا حولٌ ولا قوة الا بالله فحول مرفوع بانه اسم لا وخبره محذوف وهو بالله
ولا بمعنى ليس وعمل لا بمعنى ليس شاذ ولا يجل هذا احتمال ورفع الاول على ضعف ولا قوة مبني
على الفتح في محل الرفع بانه مبتدا وبالله خبره قوله واذا دخلت الهمزة لم تغير العمل و
معناها الاستفهام والعرض والتمني اي اذا دخلت الهمزة على لا التي لنفي الجنس
لم يبطل عمل لا لانه لا يبطل عمل العامل بدخول همزة الاستفهام عليه سواء كان معنى
الهمزة الاستفهام نحو الا رجل في الدار والعرض نحو الا تنزل عندي او التمني نحو الا ماء
اشربه فيبني رجل وتنزل وماء في هذه المواضع مع لا على الفتح كما كان قبل دخول الهمزة
كذلك وليس للاخيران للاستفهام لان القايل لا يقصد بقوله الا ماء اشربه الاستفهام عن
وجود الماء لانه عالم بعدم الماء قوله ونعت المبني الاول مفرداً يليه معرب ومبني رفعاً و
نصباً مثل لا رجل ظريف وظريفاً اي ونعت المبني مع لا على الفتح اذا كان نعتاً اول
مفرداً تاليه له جاز الوجهان البناء والاعراب اما البناء فلجعل الموصوف والصفة شيئاً
واحداً نحو لا رجل ظريف لان لا مع المبني في محل الرفع بالابتداء مرفوع يجوز نصبه حملاً
على لفظ المبني نحو لا رجل ظريفاً وان لم يجز حمل توابع ساير المبنيات على لفظها المبنية

حركته هذا المبني حركة الاعراب كما مر في باب المنادى قوله والا فالاعراب ش اي وان لم يكن
النعت كما ذكرنا فتعين الاعراب وهو الرفع والنصب وذلك بانه اما ان لا يكون النعت
نعت المبني نحو لا غلام رجل ظريفاً لانه نعت المعرب فلم يجز فيه الا الاعراب لوجوب كون
نعت المعرب معرباً واما ان لا يكون النعت نعتاً اول نحو لا رجل ظريف عاقلاً وعاقلٌ وانما
تعين الاعراب لكراهتهم ان يجعلوا ثلثة اشياء شيئاً واحداً واما ان لا يكون النعت مفرداً
نحو لا رجل ذا مال وانما تعين الاعراب لان اسم لا اذا كان مضافاً لا يكون له الا الاعراب
فتابعه اذا كان مضافاً كان اولى ان لا يكون له الا الاعراب واما ان لا يكون تاليه نحو
لا رجل في الدار ظريفاً وانما تعين الاعراب لانه اذا حصل الفصل بين الموصوف والصفة
امتنع جعل الموصوف والصفة شيئاً واحداً مع وجود الفصل ولهذا اخذ هذه القيود في قوله
ونعت المبني الاول مفرداً يليه قوله والعطف على اللفظ وعلى المحل جائز مثل لا اب
وابناً وابنٌ ش اي والعطف من غير تكرير لا على المبني مع لا على المبني مع لا على الفتح جائز
على لفظ المبني وعلى محله نحو لا غلام وجارية برفع جارية على محل الاغلام ونصبها على
لفظ الاغلام وحمل على اللفظ من قال فلا اب وابناً مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى
وتأزرا قوله ومثل لا ابا له ولا غلامي له جائز ش تشبيها له بالمضاف لمشاركته له في اصل معناه
ومن ثم لم يجز لا ابا فيها [illegible] اعلم انه يجوز ان يقال في مثل لا اب له ولا غلامين له لا ابا له ولا
غلامي له اي ويجوز ان يعطى حكم الاضافة تشبيهاً له بالمضاف لمشاركته للمضاف في اصل
المعنى لان المضاف في ابوه وغلاماه بمعنى اب له وغلامان له ومن اجل جواز لا
ابا له ولا غلامي له من اجل التشبيه بالاضافة من حيث مشاركته له في اصل معناه لم يجز
ان يقال لا ابا فيها لعدم مشاركته للمضاف في اصل معناه وذلك لان الاضافة ههنا
لا يكون بمعنى في قوله وليس بمضاف لفساد المعنى خلافاً لسيبويه ش اي قوله لا ابا له ولا
غلامي له ليس بمضاف الى الضمير كما ذهب اليه سيبويه فان سيبويه ذهب الى ان اباه [illegible]

رؤياله مضاف الى الهاء واللام زايدة لتاكيد الاضافة وكذالك غلام في قولك لا غلام له
مضاف الى الهاء واللام زايدة لتاكيد الاضافة والمصنف اشار الى بطلان مذهب سيبويه
فقال انه ليس بمضاف لانه لو كان مضافاً لفسد معناه وذلك لان معنى لا اباله لا اب له
فيبقى لا بلا خبر وهو غير جايز وعمل في المعارف وهو غير جايز قوله ويحذف في مثل لا عليك اى
لا باس ه اى ويجوز حذف اسم لا في مثل لا عليك اى لا باس عليك قوله خبر ما ولا
المشبهتين بليس ه قد ذكرنا مشابهتهما ولا بليس فلا نعيدها لئلا تطول قوله هو المسند
بعد دخولهما ه اى خبر ما ولا هو المسند بعد دخول ما ولا فقوله هو المسند شامل لخبر المبتدا
وخبر كان وخبر ان وغيره فلما قال بعد دخولها خرج عنه هذه الاشياء قوله وهي لغة
اهل الحجاز ه اى ولغة اعمال ما ولا عمل ليس لغة اهل الحجاز لان بني تميم لا يعملونهما
عمل ليس لدخولهما على القبيلتين اعني الاسم والفعل وقد مر هذا البحث قوله
واذا زيدت ان مع ما وانتقض النفي بالا او تقدم الخبر بطل العمل ه هذا اشارة
الى اشياء تبطل عمل ما ولا احدها ان اذا زيدت بعدها فانه يبطل عملها لضعف
عملها بالفصل بينها وبين معمولها نحو ما انْ زيدٌ قائمٌ وقوله وما ان طبنا جبن و
لكن منايانا ودولة اخرينا واشار المصنف اليه بقوله فاذا زيدت ان مع
ما وثانيها انه اذا انتقض النفي بالا نحو ما زيدٌ الا قائمٌ وانما يبطل عملها ح لانها
انما تعمل بسبب المشابهة بليس لاجل النفي وقد بطلت ح فيبطل عملها واشار اليه
بقوله او انتقض النفي بالا وثالثها اذا تقدم خبرها على اسمها يبطل عملها نحو ما قائمٌ
زيدٌ لضعفها في العمل فلم تقو في التصرف قوله واذا عطف عليه بموجب فالرفع
ه اى اذا عطف على خبر ما ولا بحرف عطف موجب وهو بل ولكن بطل عملهما لبطلان
ما هو سبب عملهما وهو النفي فالرفع حملاً على محل خبر ما ولا من حيث هو خبر المبتدا في
الاصل نحو ما زيدٌ قائماً قاعداً ولكن قاعدٌ قوله المجرورات هو ما اشتمل على علم المضاف

هذا ك

اليه والمضاف اليه كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف جر لفظا او تقديرا مرادا

اي المجرور لما اشتمل على علم المضاف اليه وهو الجر والمضاف اليه كل اسم نسب

اليه شيء بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا مرادا فقوله اسم قيد به لان المضاف اليه

لا يكون الا اسما لكنه يشكل بالجمل المضاف اليها كالمضاف اليه اذ واذا وحيث و

يجاب عنه بان تلك الجمل في تاويل المفرد فاذا قلت اجلس حيث جلس زيد

كان تقديره اجلس في مكان جلوس زيد فيكون اضافتها الى المفرد تحقيقا وقوله نسب اليه

شيء احتراز عما نسب اليه شيء كخبر المبتدا مثلا وقوله بواسطة حرف الجر

احترز به عن مثل الفاعل والمفعول به نحو ضرب زيد عمرا وقوله لفظا او تقديرا تفصيل

حرف الجر مثال حرف الجر لفظا نحو مررت بزيد ومثال حرف الجر تقديرا نحو غلام زيد

وخاتم فضة وقوله مرادا احتراز به عن الظرف نحو صمت يوم الجمعة لان يوم

الجمعة نسب اليه شيء وهو صمت بواسطة حرف الجر وهو في وليس ذلك الحرف مرادا

والا لكان يوم الجمعة مجرورا ويعلم منه ان المقصود من قوله مرادا المراد في العمل قوله فالتقدير

شرطه ان يكون المضاف اسما مجردا عن تنوينه لاجلها اي شرط المضاف اليه الذي

هو مجرور بواسطة حرف الجر تقديرا ان يكون مضافه اسما حذف تنوينه او ما يقوم

مقام التنوين لاجل الاضافة على معنى انه لو كان فيه تنوين او ما يقوم مقام التنوين

لاجل الاضافة وان لم يكن فيه كاحمد قدر انه لو كان فيه تنوين لحذف لاجل الا ضافة

نحو احدكم وغلام زيد ومسلمي زيد وانما حذف التنوين لاجل الاضافة لان التنوين يوذن

بتمام المضاف بدون المضاف اليه والاضافة توذن بعدم تمام المضاف الا بالمضاف

اليه والحمل هذه لعلة يحذف ما يقوم مقام التنوين كنوني التثنية والجمع قوله

وهي معنوية ولفظية فالمعنوية ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها

اي الاضافة بتقدير حرف الجر على ضربين معنوية ولفظية والمراد بالاضافة المعنوية

... حذف منه

ان يكون مضاف وعلى صفة مضافة الى معمولها فالمضاف اما ان لا
يكون صفة نحو غلام زيد واما ان يكون صفة لكن غير مضافة الى معمولها
نحو مصارع مصر فان مصارع صفة غير مضافة الى معمولها لان مصر ليس بمعمول لمصارع
ولهذا لم يقتصر على قوله غير صفة وقال مضافة الى معمولها وتعلم منه ان اضافة المصدر
الى الفاعل والمفعول اضافة معنوية لان المضاف ليس بصفة ولان مثل قولنا هذا
مضروب زيد امس اضافة معنوية لان المضاف اليه معمول للمضاف وكذلك الاضافة
في مثل قولنا هذا ضارب زيد امس اضافة معنوية وكذا زيد افضل القوم لان المراد بالعمل
ههنا ان يرفع المضاف المضاف اليه او ينصبه لو تسلط عليه او ان المراد بان
المضاف كان رافعا او ناصبا للمضاف اليه قبل الاضافة قوله وهي اما بمعنى اللام
فيما عدا جنس المضاف وظرفه او بمعنى من في جنس المضاف او بمعنى في ظرفه اي
الاضافة المعنوية على ثلثة اقسام لان المضاف اليه ان لم يكن جنس المضاف
ولا ظرف المضاف كانت الاضافة بمعنى اللام نحو غلام زيد اي غلام لزيد فان زيدا
ليس جنس الغلام ولا ظرف الغلام وان كان المضاف اليه جنس المضاف بمعنى انه
صادق عليه او المضاف ماخوذ منه كانت الاضافة بمعنى من نحو خاتم فضة اي
خاتم من فضة وان كان المضاف اليه ظرف المضاف نحو ضرب اليوم كانت الاضافة
بمعنى في اي ضرب في اليوم قوله وهو قليل مثل غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم ه
اي وجود الاضافة بمعنى في قليل فقوله غلام زيد مثال للاضافة بمعنى اللام
وقوله خاتم فضة مثال للاضافة بمعنى من وقوله ضرب اليوم مثال للاضافة بمعنى في
قوله وتفيد تعريفا مع المعرفة وتخصيصا مع النكرة ه اي الاضافة المعنوية
ان كانت الى المعرفة نحو غلام زيد افادت الاضافة تعريفا للمضاف لانها
عينته وحددته واوضحته غاية الايضاح لا سيما لو غلبت في الابهام نحو مثل

ناصبا

وغيره وشبهه وغيرهما اللهم الا اذا اشتهر المضاف بمماثلته المضاف اليه او مغايرة
المضاف اليه نحو عليك بالحركة غير السكون وان كانت الى النكرة افادت تخصيصا
للمضاف نحو غلام رجل او غلام امراة قوله وشرطها تجريد المضاف من التعريف اي وشرط
الاضافة المعنوية ان يكون المضاف خاليا عن حرف التعريف لانه لو كان فيه حرف التعريف
لكان معرفة فلم يحتج الى الاضافة ولانه ان اضيف الى المعرفة لزم اجتماع التعريفين
وان اضيف الى النكرة لم تفد ولعلمه انه لا يضاف العلم الا بعد اتفاق الاشتراك
فيه نحو زيدنا خير من زيدكم ولا المعرف باللام الا بعد حذف اللام منه وان المضمر والمبهم
لا يضافان اصلا لامتناع سلب التعريف عنهما لوضعهما على العرفان اعلم ان تجرده
عن حرف النداء ليس بشرط في هذه الاضافة وان كان حرف النداء للتعريف لانه ليس
للتعريف على الاطلاق بل هو مع القصد للتعريف ولان العرض الا ترى منه التنبيه و
الاشارة لا التعريف قوله وما اجازه الكوفيون من الثلثة الاثواب وشبهه
من العدد ضعيف اي هذا جواب عن سوال مقدر وارد على ما ذكر من قبل وهو ان
شرط الاضافة تجريد المضاف من حرف التعريف والكوفيون يقولون الثلثة الاثواب
والاربعة الدراهم والخمسة الكتب واجاب عنه بانه ضعيف لمخالفته القياس
واستعمال الفصحى ولان استعمال الفصحى ثلثة الاثواب قال ذو الرمة ثلث
الاثافي والديار البلاقع وقال الفرزدق فيما وادرك خمسة الاشبار قوله واللفظية
ان تكون صفة مضافة الى معمولها مثل ضارب زيد وحسن الوجه اي الاضافة
اللفظية ان يكون المضاف صفة مضافة الى معمولها قوله صفة احتراز به عن
مثل زيد وقوله مضافة الى معمولها احتراز به عن مصارع مصر فان اضافته مثلها
اضافة معنوية ومثال الاضافة اللفظية ضارب زيد وحسن الوجه وهي في تقدير
الانفصال لان المجرور اللفظ منصوب في المعنى كما في المثال الاول او مرفوع كما في المثال الثاني

قوله ولا تفيد الا تخفيفاً في اللفظ اي الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفاً وهو
حذف التنوين او شيء قائم مقام التنوين ولا تفيد تعريفاً وتخصيصاً لانها في تقدير
الانفصال قوله ومن ثم جاز مررت برجل حسن الوجه وامتنع بزيد حسن الوجه ش
اي ومن اجل ان الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفاً في اللفظ جاز ان يقال
مررت برجل حسن الوجه فلو افادت هذه الاضافة تعريفاً لكان حسن الوجه معرفة
فلم يجز جعله صفة لرجل لامتناع وقوع المعرفة صفة للنكرة كما يجيء في التوابع
ولاجل ان هذه الاضافة لا تفيد الا تخفيفاً يمتنع ان يقال مررت بزيد حسن
الوجه لان زيداً معرفة وحسن الوجه نكرة وامتنع وقوع النكرة صفة للمعرفة قوله
وجاز الضاربا زيد والضاربو زيد وامتنع الضارب زيد خلافاً للفراء ش انما جاز الضاربا زيد والضاربو
زيد لافادته التخفيف وهو حذف النون وامتنع ان يقال الضارب زيد لعدم
التخفيف بهذه الاضافة والفراء جوزه بناءً على ان الاضافة سابقة على الالف
واللام او حمل على الضارب الرجل والضاربك وجوابه الاول ان اللام سابق على
الاضافة لانه لتحقيق ذات الاسم والاضافة لتحقيق عارض من عوارضه و
هو التخفيف وتحقق الذات مقدم على تحقق الصفات وجواب حمله على الضارب
الرجل والضاربك يجيء عقيبه قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها ش
اعلم ان الاولى ان يكون مثله ممتنعاً لان عبدها معطوف على المائة وحكم المعطوف
حكم المعطوف عليه فكانه قال الواهب عبدها وهو بمنزلة الضارب زيد فكما امتنع
الضارب زيد وجب ان يمتنع هذا الا انه جاز على ضعف لان المعطوف وان كان
حكمه حكم المعطوف عليه لكنه ليس حكمه مثل حكمه من جميع الوجوه ولهذا جاز ان
يقال يا زيد والحارث الا انه لم يجز يا الحارث وكذلك جاز رب شاة وسخلتها ولم
يجز رب سخلتها من حيث ان حكمه ليس كحكم المعطوف عليه من جميع الوجوه و ضعفه

من حيث ان حكمه كحكمه من بعض الوجوه قوله وانما جاز الضارب الرجل حملا
على المختار في الحسن الوجه هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال ان من
الواجب ان يمتنع الضارب الرجل بناء على ما ذكرتم لعدم افادته التخفيف
فاجاب عن ذلك بان قال وانما جاز حملا على الحسن الوجه لمشابهته له من حيث
ان المضاف في الصورتين صفة والمضاف اليه معرف بلام التعريف ولقائل
ان يقول فما التخفيف في الحسن الوجه حتى يجوز الاضافة فيه فيحمل مثل
الضارب الرجل عليه وجوابه ان يقول التخفيف في اضافة الحسن الوجه حذف
الضمير وحذف الجار والمجرور لانه اصله الحسن الوجه منه او الحسن وجهه
فاذا اضيف حذف الضمير من وجهه او الجار والمجرور وهو منه وانما قال على المختار
في الحسن الوجه لان فيه ست عشرة لغة ومن مختارها الحسن الوجه ومنه يعلم الجواب
عن حمل الفراء الضارب زيد على الضارب الرجل لان المضاف اليه غير معرف
باللام في الضارب زيد على الضارب فلم يكن حمله على الحسن الوجه واعلم
ان حكم المضاف الى المعرف كحكم المعرف باللام حتى جاز الضارب ذي المال
قوله والضاربك وشبهه فيمن قال انه مضاف حملا على ضاربك من عطف
على الضارب الرجل اي انما جاز الضاربك والضاربه وتثنيتهما وجمعهما عند
من يقول انه مضاف الى الكاف حملا على ضاربك من حيث ان المضاف في
الصورتين صفة والمضاف اليه ضمير متصل وانه يجب الاضافة في ضاربك
من غير نظر الى التخفيف لامتناع اجتماع التنوين والضمير المتصل لان التنوين
يؤذن بانفصال ما بعده عما قبله والضمير المتصل يؤذن بالاتصال واذا لم ينظر
الى التخفيف في ضاربك كما لم ينظر في الضاربك ومن هذا العلم الجواب عن حمل
الفراء الضارب زيد على الضاربك لان المضاف اليه في الضارب زيد ليس ضميرا

منصلا قائم عليٰ حمله على ضاربك وانما قال فيمن قال انه مضاف لان منهم من ذهب
الى ان الضارب في الضاربك ليس بمضاف والكاف ضمير منصوب متصل بمعنى انه
مفعول الضارب وح لم يحتج الى العذر وهو الحمل على ضاربك قوله ولا يضاف
موصوف الى صفته ه انما قال لا يضاف موصوف الى صفته لان الصفة يجب
متابعتها للموصوف في الاعراب فلو كانت الصفة مضافة اليها لكانت مجرورة فلم يجب
متابعتها للموصوف في الاعراب قوله ولا صفة الى موصوفها ه اى ولا يضاف الصفة
الى موصوفها لان الصفة يجب ان يكون متاخرة عن الموصوف فلو اضيف الى الموصوف
كانت متقدمة عليه هذا خلف ه قوله ومثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة
الاولى وبقلة الحمقاء متاول ه هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان قولكم لا يضاف
الموصوف الى صفته منقوض بقول العرب مسجد الجامع صفة للمسجد وجانب
الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء وذلك لان الجامع صفة للمسجد والغربي
صفة للجانب والاولى صفة للصلوة الحمقاء صفة للبقلة لانه يقال المسجد الجامع والجانب
الغربي والصلوة الاولى والبقلة الحمقاء واجاب بانه متاول اى لما دل الدليل على انه لا يجوز
اضافة الموصوف الى الصفة وجب تاويل هذه الاشياء ليلا يلزم ترك الدليل وتاويله ان
تقدر بعد هذه الاشياء مسجد الوقت الجامع وجانب المكان الغربي وصلوة الساعة الاولى
وبقلة الحبة الحمقاء فانه كما يوصف بالجامع فكذلك يوصف الوقت بالجامع وهكذا القول
في البواقي قوله ومثل جرد قطيفة واخلاق ثياب متاول ه هذا جواب عن سوال مقدر
وهو ان يقال ان قولكم لا يضاف صفة الى موصوفها منقوض بقولهم جرد قطيفة واخلاق
ثياب وذلك لان جردا صفة قطيفة واخلاقا صفة ثياب لانه يقال قطيفة جرد
وثياب اخلاق واجاب عنه بانه متاول لانه لما دل الدليل على امتناع اضافة
الصفة الى الموصوف وجب تاويل هذه الاشياء ليلا يلزم ترك الدليل وتاويلها ان

[Marginal note, written vertically: انما نسبه لما هو التمييز ... السؤال في المواضع الثلاث ...]

هذه الاضافة بمعنى من وليس الجرد صفة للقطيفة ولا الاخلاق صفة للثياب وان
كان صفة في قولنا قطيفة جرد وثياب اخلاق لانه لما حذف الموصوف واستعملت
الصفة مقام الموصوف استغني عن ايراد الموصوف ثم حصل الالتباس في بعض الا
الاستعمالات وهو ان الجرد من اي جنس هو والاخلاق من اي جنس هي فاتوا بموصوفاتها
واضافوها الى موصوفاتها بيانا لها لا نظرا الى انها اضافة الصفات الى موصوفاتها
فقالوا جرد قطيفة واخلاق ثياب فهذه الاضافة بمعنى من قوله ولا يضاف اسم
مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص كليث واسد وحبس ومنع لعدم الا ضافة
اي ولا يضاف احد الاسمين المتماثلين في العموم والخصوص الى الاخر لعدم
الفائدة في الاضافة نحو ليث واسد في الاعيان ومنع وحبس في المعاني وانما
قال اسم مماثل للمضاف اليه ولم يقل مرادف للمضاف اليه ليدخل فيه المراد فان
نحو الليث والاسد والمتساويان نحو الانسان والناطق قوله بخلاف كل الدراهم وعين الشيء
فانه يخصصه اي ليس المضاف والمضاف اليه في كل الدراهم وعين الشيء من جملة الاسماء
المتماثلة في العموم والخصوص وذلك لان الدراهم اخص من الكل والشيء اخص من العين
فيكون اضافة العام الى الخاص فلم يكن مما نحن فيه فتخصيص المضاف بالمضاف
اليه فتقييد قوله وقولهم سعيد كرز ونحوه متأول هذا جواب عن سؤال مقدر
وهو ان يقال سعيد وكرز اسمان متماثلان في العموم والخصوص لكونهما علمين
لرجل واحد واضيف احدهما الى الاخر وانتم قلتم انه لا يجوز اضافة احد
المتماثلين الى الاخر واجاب عنه بانه متأول لما دل الدليل على انه لا يجوز
وجب تأويله لئلا يلزم ترك الدليل وتأويله ان المراد بالمضاف هو المسمى
والمدلول وبالمضاف اليه الاسم او اللفظ فاذا قلت جاءني سعيد كرز فكانك
قلت جاءني مدلول هذا اللفظ ومسماه ولم يكن التأويل بالعكس لامتناع
اسناد المجيء ونسبته الى اللفظ لم يضف الى الاسم فلم تقل كرز سعيد الا [illegible]

او صحيح من الاسم فاضافة الاسم الى اللقب اولى من العكس قوله واذا اضيف الاسم الصحيح او
الملحق به الى ياء المتكلم كسر اخره والياء مفتوحة او ساكنة ه المراد بالاسم الصحيح عند النحاة
اسم لم يكن في اخره حرف علة والمراد بالملحق به ان يكون في اخره واو او ياء قبلها ساكن نحو ظبي
ودلو فاذا اضيف كسر ما قبل الياء لاجل الياء وياء الاضافة اما مفتوحة على الاصل او
ساكنة لاجل التخفيف فتقول غلامي وظبي بفتح الياء وسكونها قوله فان كان اخره الف
ثبتت وهذيل تقلبها لغير التثنية ياء وان كان ياء ادغمت وان كان واوا قلبت
ياء وادغمت وفتحت الياء للساكنين ه اعلم ان الاسم اما ان يكون صحيحا او ملحقا به
او لا يكون صحيحا ولا ملحقا به وقد تقدم حكم الاولين وان لم يكن صحيحا ولا ملحقا به فلا يخلو اما
ان يكون في اخره الف او ياء او واو فان كان اخره الف تثبت الالف حالة الاضافة الى
الياء نحو عصاي ورحاي لكن هذيل يقلب الالف ياء اذا كان لغير التثنية فتقول
عصي ورحي لان اصل هذا الالف اما الواو واما الياء فان كان الواو يرد الالف الى الواو
ثم تقلب الواو ياء ثم تدغم الياء وان كان الياء تدغم في الياء وان كان الالف الف التثنية
لم تقلبها هذيل ياء لانه لا اصل لهذا الالف من الواو والياء فيرد الالف اليه ولئلا يلتبس الرفع
بالنصب والجر فان كان اخره ياء ادغمت الياء في الياء فيقال الرامي والغازي وان كانت الياء
محذوفة للتنوين اردت الياء وادغمت في ياء الاضافة وكذلك في التثنية والجمع حالتي النصب
والجر فيقال في قاض وغاز قاضي وغازي وان كان اخره واوا قلبت الواو ياء وادغمت الياء
في الياء وحركت الياء لالتقاء الساكنين وفتحت للخفة فيقال في هؤلاء مسلمون هؤلاء مسلمي
لانه لما حذفت النون لاجل الاضافة اجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون فقلبت الواو
ياء لما ثبت من قاعدتهم وادغمت الياء في الياء وفتحت الياء وكسر ما قبلها للتناسب فصار مسلمي
وهذا لم يكن الا في جمع سلامة المذكر حال الرفع قوله واما الاسماء الستة فاخي وابي واحال
[illegible] هذا اشارة الى كيفية لحوق ياء الاضافة بهذه الاسماء فيقال في اخ واب

هذيل اسم قبيلة من قبايل العرب

اخي وابي كما يقال في يد ودم يدي ودمي ومعناه ان لام الفعل محذوف من اخ واب كما هو محذوف
من يد ودم كما يقال في يد ودم يدي ودمي من غير رد لام الفعل فكذلك يقال في اخ واب اخي
وابي من غير رد لام الفعل لكن المبرد اجاز رد لام الفعل في اخ واب فيقول فيهما اخيّ وابيّ مع
رد لام الفعل وادغامه في الياء [illegible] بقوله وابيّ دمالك ذو المجاز بدار واجيب بانا لا نسلم
ان المضاف الى ياء المتكلم هو الاب لجواز ان يكون ابيّ جمعا لاب والذي يدل على ان الاب
يجمع على ابين وان كان شاذا قول الشاعر فلما تبين اصواتنا بكين وفديننا بالابينا
قوله وتقول حمي وهني اي يقال في حم وهن كما يقال في يد ودم يدي ودمي من غير رد لام
الفعل قوله ويقال فيّ في الاكثر وفمي اي اذا اضيف فم الى ياء المتكلم ففيه وجهان احدهما
فيّ وهو الاكثر والثاني فمي والوجه الثاني ظاهر من حيث انه الحق به ياء المتكلم من غير تغيير المفرد
والوجه الاول اكثر وافصح لان قلب الواو ميما حالة الافراد انما هو لاجل الضرورة وهي
مفقودة حال الاضافة وذلك لان اصل فم فوه بسكون الواو فحذف الهاء لخفائها فصار فو فلو
لم تقلب الواو ميما لقلبت الواو الفا لتحركها وحينئذ لكونها حرف اعراب وانفتاح ما قبلها
حذف الالف حملا لالتقاء الساكنين وهما الالف والتنوين فيبقى الاسم المعرب على حرف
واحد وهذه العلة غير موجودة حال الاضافة لانه اذا حذف الهاء واضيف الى ياء المتكلم
كان مبنيا عند قوم ومعربا تقديرا عند اخرين وهو الاصح لكنه لم يبق على حرف واحد لانه
لم يحذف الواو عند الاضافة لعدم موجب حذفها وهو التقاء الساكنين لانه اذا حذف الهاء
عند الاضافة الى ياء المتكلم فصار فوي فوجب قلب الواو ياء وادغامها وكسر الفاء لاجل الياء
في الاحوال الثلث قوله واذا قطعت قيل اخ واب وحم وهن وفم وفتح الفاء افصح
اي اذا قطعت هذه الاسماء عن الاضافة كان اعرابها بالحركات فقيل هذا اخ واب وحم
وهن وفم ورايت ابا واخا وحما وهنا وفما ومررت باخ واب وحم وهن وفم بفتح الفاء وضمها
وكسرها في فم لكن الفتح افصح اما كون فتح الفاء افصح في فم فلكون الفاء مفتوحا في الاصل واما
ضم الفاء فليدل على الواو المحذوف المبدل عنها الميم واما كسر الفاء فلا [illegible]

المتكلم

لعلة ذكرناها فكأنها عوضت الواو ياء فكما أنه إذا عوض الواو ياء كسر ما قبله فكذلك
إذا عوض الواو قوله وجاء حم مثل يد وخبء ودلو وعصا مطلق وقد جاء في حم لغات
غير ما ذكرناها إحديها أنه مثل يد مطلق أي حال الإفراد والإضافة فيقول
في حال الإفراد هذا حم ورأيت حما ومررت بحم ونقول في الإضافة هذا حمك
ورأيت حمك ومررت بحمك فهذه اللغة مثل اللغة الأولى حال الإفراد و
ليست مثلها حال الإضافة واللغة الثانية مثل خبء مطلق أي حكمه حكم المهموز
حال الإفراد والإضافة فيقول في الإفراد هذا حم ورأيت حما ومررت بحم
ونقول في الإضافة هذا حمك ورأيت حمك ومررت بحمك واللغة الثالثة أن
حكمه مثل حكم دلو مطلق فيقول هذا حمو ورأيت حموا ومررت بحمو وهذا حموك
ورأيت حموك ومررت بحموك واللغة الرابعة أن حكمه مثل حكم عصا أي
المقصور مطلق فنقول هذا حما ورأيت حما ومررت بحما ونقول هذا حماك
ورأيت حماك ومررت بحماك فهذه اللغات الثلاثة الأخيرة مخالفة
اللغة الأولى في حال الإفراد والإضافة قوله وجاء هن مثل يد مطلقا أي
وقد جاء في هن لغة أخرى غير لغة الأولى وهي أن يكون حكمه حكم يد مطلق أي حال
الإفراد والإضافة فنقول هذا هن ورأيت هنا ومررت بهن ونقول هذا هنك
ورأيت هنك ومررت بهنك فهذه اللغة مثل لغة الأولى حال الإفراد دون
غيرها حال الإضافة قوله وذو لا يضاف إلى مضمر ولا يقطع أي ذو لا يضاف
إلى مضمر ولا يقطع عن الإضافة لأن ذو وضع لأجل أن يتوصل به إلى جعل
أسماء الأجناس صفات للأسماء النكرات نحو جعل المال صفة لرجل فيقال

جاءني رجل ذو مال فوجب مراعاة وصفه وان جاز خلاف ذلك في ذي حصل على مجهر ذو دوبه

كقوله انما يعرف الفضل من الناس ذووه واعلم ان الدليل المذكور يقتضي ان لا يضاف

ذو الى غير ما فيه معنى الجنس فلذا فائدة تح في التخصيص بانه لا يضاف الى مضمر قوله التوابع

كل ثان باعراب سابقه من جهة واحدة اى التوابع كل ثان الاول واعراب الثاني في الخ

سابقه من جهة واحدة فقوله كل ثان شامل لخبر المبتدأ او خبر كان وخبر ان ... ما ولا و

المفعول الثاني لباب علمت والمفعول الثالث لباب اعلمت ... باعراب سابقه

خرج عنه اخبار كان وان وما ولا لان اعراب اخبار ها ليس مثل اعراب اسمائها وبنائها و

من جهة واحدة خرج عنه خبر المبتدأ والمفعول الثاني لباب علمت والثالث لباب اعلمت لكون اعراب

الثاني في التوابع مثل اعراب متبوعه من جهة واحدة واعراب الثاني فيما عداه ليس كذلك اما الا

فلان جاءني في قولك جاءني زيد الطويل عمل فيهما لاقتضائه الفاعل واما الثاني فلان عمل

الابتداء في المبتدأ والخبر من جهتين وان عمل علمت في ثلاثتهما من جهة اقتضا

نصب الشخص عالما بالمنسوب والمنسوب اليه لان كل مثل بكر انت قوله النعت تابع

يدل على معنى في متبوعه مطلقا فقوله تابع شامل لجميع التوابع من البدل والتاكيد وعطف

البيان يتوهم انه تابع يدل على معنى شيء يتوهم وفي متبوعه وهو ذو الحال فلما قال مطلق

خرج عنه مثل لان مثل قام وان توهم منه انه تابع دل على معنى في متبوعه لكن لا يدل عليه مطلقا

بل حال صدور الفعل عنه واعلم انه لو قال تابع يدل على معنى في متبوعه او متعلقه

لكان احسن ليشتمل النوعين ولقائل ان يقول انه منقوض بالنعت الواقع

بعد الا للصفة كقوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا فان لفظ الله

نعت لالهة مع انه لا يدل على معنى في متبوعه وجوابه ان المراد بالنعت

هنا هو النعت حقيقة

وليس الاسم الواقع بعد الا الصفة نعتاً حقيقة لانه مرفوع اليه النعوت من حيث المعنى تقديره في الاية
في الاية لو كان فيهما الهة غير الله لكن لما لم يكن اعراب الا واضافته الى ما بعده مكن حرفا اعراب ما بعده
اعراب المنعوت ضرورة اصلاحاً للفظ واطلق اسم النعت عليه مجازاً قوله وفايدته تخصيص او توضيح
قد يكون لمجرد الثناء والذم او التوكيد مثل نفخة واحدة هذا اشارة الى اقسام النعت منها لانه
يفيد التخصيص وذلك اذا كان نعتاً للنكرة نحو جاءني رجل طويل انه يفيد التوضيح وذلك اذا كان
نعتاً للمعرفة نحو جاءني زيد الطويل ان يكون لمجرد الثناء نحو بسم الله الرحمن الرحيم ان يكون لمجرد
الذم نحو فعل زيد الفاسق الذميم الجاهل اللعين اذا كان زيد معلوما فيذكر هذه الصفات انما يكون
للتاكيد وذلك اذا لم يدل النعت على ما لم يدل عليه المتبوع كقوله نفخة
واحدة فان الواحدة لم تدل على ما لم يدل عليه نفخة لان التاء في نفخة للواحدة فتدل على الوحدة
واما فال في الثلاثة الاخيرة وقد يكون لعلة استعمالها وكثرة استعمال الاوليين قوله ولا فصل
بين ان يكون مشتقا او غيره اذا كان وصفه لغرض المعنى عموما مثل تميمي وذي مال او خصوصا
مثل مررت برجل اي رجل وبهذا الرجل وزيد هذا اعلم ان بعض النحاة اشترطوا في النعت
ان يكون مشتقا والمصنف اشار الى انه ليس بواجب ان يكون النعت مشتقا وذلك لان المراد بالنعت
تابع يدل على معنى في متبوعه عموما اي في جميع استعمالاته مثل المنسوب نحو تميمي وعلوي وذي مال
وذا مال كما يقال جاءني رجل علوي او تميمي وجاءني رجل ذو مال وامراة ذات مال فان
كل واحد منهما يدل على معنى في متبوعه دايما وتابع يدل على معنى في متبوعه خصوصا اي في بعض
استعمالاته نحو اي رجل في قولك مررت برجل اي رجل اي كامل في الرجولية [illegible] فان
اي رجل يدل على معنى في متبوعه في هذا الموضع وان لم يدل على معنى في متبوعه في غير هذا الموضع
نحو اي رجل عندك ويا ايها الرجل ونحو الرجل في قولك مررت بهذا الرجل فانه يدل على
[illegible] تعيين الذات في هذا الموضع دون موضع اخر نحو جاءني الرجل ونحو الاسم

الاشارة في قولنا مررت بزيد هذا فان هذا ابدل على معنى وهو الاشارة في متبوعه في هذه الصورة دون
صورة اخرى قوله ويوصف النكرة بالجمل الخبرية اي ويوصف الموصوف اذا كان
نكرة بالجمل الخبرية وهي التي تحتمل الصدق والكذب وهي اربع نحو مررت برجل ابوه عالم
ومررت برجل قايم ابوه ومررت برجل ابوه قمت ومررت برجل في الدار وانما جاز وصف
النكرة بالجمل الخبرية لان الوصف في المعنى خبر عن الموصوف وقد مر انه يخبر بالجملة كما يخبر
بالمفرد وانما خص النكرة لامتناع وصف المعرفة بالجملة لكون الجملة نكرة ووجوب
مطابقة الموصوف الصفة في التعريف والتنكير ويلزم الضمير اي ويلزم الضمير في الجملة التي تقع
صفة للنكرة ليرتبط تلك الجملة بتلك النكرة كما في امثال المذكور الا ترى انك اذا قلت
مررت برجل زيد قايم لم يفهم ارتباط زيد قايم برجل حتى يقال عنده او معه او غير ذلك
ويوصف بحال الموصوف وحال متعلقه مثل مررت برجل حسن غلامه اي
ويوصف الموصوف باعتبار حاله نحو مررت برجل عالم ويوصف باعتبار حال متعلقه
نحو مررت برجل حسن غلامه فحسن وان كان صفة لرجل من حيث اللفظ والمعنى فانه
صفة لمتعلقه وهو الغلام من حيث المعنى والحقيقة فالاول يتبعه في الاعراب
والتوليف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث اي
النعت الذي هو حال الموصوف يتبع الموصوف في عشرة اشيا وهي الرفع والنصب

والنصب والجر وعبر عن هذه الثلاثة بقوله الاعراب والتوليف.

والتنكير التنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير

والتانيث اي يجب موافقة الصفة للموصوف في هذه الاشياء لانها هي الموصوف بالحقيقة والمعنى فيلزم بالضرورة موافقتها له فيها قوله **والثاني يتبعه في الخمسة الاول وفي البواقي** اي النعت الذي هو حال متعلق الموصوف يتبع الموصوف في الخمسة الاول وهي الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير لانه لما جعل صفة لذلك الموصوف من حيث المجاز واللفظ جعل تابعا له في هذه الاشياء مراعاة للفظ ولم يكن تابعا للموصوف في الخمسة الباقية وهي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث بل كان حكمه حكم الفعل اذا كان مسندا الى الظاهر الذي بعده يجب افراده ولم يجز تثنيته ولا جمعه الا على ضعف فكذلك الصفة لانها واقعة موقع الفعل وعاملة عمله فكما ان الفعل اذا كان مسندا الى الظاهر يجب تذكيره عند كون الفاعل مذكرا ويجب تانيثه اذا كان مونثا حقيقيا ويجوز اذا كان مونثا غير حقيقي كما يجي في موضعه فكذلك الصفة فتقول مررت برجل قاعد غلامه وبرجلين قاعد غلامهما وبرجال قاعد غلمانهم ومررت بامراة قائم ابوها ويجي هذا البحث وافيا في موضعه ثم حسن قام رجل قاعد غلمانه وضعف قاعدون ويجوز قعود غلمانه اي ومن اجل ان حكم الصفة التي هي حال متعلق الموصوف حكم الفعل في الباقي اي في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث حسن ان يقال قام رجل قاعد غلمانه بافراد قاعد مع كون فاعله جمعا وضعف ان يقال قام رجل قاعدون غلمانه لان قاعدون مثل يقعدون لفظا ومعنى فكما ضعف ان يقال قام رجل يقعدون غلمانه ضعف ان يقال قام رجل قاعدون غلمانه ولكن يجوز من غير ضعف ان يقال قام رجل قعود غلمانه بلفظ التكسير لان قعودا ليس مثل يقعدون لفظا قوله والمضمر لا يوصف ولا يوصف به اي المضمر لا يوصف ولا يوصف به اما الاول فلان بعض المضمرات وهو انا في غاية الوضوح فلم يحتج الى ما يوضحه فحمل الباقي عليه لاطراد الباب لا يقال لا يلزم من عدم وصف المضمر للايضاح والتخصيص عدم وصفه لغيره

من الموح وغيره لان القول الاصل في الوصف الايضاح والتخصيص فلما لم يوصف المضمر الاصل

لم يوصف لغيره لئلا يلزم ترجيح غير الاصل على الاصل واما الثاني فلانه لا يدل على معنى في

متبوعه قوله والموصوف اخص او مساو حالي والموصوف يجب ان يكون اعرف من الصفة

او مساويا لها في التعريف والتنكير لئلا يكون للفرع مزية على الاصل في الدلالة على الذات

المرادة او يجب ان يكون اخص من الصفة او مساويا لها من حيث المفهوم لا من حيث

الخارج الا ترى ان الضاحك في قولك مررت بالحيوان الضاحك اخص من الحيوان من حيث

الخارج لكنه اعم منه من حيث المفهوم لان مفهومه شيء له ضحك اعم من ان يكون حيوانا

او غيره قوله ومن ثم لم يوصف ذو اللام الا بمثله او بالمضاف الى مثله اي ومن اجل ان

الموصوف اخص من الصفة او مساو لها لم يوصف الاسم المعرف بلام التعريف الا بالاسم

المعرف بلام التعريف نحو قام الرجل العالم او بالاسم المضاف الى الاسم المعرف

بلام التعريف نحو قام الرجل ذو المال لانهما متساويان ولم يجز وصفه بالاسم المضاف

الى المضمر او المبهم او العلم لانه اخص من المعرف بلام التعريف فلا يقال جاءني الرجل

صاحب زيد او صاحبه او صاحب هذا على الصفة قوله وانما التزم وصف باب هذا

بذي اللام للابهام هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال يلزم مما ذكرتم ان

يجوز وصف اسماء الاشارة بالاسم المضاف الى الاسم المعرف بلام التعريف او

المضاف الى مثله لان اسم الاشارة اخص من الاسم المضاف الى المعرف باللام

ومساو للمضاف الى المبهم لكنه لم يجز بالاتفاق واجاب عن ذلك بانه التزم وصف

باب هذا بالاسم المعرف بلام التعريف للابهام وتقديره ان المبهم يطلب صفة

تعين ذاته وتدل على ذاته والاسماء الدالة على الذوات هي اسماء الاجناس

وتعريفها باعتبار معناها انما هو باللام واعلم انه اراد بيان هذا اسماء الاشارة التي

كذا

لتغير المكان لا للمبهمات المتناصلة للموصولات ... سالان هذا وهايا فتم لا من موصوف

الموصولات بل يوصف بعض الموصولات ببعض الموصولات واجلا يلزم وصفه بذي
اللام لجواز اي هذا بهذا نحو يا هذا الرجل والضا جاز وصف [illegible] بهذا مع وجود العلة
المذكورة فيها لانه لما وصف بذي اللام يمكنه وصف اي بذي اللام الموصوف الموصوف
بذي اللام موصوفاً بذي اللام قوله ومن ثم ضعف مررت بهذا الابيض وحسن مررت
بهذا العالم اي ومن اجل ان صفة اسماء الاشارة يجب ان تدل على الذات والجنس و
تعين ذات المبهم ضعف ان يقال مررت بهذا الابيض لان الابيض لا يدل على الذات
والنوع لاحتمال ان يكون رجلاً او امراة او كاغذاً او ثلجاً وغير ذلك ولدلالته على الجسم جاز
على ضعفٍ وحسن ان يقال مررت بهذا العالم لانه يعلم منه انه انسان [illegible] او رجل قوله والعطف
تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة وسيأتي
مثل قام زيد وعمرو فقوله تابع يتناول التوابع كلها وقوله مقصود بالنسبة يخرج
كلها سوى البدل لان النعت والتاكيد وعطف البيان مقصودة بالنسبة بل انها للغير
وهو المتبوع وقوله مع متبوعه يخرج البدل لان البدل يجيء في البدل وقوله يتوسط بينه
بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة خاصة اخرى للعطف بعد تمام الحد ومثاله
قام زيد وعمرو فعمرو تابع مقصود بالنسبة القيام مع زيد قوله واذا عطف على الضمير المرفوع
المتصل اكد بمنفصل مثل ضربت انا وزيد الا ان يقع فصل فيجوز تركه مثل ضربت اليوم
وزيد اي اذا عطف على الضمير المرفوع المتصل اسم اكد اولاً بضمير منفصل
ثم عطف عليه ذلك الاسم نحو ضربت انا وزيد لان الضمير اذا كان مرفوعاً متصلاً
اشتد اتصاله بالفعل حتى كانه جزء من الفعل فكره عطف الاسم عليه الا بعد ان
يؤكد بمنفصل حتى كان العطف على المنفصل وانما قلت المرفوع لانه لو كان منصوباً او مجروراً
جاز العطف عليه بلا تاكيد نحو ضربتك وزيداً او مررت بك وبزيد وانما قلت المتصل
لانه لو كان منفصلاً جاز العطف بلا تاكيد بمنفصل نحو انا وزيد اما اذا وقع الفصل

ثم ان كان مقصوداً بالنسبة [illegible] مقصود بالنسبة [illegible]

الضمير المرفوع المتصل وبين المعطوف فيجوز العطف بلا تاكيد بمنفصل سواء وقع
الفاصل قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيدًا او بعده كقوله تعالى ما اشركنا ولا اباؤ
نا قوله واذا عطف على الضمير المجرور اعيد الخافض نحو مررت بك وبزيد اى اذا
عطف على اسم على الضمير المجرور اعيد الجار نحو مررت بك وبزيد لكمال اتصال عطف
الاسم على الضمير المجرور الذى صار كالجزء من الجار واما قوله تعالى تساءلون به والارحام
في بعض القراءات فغير متعين لوقوعه للعطف لاحتمال كون الواو للقسم واما قوله فا
ذهب فما بك والايام من عجب فشاذ لا يقاس عليه ولا يمكن ان يقال ان البيت غير
متعين له لاحتمال ان يكون الواو للقسم لانا نقول لا يحتمل ذلك لان مراد الشاعر ان
هذا ليس بعجب منك ومن الايام واما ذكر الايام ههنا للذم فلا يقسم بها ويدل عليه
اول البيت وهو قوله فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب البيت قوله والمعطوف
في حكم المعطوف عليه اى وحكم المعطوف مثل حكم المعطوف عليه في كل ما
جاز وامتنع ووجب [illegible] المعطوف عليه مثلا اذا وجب ان يكون في المعطوف عليه
ضمير لخبر المبتدا اذا كان جملة او صلة الذي يجب ان يكون في المعطوف كذلك
واعلم انه ليس المعطوف في حكم المعطوف عليه في جميع الاشياء فانه يجوز
ان يقال يا زيد والحارث ورب شاة وسخلتها مع امتناع دخول حرف النداء
على ما فيه اللام وامتناع دخول رب على المعارف قوله ومن ثم لم يجز في ما زيد
بقائم او قائمًا ولا ذاهب عمرو الا الرفع اى ومن اجل ان حكم المعطوف مثل
حكم المعطوف عليه في الجواز والامتناع والوجوب لم يجز ان يقال ما زيد بقائم
ولا ذاهب عمرو الا الرفع في ذاهب وكذلك لم يجز ان يقال ما زيد قائمًا ولا ذاهب
عمرو الا الرفع في ذاهب لوجوب وجود الضمير في المعطوف عليه وهو قائم وامتناع
وجوده في المعطوف وهو ذاهب لكون عمرو فاعلًا له فرفع عمرو واذا رفع ذاهب

فان يكون عمرو مبتدأ وذاهب خبره مقدمًا والجملة معطوفة على الجملة المتقدمة و
لم يجز عطف ذاهب على لفظ قائم وعمرو على لفظ زيد عطف للمفرد على المفرد لانه يلزم
تقديم الخبر على الاسم وهو ممتنع كما يمتنع في المعطوف عليه قوله وانما جاز الذي يطير
فيغضب زيد الذباب لانها فاء السببية ه هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان
يقال يلزم مما ذكرتموه ان يمتنع ان يقال الذي يطير فيغضب زيد الذباب لان قولنا
فيغضب زيد معطوف على يطير الذي هو صلة الذي مع عدم الضمير في فيغضب زيد
ووجوب الضمير في يطير لكونه صلة الذي وجوابه انا لا نسلم انه يمتنع ان يقال الذي يطير
فيغضب زيد الذباب وانما يمتنع ان لو كان الفاء للعطف المحض لكنه ليس كذلك
لكونها للسببية ايضًا لانها في تقدير الذي ان طار غضب زيد الذباب والذي
لو كرر ما قلناه امتناع الذي يطير ويغضب زيد الذباب لامتناع وجود الضمير
في المعطوف فتبين انه جي به للسببية لا للعطف المحض ولو واذا عطف
على عاملين عاملين جاز مختلفين لم يجز خلافا للفراء الا في الدار زيد والحجرة
عمرو خلافا لسيبويه ه اي اذا عطف شيئان على معمولي عاملين مختلفين
على تقدير حذف المضاف فلم يجز مطلقًا عند سيبويه وجاز مطلقًا عند الفراء وجاز
عند الاعلم ومن الكتاب اذا كان المجرور مقدمًا على المرفوع او المنصوب في
المعطوف والمعطوف عليه نحو في الدار زيد والحجرة عمرو فالحجرة عطف على الدار
والعامل في الدار هو في وعمرو معطوف على زيد والعامل فيه الابتداء والمجرور
مقدم على المرفوع في المعطوف والمعطوف عليه حجة سيبويه ان حرف
العطف اضعف من ان يقوم مقام عاملين وحجة الفراء الاستعمال
وهو قولهم ما كل بيضاء شحمة ولا سوداء تمرة فسوداء معطوفة على بيضاء
والعامل فيها كل وتمرة معطوفة على شحمة والعامل فيهما ما وقول الشاعر اكل
امرء تحسبين امرأ . ونار توقد بالليل نارا ه فالنار الاولى عطف على الامر الاول

والعامل فيه كل والثانية عطف على الامر الثاني والعامل فيه تحسين اي
وحجة المص في جواز العطف على عاملين فيما اذا كان المجرور متقدما على المرفوع
او المنصوب في المعطوف والمعطوف عليه الاستعمال وفي امتناع العطف على عاملين
فيما اذا لم يكن المجرور متقدما على المرفوع والمنصوب فيما ذكره سيبويه مع عدم
استعمال الفصحاء وانما قال على عاملين لجواز العطف على معمولي عامل
واحد نحو ضرب زيد عمرا وبكر خالدا لعدم المانع وهو قيام حرف العطف مقام
العاملين وانما قيد العاملين بالمختلفين لرفع وهم من يتوهم ان مثل قولنا ضرب
ضرب زيد عمرا من هذا الباب فلا يجوز العطف على زيد وعمرو فانه ليس من هذا
الباب لكون الفعل الثاني تاكيدا للفعل الاول فيجوز العطف عليهما لانهما
ليسا بمعمولي عاملين مختلفين والمراد بالاختلاف ههنا هو ان لا يكون الثاني
تاكيدا للاول قوله التوكيد تابع يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول
فقوله تابع يشمل جميع التوابع فلما قال يقرر امر المتبوع خرج العطف بالحرف
والبدل لانهما لا يقرران امر المتبوع ولما قال في النسبة خرج عنه النعت و
عطف البيان لانهما وان كانا يقرران امر المتبوع لكنهما لا يقرران امر المتبوع
في النسبة الا ترى انك اذا قلت جاءني زيد الطويل فلا شك في نسبة المجيء الى
زيد بل شك في انه اي زيد من الزيود فلما قلت الطويل علم انه اي زيد هو ولما
قال والشمول دخل فيه مثل كل واجمع وتوابعهما نحو جاءني القوم كلهم فان
كلهم وان لم يقرر امر المتبوع في النسبة لكنه يقرر امر المتبوع في الشمول فينطبق
التعريف على التاكيد واعلم ان الحد المذكور لا يتناول اجمع واخواته لانها لا يقرر
امر المتبوع لا في النسبة ولا في الشمول فلو قال التاكيد تابع يقرر امر المتبوع في
النسبة او الشمول او يتبع ما يقرر امره في النسبة او الشمول لكان اصوب
ويشكل ايضا بجميع التوكيد التي لم ينسب الى متبوعها شيء نحو زيد زيد قائم

المجي

ان ان زيدًا قائم فان زيدًا الثاني تاكيد للاول مع انه لا يقرر امر المتبوع لا في النسبة ولا في الشمول وكذا ان الثانية في ان ان زيدًا قائم فان قيل المراد بالتاكيد الذي عرفه ها هنا هو التاكيد المعنوي وحينئذ لم يوجه الاشكال قلنا لا نسلم ذلك والا لم يجز تقسيمه الى لفظي ومعنوي بقوله وهو معنوي ولفظي ولا مخلص عنه الا ان يقال المراد بالتاكيد المعرف هو التاكيد المعنوي وبالضمير في قوله وهو لفظي ومعنوي مطلق التاكيد لا التاكيد المعرف ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالتاكيد المعرف هو اعم من اللفظي والمعنوي والمراد بالنسبة اعم من نسبة المتبوع الى الشيء او نسبة الشيء الى المتبوع او نسبة شيء غير المتبوع الى شيء غير المتبوع قوله وهو لفظي و معنوي فاللفظي تكرير اللفظ الاول نحو جاءني زيد زيد ويجيء في الالفاظ كلها اي التاكيد على ضربين لفظي ومعنوي ه والتاكيد اللفظي ان يكرر اللفظ الاول وهو يجري في الالفاظ كلها اي في الاسم نحو جاءني زيد زيد وفي الفعل نحو ضرب ضرب زيد وفي الحروف نحو ان ان زيدًا قائم وفي المفرد كما ذكرنا وفي المركب نحو جاءني زيد جاءني زيد واعلم انه يشكل بمثل ضربت انت ومررت بك انت فان انت تاكيد لفظي مع انه لم يكرر اللفظ الاول فان قلت ليس بلفظي قلنا فيلزم الواسطة بين اللفظي والمعنوي وهي منتفية بالاتفاق فالاولى ان يقال اللفظي تكرير اللفظ الاول او اتيان بمراد فه كما في تاكيد الضمير المتصل قوله والمعنوي بالفاظ مخصوصة وهي نفسه وعينه وكلاهما وكلتاهما واجمع واكتع وابتع وابصع ه اي التاكيد المعنوي بالفاظ معدودة وهي النفس والعين وكلاهما وكلتاهما وكل واجمع واكتع وابتع وابصع قوله فالاولان يعمان باختلاف صيغتهما وضميرهما نحو نفسه نفسها انفسهما انفسهم انفسهن ه اي النفس والعين يعمان المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمونث باختلاف صيغتهما وضميرهما او باختلاف احدهما الا في المثنى المذكر والمونث فانه لا اختلاف بينهما لا بالصيغة ولا بالضمير تقول زيد نفسه والزيدان نفسهما او انفسهما وهو الاكثر و

والزيدون انفسهم وهند نفسها والهندان نفساهما او انفسهما وهو الاكثر والهندات انفسهن قوله والثاني للمثنى نحو كلاهما وكلتاهما اي التاكيد الثاني وهو كلاهما للمثنى تقول جاءني الرجلان كلاهما للمذكر وجاءتني المرأتان كلتاهما للمؤنث قال الاخفش ان كل حكم لا يستقل الواحد به لا يجوز تاكيد التثنية فيه بكلا وكلتا نحو الاختصام فانه لا يجوز اختصم الرجلان كلاهما لعدم الاحتياج الى تاكيده لعدم الفايدة لامتناع صدور الاختصام من واحد فقط بخلاف المجي فانه يجوز جاءني الرجلان كلاهما لجواز صدور المجي من واحد فقط فان قيل لا حاجة ايضا الى تاكيد المثنى بكلا في مثل جاءني الرجلان لانه يعلم من لفظ المثنى ان المراد منه اثنان فلا يحتاج الى تاكيده بكلا كما لا يحتاج في مثل الاختصام قلنا لا نسلم انه يعلم ان المراد من المثنى الاثنان لجواز اطلاق المثنى على الواحد مجازا بان كان الواحد مباشرا للفعل والاخر دالا عليه فان لفظ المثنى ظاهر في ان المراد به اثنان في صورتي الاختصام والمجي وان احتمل غير ذلك الا انه تاكد ذلك الظاهر في نحو الاختصام لامتناع صدوره عن الواحد ولم يتاكد في نحو المجي لامكان صدور المجي عن الواحد فلم يحتج الاول الى التاكيد دون الثاني و نقابل ان تقول كما ان المثنى يحتمل الجمع لان المجي زكما احتمل في جانب القلة احتمل في جانب الكثرة فاذا اكد بكلا حصلت الفايدة وهي العلم بان الجمع ليس بمراد منه ويمكن ان يجاب عنه بانه لم يطلق المثنى على الجمع عندهم اصلا واطلق الجمع على المثنى كثيرا واذا كان كذلك لم يحتج الى تاكيد المثنى بكلا لئلا يتوهم منه الجمع لانه لم يطلق لفظ المثنى على الجمع في كلامهم قوله والباقي لغير المثنى باختلاف الضمير في كله وكلها وكلهم وكلهن والصيغ في البواقي اجمع جمعاء اجمعون جمع اي الباقي بعد الثلاث وهو كل واجمع الى اخره يقع تاكيدا لغير المثنى سواء كان مفردا او مجموعا مذكرا او مؤنثا لكن باختلاف الضمير في الكل تقول اشتريت العبد كله وجاءني القوم كلهم واشتريت الجارية كلها وجاءتني النساء كلهن وباختلاف الصيغ

بقي البواقي وهي اجمع واخواتها تقول اشتريت العبد كله اجمع اكتع ابتع ابصع
وجاءني القوم كلهم اجمعون اكتعون ابتعون ابصعون واشتريت الجارية كلها جمعاء
كتعاء بتعاء بصعاء وجاءتني النسوة كلهن جمع كتع بتع بصع قوله ولا يؤكد
بكل واجمع الا ذو اجزاء يصح افتراقها حسا او حكما نحو اكرمت القوم كلهم
واشتريت العبد كله بخلاف جاءني زيد كله اي لا يصح التوكيد بكل واجمع
الا الشيء ذي اجزاء يصح افتراق تلك الاجزاء حسا نحو جاءني القوم كلهم فان القوم
اجزاء يصح افتراقها حسا وهي زيد وعمرو وخالد وغيرهم او حكما نحو اشتريت
العبد كله وان لم يكن له اجزاء يصح افتراقها حسا لكن له اجزاء يصح افتراقها
حكما اي بالنسبة الى الفعل المسند اليه لان العبد يجوز ان يكون نصفه او اقل او
اكثر مشتري فان لم يكن للشيء اجزاء او كان له اجزاء لكن لا يصح افتراقها حسا ولا حكما
لم يجز تاكيده بكل واجمع لانهما للشمول ولا فائدة في التوكيد بما فيه شمول مما لا اجزاء له
ولا مما له اجزاء لا يصح افتراقها حسا ولا حكما فاذا لا يقال جاءني زيد كله لانه لا
اجزاء لزيد يصح افتراقها حسا وهو ظاهر ولا حكما لانه لا يمكن مجيء نصفه او ثلثه
او ربعه قوله واذا اكد الضمير المرفوع المتصل بالنفس او العين اكد بمنفصل نحو ضربت
انت نفسك اي واذا اكد الضمير المرفوع المتصل بالنفس او العين وجب
تاكيد ذلك المرفوع المتصل بالضمير المنفصل اولا ثم تاكيده بالنفس او بالعين
لانه لو اكد المضمر المرفوع المتصل بالنفس او العين بلا تاكيده بالمضمر المرفوع
المنفصل اولا لالتبس التاكيد بالفاعل في بعض المواضع نحو زيد اكرمني هو
نفسه فانه لولا المرفوع المنفصل لالتبس التاكيد بالفاعل فحمل عليه ما لم
يلتبس التاكيد فيه بالفاعل نحو ضربت انت نفسك لاطراد الباب وانما
قيد المضمر بالمرفوع لجواز تاكيد المضمر المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا

حكما

تاكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك وانما قيده بالمنفصل لجواز
تاكيد الضمير المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تاكيد بمنفصل اخر نحو ضربت انت نفسك
فاعل وانما قال بالنفس او العين لجواز تاكيد المرفوع المتصل بالكل واجمعين بلا
تاكيد بالمنفصل نحو القوم جاؤني كلهم اجمعون لعدم التباس التاكيد بالفاعل ههنا
لان الكل واجمعين يليان العوامل قليلا بخلاف النفس والعين فانهما يليان
العوامل كثيرة قوله واكتع واخواته اتباع لاجمع ه اعلم ان هذه الالفاظ المذكورة
لها ترتيب في اللسان العربي والاخلال به لحن وذلك الترتيب ان تذكر
اولا الكل ثم اجمع ثم ابتع ثم اكتع ثم ابصع والثلثة الاخيرة اعني اكتع وابتع
وابصع اتباع لاجمع لكون بسن وليطان ونايع اتباعا لحسن وشيطان وجائع
قوله ولا يتقدم ه اى ولا يتقدم اكتع واخواته على اجمع لكونها توابع له خلافا لابن
كيسان فانه جوز الابتداء بكل واحد منها قوله وذكرها دونه ضعيف ه اى ذكر
اكتع واخواته بدون ذكر اجمع ضعيف لعدم دلالتها على معنى الجمعية دلالة ظاهرة
ولانها اتباع له نحو بسن وليطان من التوكيد مع انه ليس تاكيدا لفظيا لعدم تكرر
الاول ولا تاكيدا معنويا لانه ليس من الالفاظ المحفوظة واجاب عنه بعضهم بانه
كرر الاول الا انه غير حرف واحد في الاول لما يجتنبون عن التكرار في اكثر كلامهم
قوله البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع دونه ه نحو سلب زيد ثوبه فان
المطلوب هو الثوب دون زيد فقوله تابع شامل لجميع التوابع وقوله مقصود
بما نسب الى المتبوع وقوله دونه يخرج عنه النعت والتوكيد وعطف البيان
لانها ليست مقصودة بما نسب الى المتبوع وقوله دونه يخرج عنه العطف بالحرف
لان العطف بالحرف وان كان تابعا مقصودا بما نسب الى المتبوع لكن المتبوع
كذلك مقصود بالنسبة قوله وهو بدل الكل والبعض والاشتمال والغلط

جاء اول مدلوله مدلول الاول والثاني جزؤه والثالث بينه ملابسة بغيرهما و
الرابع ان تقصد اليه بعد ان غلطت بغيره هذه قسمة للبدل الى اقسام وهي
بدل الكل من الكل وبدل البعض من الكل وبدل الاشتمال وبدل الغلط وذلك لان
البدل اما ان يكون مدلوله مدلول المبدل منه او لا يكون والاول بدل الكل من الكل نحو جاءني
زيد اخوك والثاني اما ان يكون مدلوله بعض مدلول المبدل منه او لا يكون والاول بدل
البعض من الكل نحو ضربت زيدا راسه والثاني اما ان يكون بينهما اي بين المبدل
والمبدل منه ملابسة اي تعلق بغير الكلية والجزئية او لا يكون والاول بدل الاشتمال
نحو سلب زيد ثوبه والثاني بدل الغلط نحو مررت برجل حمار اردت ان تقول الحمار
فسبقك لسانك الى ان قلت برجل ثم استدركت فقلت حمار والمراد بالغلط
في قولنا بدل الغلط هو المبدل منه لان البدل ليس بغلط بل الغلط هو المبدل
فيكون معناه بدل الشيء من الغلط قوله ويكونان معرفتين ونكرتين ومختلفتين
اي البدل والمبدل منه فيكونان معرفتين ويكونان نكرتين ويكون البدل معرفة
والمبدل منه نكرة وقد يكونان بالعكس فهذه اربعة في البدل على ما ذكرنا اربعة
فيصير المجموع ستة عشر وهو حاصل من ضرب اربعة في اربعة ومثال الابدال
الاربعة اذا كانا معرفتين زيد اخوك زيدا راسه زيد علمه زيد الحمار ومثال
الابدال الاربعة اذا كانا نكرتين رجل غلام لزيد رجل يد له رجل علم له رجل حمار
له ومثالها اذا كان المبدل منه نكرة والبدل معرفة رجل غلام زيد رجل راسه
رجل علمه رجل حماره ومثالها اذا كان المبدل منه معرفة والبدل نكرة زيد
غلام له زيد يد له زيد علم له زيد حمار له قوله واذا كان نكرة من معرفة فالمختار
نعته مثل بالناصية ناصية كاذبة اي اذا ابدل النكرة من المعرفة
يجب نعت النكرة لان البدل هو المقصود بالنسبة دون المبدل منه فكره

الغلط

فيصير

ان يكون منحطًا عنه من كل الوجوه فاتى بالصفة لتلك النكرة ليكون كالجابر للنقص
الذي فيه كقوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة قوله ويكونان ظاهرين ومضمرين ومختلفين
اي البدل والمبدل منه يكونان ظاهرين ويكونان مضمرين ويكون المبدل منه ظاهرًا او
البدل مضمرًا ويكونان بالعكس فهذه اربعة اقسام والبدل ايضًا اربعة فيكون المجموع
ستة عشر وهو حاصل من ضرب اربعة في اربعة مثال الابدال الاربعة في ابدال
الظاهر الظاهر زيدٌ اخوك زيد راسه زيد علمه زيد الحمار ومثالها في ابدال المضمر
من المضمر زيد ضربته اياه وبزيد قطعته اياها وجهل الزيدين كرهتهما اياه وحمار
الزيدين كرهتها اياه ومثالها في ابدال المضمر من المظهر ضربت زيدًا اياه بيد زيد
قطعت زيدًا اياها جهل زيد كرهت زيدًا اياه حمار زيد كرهت زيدًا اياه حمار
كرهته ومثالها في ابدال المظهر من المضمر ضربته زيدًا وزيدٌ قطعته يده وزيد كرهته
جهله وزيد كرهته حماره قوله ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل من الكل الا من
الغايب نحو ضربته زيدًا اه اعلم ان المضمر الذي يبدل منه المظهر اما متكلم او
مخاطب او غايب والبدل ايضًا اما بدل الكل من الكل او غيره فان كان
البدل بدل الكل من الكل لم يجز ابدال المظهر من المضمر المتكلم والمخاطب فلا يقال
بي المسكين كان الامر ولا عليك الكريم المعول لئلا يلزم ان يكون المقصود
بالنسبة اقل دلالة من غير المقصود مع كون مدلولهما واحدًا واما اذا كان البدل
غير بدل الكل من الكل فيجوز ابدال الظاهر من المضمر المتكلم والمخاطب لعدم مدلول
الثاني غير مدلول الاول ولهذا جاز ان يقال اشتريتك نصفك واشتريتني
نصفي واعجبتني علمك واعجبتك علمي وضربتك الحمار وضربتني الحمار وفي الشاعر
ذريني ان امرك لن يطاعا وما الفيتني حلمي مضاعا فحلمي بدل من الياء
واذا جاز في المتكلم فهو في المخاطب اجوز واما ابدال الظاهر من الغايب فجائز

بسواء كان بدل الكل من الكل او غيره لوجود الاشتباه والابهام في الغائب كما في
الظاهر نحو ضربته زيدًا او راسه او علامه وحماره لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة
لمن كان يرجو الله واليوم فقد ابدل الغائب من المخاطب بدل الكل من الكل وفي من
استطاع اليه خلاف الى هنا قوله عطف البيان تابع غير صفة يوضح متبوعه نحو
اقسم بالله ابو حفص عمر فقوله تابع شامل لجميع التوابع وبقوله غير صفة خرج عنه
الصفة وبقوله يوضح متبوعه خرج عنه جميع التوابع الباقية لكونها غير موضحة
لمتبوعها نحو اقسم بالله ابو حفص عمر فعمر تابع غير صفة يوضح متبوعه قوله وفصله
من البدل لفظًا في مثل انا ابن التارك البكري بشر اعلم ان الفرق بين عطف
البيان والبدل لفظي ومعنوي اما اللفظي ففي مثل قول المراد انا ابن التارك البكري
بشر عليه الطير ترقبه وقوعا فان بشرا لو جعل بدلا من البكري لم يجز لوجوب كون
البدل بتكرير العامل فيكون تقديره انا ابن التارك بشر وهو غير جائز لما مر في
باب الاضافة واذا جعل عطف البيان جاز لعدم كونه بتكرير العامل ولو نصب بشرًا حملًا
على محل البكري لم يحصل هذا الفرق لجواز ان يكون بدلا لانتفاء المانع وانما قال في مثل
ولم يقل في قوله انا ابن التارك لان هذا الفرق جار في باب اسم الفاعل المعرف باللام
اذا اضفته الى اسم فيه اللام واجريت على المضاف اليه اسمًا علمًا معطوفا عليه
عطف بيان فانه يظهر الفرق بينه وبين البدل في اللفظ نحو الضارب الرجل
زيد وكذلك هذا الفرق حاصل في النداء تقول يا هذا زيدٌ بالرفع على اللفظ و
النصب على المحل والتنوين على تقدير ان يجعله عطف بيان وبالضم لا غير على
تقدير ان يجعله بدلا منه واما الفرق المعنوي فلان البدل هو الذي يعتمد بالحديث
وذكر المبدل منه للتوطئة بخلاف عطف البيان فان المقصود هو الاول وذكر
عطف البيان انما هو لتوضيح المتبوع ولهذا كان زيدًا في قولك مررت باخيك زيد

الله كافي
ال الله

بدلاً ان كان للمخاطب واحد فقط وعطف بيان ان كان له آخر قوله المبني ما ناسب
مبني الاصل او وقع غير مركب اي المبني ما ناسب مبني الاصل من مشابهة وغيرها
او وقع غير مركب مع غيره على سبيل منع الخلو دون الجمع والمراد بمبني الاصل الفعل الماضي
والحرف وامر الحاضر مخاطب وانما حذف في تعريفه احد الامرين دون الاسم لما كان معرباً
باعتبار تحقق التركيب وعدم مشابهته مبني الاصل فالمبني هو الذي لا يوجد فيه الشرطان
على سبيل منع الخلو فقط قوله وحكمه ان لا يختلف آخره لاختلاف العوامل ه اي حكم
المبني ان لا يختلف آخره باختلاف العوامل لفظاً ولا تقديراً لكونه مقابل المعرب
فجعل حكمه مقابل حكم المعرب قوله والقابه ضم وفتح وكسر ووقف ه اي والقاب
المبني ضم نحو منذُ وفتح نحو أينَ وكسر نحو جَيرِ ووقف نحو مَنْ اعلم انه جاز عود
الضمير في قوله والقابه الى البناء القابه وفي الاعراب انواعه لان انواع الاعراب
مختلفة بالحقيقة لدلالة كل واحد منها على معنى بخلاف القاب البناء فانه
ليس المراد منها الا الالفاظ قوله وهي المضمرات واسماء الاشارة والمركبات
والموصولات والكنايات واسماء الافعال والاصوات وبعض الظروف ه
اي المبنيات المضمرات واسماء الاشارة الى آخرها لكن يجب رفع الاصوات
لكونها معطوفة على الاسماء في اسماء الافعال لا على الافعال لانها ليست
باسماء بل لان لقب هذا من الاسماء الاصوات وانما قيد الظروف بالبعض
لان بعضها معرب قوله المضمر ما وضع لمتكلم او مخاطب او غائب تقدم ذكره
لفظاً او معنى او حكماً ه اي المضمر اسم وضع لمتكلم نحو انا او لمخاطب نحو انت
او لغائب نحو هو تقدم ذكره لفظاً اما تحقيقاً نحو زيد ضرب غلامه واما
تقديراً نحو ضرب غلامه زيدٌ او معنى بان ذكر مشتقه كقوله تعالى اعدلوا هو
اقرب للتقوى اي العدل اقرب لدلالة اعدلوا عليه او حكماً اي بان يأتي

الذي هو في مثل ضمير الشان نحو هو زيد قائم وفي تنازع الفعلين نحو ضربني واكرمت
الزيدين وفي نحو ربه رجلاً ونعم رجلاً وفي قوله تعالى حتى توارت بالحجاب و
قوله وتثنيته لكل واحد منها الستة عشر وانما يغيب المضمرات لعدم احتياجها
جها الى الاعراب لانتفاء المعاني الموجبة للاعراب فيها لوضعهم للمرفوع
لفظا وللمنصوب لفظا وللمجرور لفظا قوله وهو متصل ومنفصل ه اي المضمر اما
منفصل واما متصل لانه اما ان يستقل بنفسه في التلفظ به اولا فالاول يسمى الاول
المنفصل والثاني المتصل قوله فالمنفصل المستقل بنفسه والمتصل غير المستقل
ه اي المنفصل هو الضمير المستقل بنفسه في اللفظ والمتصل هو الضمير والغير
المستقل بنفسه في التلفظ قوله وهو مرفوع ومنصوب ومجرور اي المضمر اما
مرفوع واما منصوب واما مجرور لوقوع الضمير مقام الظاهر وكون الظاهر احد هذه الامور
قوله فالاولان متصل ومنفصل والثالث متصل ه اي الضمير المرفوع والمضمر المنصوب اما
متصل واما منفصل والضمير المجرور متصل فقط اي غير منفصل له لامتناع الفصل
بين الجار والمجرور قوله وذلك خمسة انواع لازم لما ذكره اي فالضمير المضمر خمسة انواع
لانه مرفوع ومنصوب ومجرور والاولان ينقسمان الى قسمان فيكون المجموع خمسة قوله
الاول ضربت وضربت الى ضربن هو ضربتن ه اي مثال النوع الاول من هذه الخمسة
وهو الضمير المرفوع المتصل ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضرب ضربا
ضربوا ضربت ضربتا ضربن وعلى هذا قياس المجهول واورد مثالين احدهما للمعلوم ضربت بعد وهو
والثاني المجهول نحو ضربت قوله والثاني انا الى هن ه اي مثال النوع الثاني من الخمسة وهو
الضمير المرفوع نحو انا نحن انت انتما انتم انت انتما انتن هو هما هم هي هما هن قوله الثالث ضربني

الى ضربهن وانتي الى انهن ٥ اي مثال النوع الثالث من الخمسة وهو الضمير المنصوب
المتصل ضربني الى ضربنا والى ضربهن وانتي اخا الى انهن وانما اورد مثالين ليعلم
اتصال الضمير بالفعل والحرف قوله الرابع اياي الى اياهن ٥ اى مثال النوع الرابع من الانواع
الخمسة وهو الضمير المنصوب المنفصل اياى ايانا اياك الى اياكن وايا ٥ الى اياهن قوله
والخامس غلامي ولي الى غلامهن ولهن ٥ اي مثال النوع الخامس وهو الضمير
المجرور المتصل غلامي غلامنا غلامك الى غلامكن وغلامه الى غلامهن ولي الى
لك الى لهن وانما اورد ايضاً مثالين ليعلم اتصال الضمير المجرور بالاسم والحرف جميع المعنى
الذي وضع الفاظ الضماير له ستون والالفاظ الداله عليها ستون لان الاول
حصل من ضرب الخمسة في ثمانية عشر لان الضمير اما لمتكلم او لمخاطب او لغايب
وعلى التقادير الثلثة اما لمفرد او لمثنى او لمجموع فيصير تسعة حاصلاً من ضرب ثلثة
الثلثة في نفسها وكل واحد من هذه التسعة اما مذكر او مونث فيصير حاصل الضرب ثمانية
عشر واذا ضربنا الخمسة في ثمانية عشر بلغ تسعين والثاني حصل من ضرب الخمسة في اثني
عشر لان الفاظ كل واحد من ثمانية عشر معنى لا تزيد على اثني عشر لكون الالفاظ في الواحد
المذكر والمونث والمثنى المذكر والمونث والجمع المذكر والمونث في المتكلم اثنين فيسقط اربعة
المثنى المذكر والمونث في المتكلم والمجموع المذكر او المونث والواحد المذكر او المونث وكون
المثنى المذكر والمونث في الخطاب والغيبة واحداً فيسقط لفظان آخران فيصير المجموع
ستة واذا سقط ستة من ثمانية عشر بقي اثنا عشر واذا ضربنا الخمسة في اثني عشر بلغ
ستين وهو المطلوب قوله فالمرفوع المتصل خاصة يستتر في الماضي للغايب او الغايبة
٥ اي الضمير المرفوع المتصل خاصة يستتر في الماضي للغايب او الغايبة الى الضمير

المرفوع المتصل خاصة يستتر في الفعل الماضي للواحد الغائب نحو زيد ضرب وللواحدة
الغائبة نحو هند ضربت دون اخواتهما اعني مثناهما ومجموعهما لرفع الالتباس بالمؤنث
وانما قال خاصة لان المنصوب والمجرور المتصلين لا يستتران اي بخلاف المرفوع المتصل
لشدة اتصاله بالعامل وانما قيد الضمير المرفوع بالمتصل لامتناع استتار المنفصل
في العامل لانفصاله عنه قوله وفي المضارع للمتكلم مطلقا ٥ اي ويستتر الضمير
المرفوع في المضارع للمتكلم سواء كان للمفرد او للمثنى او للمجموع او للمذكر او للمؤنث
لوجود قرينة دالة على من هو له واشار بقوله مطلقا الى ما ذكرنا من الاف م قوله
وللمخاطب ٥ اي ويستتر الضمير المرفوع في المضارع للمخاطب نحو تضرب انت دون
المخاطبة والمخاطبين والمخاطبتين والمخاطبات لرفع الالتباس قوله والغائب و
الغائبة ٥ اي ويستتر الضمير المرفوع المتصل في المضارع الغائب نحو زيد يضرب
وفي الغائبة نحو هند تضرب ولا يستتر في الغائبين ولا في الغائبتين و
لا في الغائبين والغائبات لرفع الالتباس قوله وفي الصفة مطلقا ٥ اي ويستتر
الضمير المرفوع المتصل في الصفة مطلقا اي مفردا كان او مثنى او مجموعا مذكرا
كان او مؤنثا مخاطبا كان او غائبا او متكلما لوجود قرينة دالة على الضمير وهي علامات
التثنية والجمع او قرينة الخطاب او قرينة المتكلم لانه لو ابرز لزم اجتماع الالفين في المثنى والواوين في المجموع فحمل المفرد عليهما اطرادا للباب تقول زيد
ضارب والزيدان ضاربان وهند ضاربة والهندان ضاربتان والزيدون ضاربون
والهندات ضاربات وليس الحرف فيهما ضمائر بل حروف اعراب لتغيرها بالعوامل
الداخلة على الصفة والمراد بالصفة اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة و

افعل التفضيل قوله ولا يسوغ المنفصل الا لتعذر المتصل ه اي لا يجوز الاتيان بالضمير المنفصل الا عند تعذر الاتيان بالضمير المتصل لكون المتصل اخصر من المنفصل قوله وذلك بالتقدم لغرض او بالحذف او بكون العامل معنويا او حرفا والضمير مرفوع او بكونه مسندا اليه صفة جرت على غير من هي له مثل اياك ضربت و ماضربك الا انا واياك والتعريف وانا زيد وما انت قائما وهند زيد ضاربته ه

اي والتعذر المذكور اما بتقدم الضمير على عامله نحو اياك ضربت واما بالفصل بين الضمير وبين عامله لاجل غرض نحو ما ضربك الا انا والتعذر ظاهر في الموضعين وانما قال لغرض لعدم جواز الفصل بينه وبين عامله لا لغرض لئلا يلزم العدول عن الاصل بلا
فايده

واما بكون عامل الضمير معنويا وهو الابتداء نحو انا زيد لما ذكرناه واما بكون عامل الضمير حرفا والضمير مرفوع نحو ما انت قائما لوجوب استكنان الضمير المرفوع المتصل اذا كان مفردا غائبا
اي كتنوع الضمائل الملفوظ لغير [illegible]
وامتناع استكنان الضمير في الحرف لضعف على الحرف تحمل المتكلم والمخاطب والمثنى و المجموع على المفرد الغائب وان لم يجب استكنانها طردا للباب وانما قيد الضمير بكونه مرفوعا لانه لو كان منصوبا او مجرورا لجاز المتصل نحو انه وله لعدم وجوب استكنان الضمير المنصوب والمجرور في العامل واما بكون الضمير مسندا اليه صفة جرت على غير من هي له نحو هند زيد ضاربته هي فهند مبتدأ وزيد مبتدأ ثان وضاربته خبر مبتدأ ثاني وهي فاعل ضاربته وضاربته مسندة اليه وهي جارية على غير من هي له لان ضاربته خبر زيد وفاعلها بالحقيقة هند و الجملة في محل الرفع بانه خبر المبتدأ الاول وانما وجب ابراز الضمير حينئذ لكون الصفة اضعف من الفعل في العمل ولدفع الالتباس في نحو زيد عمرو ضاربه هو فاذا ابرز الضمير علم ان الضارب زيد واذا لم يبرز علم ان الضارب عمرو والتزم ابرازه فيما لا يلتبس نحو

هند ١٠

نحو هند زيدٌ ضاربته هي اطرادًا للباب ولا يلزم من ذلك وجوب الابراز في نحو زيد عمرو
ضربه ونحو هند زيد ضربته لانه وان حصل الالتباس في بعض الصور والاول منتف فيهما
فلما فرغ من تعداد الاسباب الموجبة لتعذر اتصال الضمير اورد امثلتها على الترتيب
المذكور وهو قوله مثل اياك الى هند زيد ضاربته هي قوله واذا اجتمع ضميران وليس
لاحدهما مرفوعًا فان كان احدهما اعرف وقدمته فلك الخيار في الثاني مثل
اعطيتكه وضربتيك ه اي اذا اجتمع ضميران ولا يكون شيءٌ منهما مرفوعًا فان كان
احدهما اعرف وقدمت الاعرف فلك الخيار في اتصال الضمير الثاني وانفصاله
تقول اعطيتكه وضربتيك واعطيتك اياه وضربني اياك وانما اورد مثالين
ليعلم ان الضميرين يجوز ان يكونا منصوبين وان يكون احدهما منصوبًا والاخر مجرورًا
وانما قال وليس احدهما مرفوعًا لانه لو كان احد الضميرين مرفوعًا لم يجز الامران لانه
مع عدم الفصل يتعين الاتصال نحو ضربتك ومع الفصل يتعين الانفصال نحو ما
ضربت الا اياك اعلم انه لو قال فان كان احدهما اعرف وقدمته من غير فاصل بينهما
فلك الخيار لكان اصوب لئلا يشكل بمثل قولنا ما اعطيتك الا اياه وجوابه يعلم
من قوله او بالفصل ومن قوله اذا اجتمع لامتناع الاجتماع مع الفصل قوله والا فهو
منفصل نحو اعطيته اياك واياه ه اي وان لم يكن مجموع ما ذكرنا وذلك بان لا يكون
احدهما اعرف او يكون لكن لا يكون الاعرف مقدمًا نحو اعطيته اياك فالضمير منفصل
فقط لكن لا يلزم تقديم احد المتساويين من غير مرجح على الاخر وتقديم الاضعف على الاقوى
فيما كالكلمة الواحدة قوله والمختار في خبر كان الانفصال ه اي جاز انفصال خبر كان و
اتصاله بتشبيهها بالمفعول اذا كان ضميرًا نحو كنته وكنت اياه لكن المختار هو الانفصال لانه

في الاصل خبر المبتدا وحق خبر المبتدا الانفصال قوله والاكثر لولا انت الى اخره و
عسيت الى اخره اي الضمير اذا وقع بعد لولا وبعد عسى فالاكثر بعد لولا ضمير مرفوع
منفصل نحو لولا انت الى اخره لكونه فاعل عسى قوله لولاك وعساك الى اخره
اي جاز بعد لولا ضمير مجرور وبعد عسى ضمير منصوب متصل نحو لولاك الخ فقال الاخفش
ان الضمير بعد لولا ضمير مجرور واقع موقع الضمير المرفوع لجواز وقوع بعض
الضماير موقع بعض نحو ما انا كانت وبك انت فهو في محل الرفع بالابتداء وبعد
عسى ضمير منصوب واقع موقع الضمير المرفوع وقال سيبويه الضمير بعد لولا في محل الجر بلولا
وهو حرف جر ههنا وبعد عسى في محل النصب وهو بمعنى لعل ههنا قوله ونون الوقاية
مع الياء لازمة في الماضي وفي المضارع عريا عن نون الاعراب ح اي نون الوقاية مع
ياء الضمير لازمة في الماضي مطلقا نحو ضربني وضرباني وضربوني وفي المضارع العري
عن نون الاعراب نحو يضربني للحفظ عن دخول الكسرة ولهذا النون نون الوقاية قوله
وانت مع النون ولدن وان واخواتها مخير ح اي وانت مع نون الاعراب في المضارع
نحو تضربانني ويضربونني وتضربينني مخير في اثباته وحذفه اما اثباته فلاجرائه على
القياس المتقدم واما حذفه فللاستغناء عنه بنون الاعراب وكذلك انت
مع لدن مخير في اثبات نون الوقاية لحفظ بنائه على السكون وفي حذفه لكونه اسما
على ثلثة احرف وكذلك مع ان واخواتها مخير في اثبات نون الوقاية لتشبيهها بالفعل و
وفي حذفها لكراهية اجتماع النونات في الاربعة الاولى وحمل الاخرين على الاربعة
الاولى قوله ويختار في ليت ومن وعن وقد وقط اي ويختار اثبات النون في ليت لكونها
لتشبيهها بالفعل وعدم اجتماع النونات وفي من وعن لحفظ سكونهما مع جواز حذفه عنهما

حرفاً وجواز اتصال الياء بالحرف من غير نون الوقاية و نحو لي وبي ويختار ايضاً في قدو
قط اثبات النون لحفظ سكونهما مع جواز حذفه عنهما لكونهما اسمين وجواز اتصال اليا
بالاسم من غير نون الوقاية نحو غلامي قوله وعكسها لعل ه اي عكس ليت لعل فانه
يختار في لعل حذف نون الوقاية لكونه حرفاً وجواز اتصال الياء بالحرف من غير النون
مع ان بعض لغاتها لعن فيلزم اجتماع النونات فحذف النون الاولى في لعن فحمل لعل
عليها لكونهما من لغاتها واما جواز اثبات النون فللتشبيه بالفعل قوله ويتوسط بين
المبتدا والخبر قبل العوامل وبعدها صيغة مرفوع منفصل مطابق للمبتدا ه اي ويتوسط
بين المبتدا والخبر قبل دخول العوامل اللفظية عليهما نحو زيد هو المنطلق وبعد دخول
العوامل اللفظية عليهما نحو زيدٌ هو المنطلق صيغة ضمير مرفوع منفصل مطابق
للمبتدا في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والخطاب والمتكلم و
الغيبة تقول زيدٌ هو القائمُ الزيدان هما القائمان الزيدون هم القائمون وهندٌ هي
القائمة كنت انت الرقيب وان ترني انا اقل منك وانما قال صيغة مرفوع
ولم يقل ضمير مرفوع لعدم تحقق كونه ضميراً قوله وتسمى فصلاً لتنفصل بين كونه نعتاً
وخبراً ه اي وتسمى هذه الصيغة فصلاً لانها تفصل بين كون ما بعدها نعتاً لما
قبلها وخبراً عنه فانه اذا وجدت هذه الصيغة علم ان ما بعدها خبر لا نعت لامتناع
لامتناع الفصل بين النعت والمنعوت قوله وشرطه ان يكون الخبر معرفة او افعل
من كذا مثل كان زيد هو افضل من عمرو ه اي وشرط اثبات هذه الصيغة ان الخبر
معرفة نحو زيدٌ هو القائم او يكون الخبر افعل من كذا اي يكون الخبر مشابهاً للمعرفة لفظاً
من حيث انه مضاف كالاسماء المتوغلة في الابهام نحو مثل وغير وكالاسم المضاف الى

المعرفة اضافية لفظية نحو ضارب زيد الان او غدًا او كالمضاف الي النكرة نحو غلام رجل
او مشابهها لها في امتناع دخول لام التعريف عليه نحو كان زيد هو افضل منك وزيد هو يقوم
لانه اذا لم يكن معرفة ولا مشابهها لها لم يحتج الي الفصل ولم يجاب عن المعرفة من لكن بمعه
ويعلم مما ذكرنا انه لو قال وشرطه ان يكون الخبر معرفة او مشابهها لها لكان اصوب
واعلم ان كون المبتدا معرفة شرط له ايضًا الا انه لم يذكره للعلم به لذكره ان يشترط كون
الخبر معرفة لانه لا يكون الخبر معرفة الا ويكون المبتدا معرفة قوله ولا موضع له عند الخليل
اي ولا موضع لهذا الضمير من الاعراب عند الخليل مع قوله بانه اسم لانه انما دخل الفعل
كالكاف في اوليك والتاء في انت فكما ان هذه لا محل لها من الاعراب لا يكون
لهذا الضمير محل من الاعراب قوله وبعض العرب يجعله مبتدا ما بعده خبره اي
وبعض العرب يجعل هذا الضمير مبتدا ويجعل ما بعده خبره وهو على هذا الوجه اسم
بلا خلاف وعليه قراة بعضهم في غير السبعة وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون
واقل قوله ويتقدم قبل الجملة ضمير غايب ويسمى ضمير الشان يفسر بالجملة بعده
اي ويتقدم قبل الجملة ضمير غايب للتعظيم والاجلال لان ذكر الشيء مبهما ثم ذكره مفسرًا
يوقع في النفس تعظيمًا واجلالا ليلا يفوت الكلام عن السامع عند غفلته ويسمى هذا الضمير
ضمير الشان ان لم يكن في الجملة مونث وضمير القصة ان كان فيها مونث كقوله تعالى فانها لا
تعمى الابصار وانما يجب ان يفسر هذا الضمير بالجملة لانها هي المرادة من ذلك الضمير وانما
كانت بعد الضمير لوجوب كون مفسر الشيء بعده قوله ويكون منفصلا ومتصلا مستترا وبارزا
علي حسب العوامل مثل هو زيد قايم وكان زيد قايم وانه زيد قايم اي ويكون هذا الضمير
منفصلا ان كان مبتدا نحو هو زيد قايم لكون عامله معنويا ومتصلا مستترا ان كان عامله

فعلا

فعلاً وهو مرفوع نحو كان زيد قايم لوجوب استكنان الضمير الغايب المرفوع المفرد في الفعل
بلا فصل ومتصلاً بارزاً ان كان منصوباً سواكان عاملة حرفاً نحو انه زيد قايم او فعلاً
نحو ظننته زيد قايم لعدم استتار الضمير المنصوب واليه اشار بقوله على حسب العوامل
اي انفصاله واتصاله بارزاً انما هو على حسب عوامله قوله وحذفه منصوباً ضعيف
اي وحذف هذا الضمير والحال انه منصوب ضعيف لانه عمدة وليس عليه دلالة قوية
مثاله قول الشاعر ان من يدخل الكنيسة يوماً يلق فيها جاذراً وظباءاً ولم يحترز
يحترز بقوله منصوباً عن شيء لان هذا الضمير اذا كان مرفوعاً لم يجز حذفه اما اذا كان
مبتدا فلانه يلزم نقض الغرض واما اذا كان اسم كان فلانه لا يجوز حذف الفاعل
بل ذكره ليبان ان حذفه منصوباً جايز على ضعف لانه مقصود ولا دلالة ظاهرة
عليه الا مع ان المفتوحة اذا خففت من الثقيلة فانه لازم حذفه معها مع
عدم الضعف على الاقوى وبيانه ان ان المفتوحة اكثر مشابهة للفعل لفظاً
لكونها مثل مدّ ومدّ وعلى لفظ ان يان دينا ومعنى لدلالتها على معنى زيداً
على التاكيد الذي هو بمعنى الزايد والمكسورة المخففة وجد عليها كقوله تعالى وان
كلاً لما ليوفينهم فوجب ان يعمل المفتوحة لئلا يلزم مزية الاضعف على الاقوى
ولم يوجد عملها في الظاهر فقدروه في الضمير كقوله الاعشى في فتية كسيوف
الهند قد علموا ان هالك كل من يحفى وينتعل وكقوله تعالى علم ان سيكون منكم
مرضى اي علم انه سيكون اعلم ان كل من يحفى مبتدأ وقوله هالك خبره مقدماً
عليه والجملة خبر ان وليس كل فاعل لئلا يلزم تفسير ضمير الشان بالمفرد قوله
اسماء الاشارة ما وضع لمشار اليه اي اسماء الاشارة وضعت لمشار اليه فلم

ضعت

يلزم تعريف الشيء تعريفا دوريا او بما هو اخفى او بما هو مثله لانه عرف اسماء الاشارة
الاصطلاحية بالمشار اليه اللغوي المعلوم وانما بنيت لكونها مشابهة للحروف من حيث
احتياجها الى صاينتي ذات المشار اليه قوله وهي ذا للمذكر ولمثناه ذان وذين وللمونث
تا وتي وته وذه وذهي وتهي الى وذي ولمثناه تان وتين وبجمعهما اولاء مدا او
قصرا اه اشارة الى تعداده فذا يشار به الى المذكر عاقلا او غيره وذان الى مثنى
المذكر حال الرفع وذين الى مثناه حال النصب والجر وتا وتي وذي وته وذه وتهي وذهي يشار
بها الى المونث الواحدة عاقلة كان او غيرها وتان الى المثنى المونث حال الرفع وتين اليه
حال النصب والجر واولا بالمد والقصر يشار بها الى جمع المذكر والى جمع المونث عاقلا او
غيره قوله ويلحقها حرف التنبيه ويتوصل بها حرف الخطاب اه اي ويلحق اوايل هذه
الاسماء الاشارة المذكورة حرف التنبيه وهو الهاء ليدل على تنبيه المخاطب فيقال
هذا هذان هاتا هاتان هولاء ويتصل باواخر اسماء الاشارة حرف الخطاب ليدل على
حال من تخاطبه من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث قوله وهي خمسة في
خمسة فيكون خمسة وعشرين وهي ذاك الى ذاكر وكذلك البواقي اه اي اسماء الاشارة
خمسة لان المشار اليه اما مذكر واما مونث وعلى التقديرين اما مفرد واما مثنى
واما مجموع وهو مشترك بين المذكر والمونث فيكون خمسة الفاظ والالفاظ الدالة
على الخطاب خمسة ايضا والخمسة الاخيرة مستعمل مع كل واحد من الخمسة الاولى
فيكون المجموع خمسة وعشرين لفظا حاصلا من ضرب خمسة في خمسة واما بحسب
المعنى فيكون ستة وثلثين حاصلا من ضرب ستة للاشارة في ستة للخطاب
تقول ذاك ذاكما ذاكم ذاك ذاكما ذاكن وهكذا تقول في الاربعة الباقية اعني ذين

٧٩

تا وتاني واو لاء غوله وقال ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط اشارة الى
الفرق بان ذا وذاك وذلك فذا للمشار اليه القريب وذلك للمشار اليه المتوسط
في القرب والبعد مع كونه حاضرا اليها طرفي وذلك للمشار اليه البعيد وقيل اللام لبعد المخاطب
ذلك وتلك وذانك وتانك مشدد نوني واولالك مثل ذلك فقوله تلك وما عطف عليه
مبتدا وقوله مثل ذلك خبره بمعنى كما ان ذلك للبعيد كذلك تلك وتانك وذانك مشدد
نوني واولالك للبعيد واما للقريب فهو تا وذان وتان واولاء واما للمتوسط فهو
تاك وذانك وتانك غير مشدد نوني واولائك قوله واما ثم وهنا وهنا للمكان خاصة
اي هذه الاسماء الثلثة للاشارة الى المكان خاصة اي لا يشار بها الى غير المكان
فهنا يشار بها الى المكان القريب وبهنا وهناك الى المتوسط وثم وهنا مشدد نوني
وهنالك الى البعيد وفي هنا ثلث لغات احدها ضم الهاء مع تخفيف النون
والاخريان فتحها وكسرها مع تشديد لكن الفتحة اكثر قوله الموصول ما لا يتم
جزءا الا بصلة وعايد اي انما بنيت الموصولات لمشابهتها الحروف من حيث احتياجها
الى الغير وهو الصلة والموصول اسم لا يصير جزءا تاما من الكلام من مسند او مسند اليه
الا مع صلة وعايد فقولنا اسم كالجنس وقولنا لا يصير جزءا تاما الا مع صلة يخرج الاسماء
التي يصير جزءا تاما من الكلام كزيد ورجل وقولنا وعايد يخرج مثل اذا واذ لانه
وان لم يتم جزءا من الكلام الا مع صلة فانه يتم بلا عايد وانما قال لا يتم ولم يقل لا يصير
جزءا لانه يصير جزءا لكن لا يصير جزءا تاما قوله وصلته جملة خبرية انما احتاج
الى تعريفها لانها لم يكن بينة وكانت ماخوذة في تعريف الموصول فعرفها بان
قال صلته جملة خبرية لئلا يلزم تعريف الشيء بما هو مثله في المعرفة والجهالة

الذي

اسم موصول [illegible]
الذي والتثنية اللذان واللذين
للاناث اللواتي واللائي [illegible]
[illegible] [illegible]
[illegible]

او بما هو اخفى وانما وجب ان يكون صلته جملة لان للذي والتي ومثنيهما ومجموعهما وضعت لجعل الجملة صفة للمعرفة وبواسطتها فجعل اجراؤها عليها وانما وجب ان يكون خبرية لانه يجب ان يكون مرضية قوله والعايد ضمير له هذه تعريف للعايد وانما عرف لانه غير بين وما ذكر في تعريف الموصول اي العايد ضمير في الصلة يعود الى الموصول وانما يجب ذكره لربط الصلة بالموصول قوله وصلته الالف واللام اسم فاعل او مفعول ه اي صلة الالف واللام الذي بمعنى الذي التي لا يكون الا اسم فاعل او مفعول لكراهتهم اي يدخل صفة الالف واللام الجملة لكون صيغته مثل لام التعريف فيسبك من الجملة مفرد ليدخل عليه ويلزم ان يكون تلك الجملة فعلية ليمكن سبك المفرد منها وذلك المفرد هو اسم الفاعل او المفعول قوله وهي الذي والتي واللذان واللتان بالالف والياء والالى والذين واللاتي واللاء واللاي واللواتي واللائي وما ومن واي واية وذو الطائية وذا بعد ما للاستفهام والالف واللام شروع في عدها اي ومن الموصولات الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد المونث واللذان بالالف للمثنى المذكر حال الرفع واللذين بالياء حال النصب والجر اللتان بالالف للمثنى حال الرفع واللتين بالياء حال النصب والجر والالى والذين للمذكرين وفي جمع المونث لغات اللاتي واللاتي واللواتي واللاء بالمد والهمزة واللاي بالياء الساكنة المكسورة او الساكنة مع غير الهمزة وكل هذه الاسماء مشتركة بين اولي العلم وغيره الا الالى واللذين فانه مخصوص باولي العلم قيل ومن العجيب ان المفرد والمثنى وهما الذي واللذان عام لمن لا يعلم والجمع مخصوص باولي العلم ومن فيمن يعلم غالبا وما فيما لا يعلم وهما اعني من وما يستعملان للمفرد والمثنى والمجموع والمذكر و

والمونث واي للمذكر بمعنى الذي واية للمونث بمعنى التي وذو الطائية اي ذو بمعنى
الذي في لغة طي كقوله وبيري ذو حفرت وذو طويت واذا بعد ما للاستفهام خاصته
بمعنى الذي عند البصريين واما عند الكوفيين فيقع ذا بمعناه مطلقاً والالف و
اللام في اسمي الفاعل والمفعول بمعنى الذي والتي قوله والعايد المفعول يجوز حذفه
اي الضمير العايد من الصلة الى الموصول يجوز حذفه اذا كان مفعولاً كقوله تعالى الله
يبسط الرزق لمن يشاء اي يشاؤه لحصول العلم به مع كونه فضلة وانما قيد العايد
بالمفعول لان غيره وهو المرفوع والمجرور لم يجز حذفه لكون المرفوع فاعلاً و
امتناع حذف الفاعل واستلزام حذف المجرور كثرة الحذف اعني الجار و
المجرور وفيه نظر لجواز كون المرفوع مبتدأً وخبراً وجواز حذفهما ولجواز حذف الجار
والمجرور معاً كقوله صفحنا عن بني ذهل وقلنا القوم اخوان عسى الايام ان يرجعن
قوماً كالذي كانوا اي كالذي كانوا عليه فالاصوب ان يقال والعايد المفعول كثر حذفه
لانه قل حذف غيره قوله واذا اخبرت بالذي صدرتها وجعلت موضع المخبر عنه ضميراً لها
واخرته خبراً فاذا اخبرت عن زيدٍ قلت الذي ضربته زيد وكذلك الالف واللام
في الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول اي واذا اخبرت
باستعانة الذي عن شيء معلوم من وجه غير معلوم من وجه اخر صدرت الذي اي
جعلت الذي في صدر الكلام لكونه مخبراً عنه وجعلت موضع المخبر عنه وجعلت موضع
المخبر عنه ضميراً يعود الى الذي للربط واخرت المخبر عنه لكونه مخبراً به فاذا اخبرت عن
زيد في نحو ضربت زيداً فقلت ما قلنا وقلت الذي ضربته زيد وكذلك تقول في
الاخبار عنه بالالف واللام الضاربه انا زيدٌ لكن الاخبار بالالف واللام مخصوص بالجملة

الفعلية ليمكن بناء اسم الفاعل والمفعول منها ليصح دخول الالف واللام واذا كان
بالذي هو الذي وا للذان والذين والتي واللتان اللاتي اعلم انه يجب تقديم المبتدا
وتاخير الخبر في مواضع انه لم يذكرها في مواضع وجوب تقديم المبتدا ومواضع تاخير الخبر قوله
واذا تعذر امر منها تعذر الاخبار اي فاذا تعذر امر من الامور المذكورة وهي تصدير الذي
واقامة الضمير مقام المخبر عنه ليعود الى الموصول وتاخير المخبر عنه تعذر الاخبار عنه بالذي
لانتفاء لازمه وشرطه قوله ومن ثم امتنع في ضمير الشان الموصوف والصفة والمصدر
العامل والحال والضمير المستحق لغيره والاسم المشتمل عليه اي ومن اجل انه اذا امتنع
امر من الامور الثلثة امتنع الاخبار امتنع الاخبار عن ضمير الشان في قولك هو زيد
قايم لتعذر تقدير الجملة بالذي وتعذر تاخيره وامتنع الاخبار ايضا عن الموصوف
في نحو جاني زيد الظريف لامتناع جعل الضمير مكانها لامتناع وقوع الضمير صفة وامتنع
والاخبار عن المصدر العامل في نحو اعجبني ضربي زيدا لامتناع جعل الضمير مكانه ان اعملنا
الضمير في معموله لان الضمير لا يعمل ولامتناع تاخيره ان اعملناه في معموله لان المصدر لا يعمل
موخرا وانما قيد المصدر بالعامل لجواز الاخبار عن المصدر الغير العامل نحو ان يقال في
رايت ضربك الذي رايته ضربك وامتنع الاخبار عن الحال في نحو ضربي زيدا
قايما لامتناع جعل الضمير مكانه لامتناع وقوع الضمير حالا وكذا يمتنع الاخبار عن التميز
نحو طاب زيد نفسا وامتناع الاخبار عن الضمير المستحق لان يعود الى غير الموصول في
نحو زيد ضربته لامتناع جعل الضمير مكانه ليعود الى الموصول لاستحقاقه ان يعود الى غير
الموصول في نحو زيد ضربته لامتناع جعل الضمير مكانه ليعود الى الموصول لاستحقاقه ان يعود
الى غير الموصول ولو عاد الى الموصول لبقي ذلك الغير بلا عايد وامتنع والاخبار عن الاسم الذي مشتمل

اي الضمير المتنحي لان يعود الي غير الموصول في نحو زيد ضربت غلامه لتغاير ما ذكرناه قوله وما الاسمية
موصولة واستفهامية وشرطية وموصوفة وتامة بمعنى شيء وصفة ه اي وما
الاسمية انواع احدها موصولة وهي لغير اولي العلم غالبا نحو اعجبني ما صنعته
وقد يكون المعاني كقوله تعالى والسماء وما بناها والثاني شرطية كقوله تعالى ما يفتح
الله للناس من رحمة فلا ممسك لها والثالث استفهامية في غير العالمين كقوله
تعالى وما تلك بيمينك يا موسى والرابع موصوفة بمعنى شيء اما بالمفرد نحو مررت بما
معجب اي شيء معجب واما الجملة كقوله ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال
والخامس تامة بمعنى شيء نحو فنعما هي اي نعم الشيء شيئا الذي والسادس صفة
نحو ضربته ضربا ما اي اي ضرب قوله ومن كذلك الا في التامة والصفة ه اي والانواع
كانواع ما الا في التام والصفة فان من لا يكون تامة ولا صفة مثال الموصولة جاءني
من ابوه طليق ومثال الاستفهام من عندك ومثال الموصولة بالمفرد كقوله وكفى بنا
فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا ومثال الموصوفة بالجملة كقوله رب من
انضجت غيظا صدره قد تمنى لي موتا لم يطع فانها بمعنى شيء او انسان ومثال
الشرطية من يكرمني اكرمه وهي بجميع وجوهها تختص باولي العلم وقد تستعمل لغير اولي
العلم كقوله تعالى فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين وتطلق على الواحد
وغيره المذكر والمؤنث وانما بني من وما شرطيتين واستفهاميتين لشبههما لتضمنهما معنى
الحرف وهو حرف الاستفهام والشرط وبنيا موصوفتين وموصولتين لاحتياجهما الى الصلة
والصفة قوله واي واية كما الا في التام ه اي عدد انواع اي واية كعدد انواع الا
في التام فان ايا واية لا تقعان تامتين مثال الاستفهامية ايهم وجهك ايتهن عندك و

والشرطية ايهم يكرمني اكرمه والموصولة بايها الرجل ويا ايتها المراة والموصولة ايهم
اشد على الرحمن عتيا والصفة نحو مررت برجل اي رجل قوله وهي معرفة وحدها الا اذا
حذف صدر صلتها اه اي واية معرفة وحدها من بين اخواتها في جميع الاقسام المذكورة
الا اذا كانت موصولة وحذف صدر صلتها فانها مبنية ح اما اعرابها مع قيام الموجب
للبناء فللتنبيه على ان اصل اخواتها هو الاعراب واما اختصاصها بالاعراب دون
اخواتها فلوجود الاضافة المنافية للتنافيها وعدمها في اخواتها واما بناؤها اذا
حذف صدر صلتها نحو قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا اي
ايهم هو فلانها كذا شابهت الحروف من حيث افتقارها الى ذلك المحذوف قوله وفي ما
ذا صنعت وجهان احدهما ما الذي وجوابه رفع والاخر اي شيء وجوابه نصب اه اي و
فيماذا صنعت وجهان عند سيبويه احدهما ان ذا بمعنى الذي وما للاستفهام اي ما الذي صنعت
فما مبتدا والموصول مع صلته خبره والعائد محذوف تقديره ما الذي صنعته وجوابه مرفوع
ليطابق السوال وقد يجوز نصب جوابه بتقدير الفعل المذكور في السوال لكن الاول اولى
وثانيهما ان ماذا بمنزلة اسم وهو اي شيء ويحكم على موضعه بحسب ما يقتضيه العامل وماذا
ههنا في محل النصب على انه مفعول صنعت وانما قدم لتضمنه معنى الاستفهام فعلى
هذا لا يكون الكلام موصولا وجوابه ح منصوب ليطابق السوال ويجوز الرفع ايضا على تقدير
خبر مبتدا محذوف لكن الاول اولى قوله اسماء الافعال ما كان بمعنى الامر او الماضي مثل رويد
زيدا اه اي امهله وهيهات ذاك اي بعد اي اسماء الافعال اسماء بمعنى الامر
المخاطب او بمعنى الماضي مثال الاول رويد زيدا اي امهله ومثال الثاني هيهات
اي بمعنى بعد وانما بنيت لوقوعها موقع المبني قوله وفعال بمعنى الامر من الثلاثي قياسي

نزال بمعنى انزل وفعال مصدرًا معرفةً كفجار وصفةً مثل يا فساق او مبني
لمناسبته له عدلًا وصفةً وعلمًا للأعيان مؤنثًا كقطام وغلاب مبنيٌّ في
الحجاز معرب في تميم الا ما في آخره راء نحو حضار اي فعال على انواع احدها
ان يكون بمعنى الامر نحو نزال بمعنى انزل وهو قياسي من الثلاثي اي مجيء
فعال بمعنى الامر من كل فعل ثلاثي قياسي وهو مذهب سيبويه لكثرة مجيء فعال
بمعنى الامر في الثلاثي دون الرباعي فقوله مبتدأ وهو قياسي خبره والثاني ان يكون
مصدرًا معرفةً اي علمًا للمعاني نحو فجار علمًا للفجرة والثالث ان يكون صفةً
معدولة نحو يا فساق بمعنى يا فاسقة وبني القسمان لمشابهتهما فعال الذي بمعنى
الامر من حيث وجود العدل في كل واحد منهما ومن حيث الزنة فقوله فعال مصدرًا
معرفةً مبتدأ ومصدرًا منصوب على الحال وصفةً عطف على مصدرًا وقوله مبني
خبر فعال قوله ان يكون علمًا للأعيان مؤنثًا كقطام وغلاب وهو مبني عند اهل
الحجاز ومعرب عند بني تميم الا الالفاظ التي في آخرها راء نحو حضار فان اكثر بني
تميم يوافقون الحجازيين في بنائه اما بناؤه عند اهل الحجاز لمشابهته فعال
الذي بمعنى الامر في العدل والزنة واما اعرابه ومنع صرفه عند بني تميم فلعدم علة
البناء فيه وكونه علمًا مؤنثًا معدولًا فوجب ان يعرب ويمنع الصرف قياسًا على
اخواته نحو عمر وزفر واما بناء ما في آخره راء عند اكثر بني تميم فتحقق وجوب جواز
الامالة فيه اذا بني على الكسر في الاجزاء الثلاثة وتقدير كلامه في الرابع والا فعال
علمًا للأعيان مؤنثًا مبني فقوله مبني خبر فعال المقدر وعلمًا منصوب بانه حال او
صفةً علمًا ولم يحترز بقوله مؤنثًا عن شيء بل الغرض من ذكره ههنا ان يعلم ان فعال علمًا

في الاعيان لا يكون الا مؤنثًا ولقايل ان يمنع ذلك لان سفار اسم ماءٍ وخصار اسم
كوكب مذكران وجوابه ان سيبويه قال سفار وخصار مؤنثان لان العرب تؤنث
بعض البناء فتقول هاذه فلان وبعض الكواكب فتقول الشعري والزهرة فسفار
اسم الماء وخصار اسم الكوكبة في التقدير قوله الاصوات كل لفظة حكي به صوت
او صوت به للبهايم فالاول كغاق والثاني كنخ ش اي الاصوات اسماء حكي
بها عن اصوات نحو غاق حكاية عن صوت الغراب او صوت بها للبهايم نحو
لاناخة البعير وقاع لزجر الغنم وانما بنيت لعدم موجب الاعراب وهو
التركيب الذي يقصد فيه باجزاء المركب للفظ والمعنى فان الثاني منتف
ههنا لانه لا يفال فلت غاق او كنت غاق او غير ذلك مما يراد به معنى غاق قوله
المركبات كل اسم من كلمتين ليس بينهما نسبة ش اي المركبات كل اسم مركب
من كلمتين ليس بينهما نسبة والمراد بالمركب ههنا المركب الذي سبب بنائه او ما
احد اجزائه التركيب فقوله كل اسم كالجنس وبقوله من كلمتين خرج الاسماء المفردة
وبقوله ليس بينهما نسبة خرج نحو تابط شرا وغلام زيد لوجود النسبة باين كلمتيهما
كلمتيهما وانما تجب اخراج الاول لان سبب بنايه ليس التركيب والثاني لكونه
معربا وكلاهما ينافي المبني وانما قال من كلمتين ولم يقل من اسمين ليدخل فيه مثل
سيبويه قوله فان تضمن الثاني حرفا بنيا كخمسة عشر وحادي عشر واخواتها الا اثنا
عشر ش اي فان تضمن الجزء الثاني من المركب الذي سبب بنايه التركيب حرفا بني
الجزء ان كخمسة عشر وحادي عشر الى تسعة عشر وتاسع عشر الا اثنا عشر اما بنا
الجزء الاول من الاسم المفرد واما بناء الثاني فلتضمنه الحرف فان اصل خمسة عشر خمسة

وعشرة وانما اورد مثالين وهما خمسة عشر وحادي عشر ليعلم ان البناء ثابت في هذا
المركب سوا كان المراد العدد الواحد من المتعدد وفي بناء المركب الذي يراد به واحد
من المتعدد نظر لان الثاني فيه لا يتضمن الحرف لانه لا يراد به حادي وعشر وجوابه
لا نسلم انه لا يتضمن الحرف اذا لم يرد به حادي وعشر لان معناه حادي وعشر كما ان
معنى احد عشر احد وعشر لانه مركب من المفردين من المتعدد احدهما الحادي و
الثاني العاشر ولما قال احد عشر كان ينبغي ان يقال حادي عشر الا انه لحذف
الواو غير لفظ العاشر الى لفظ عشر للتخفيف وانما استثنى اثنا عشر من
هذا الحكم لان اعراب الجزء الاول منه وبني الثاني وانما لم يبن مع وجود علة
البناء لتشبيههم اياه بالمضاف في حذف النون منه لئلا يؤذن بالانفصال فشبه
به المضاف الاعراب لكونه حكماً لفظياً مثل حذف النون قوله والا اعرب الثاني كبعلبك
وبني الاول في الافصح اي وان لم يتضمن الجزء الثاني من المركب الذي سبب بنائه
التركيب حرفا اعرب الجزء الثاني منه لعدم علة بنائه وبني الاول لكونه بمنزلة الجزء
الاول من الاسم المفرد على الافصح نحو بعلبك وانما قال في الافصح لان فيه ثلث
لغات احدها المذكورة وهي الفصيحة الكثيرة ولهذا قال في الافصح والثانية
اعراب الجزئين معاً واضافة الاول الى الثاني ومنع صرف المضاف اليه والثالثة
اعراب الجزئين معاً واضافة الاول الى الثاني واعلم انه قال والا اعرب الثاني
ان لم يكن الثاني قبل التركيب مبنياً نحو عمرويه ونفطويه لكان اصوب وجه ان
كلامه في المركب الذي سبب بنائه التركيب وهنا ليس كذلك قوله والكنايات
والمراد الكنايات ههنا الكنايات المبنية وهي عبارة عن الفاظ مبهمة يعبر بها

عن شيء وقع مفسرًا في كلام متكلم اما بجملة مبهما على المتكلم طيب او لتنبيه

فمعنى هذا لا يكون كم كناية لانه غير معبر به عن شيء واقع مفسرًا في كلام متكلم وانما ذكره

ههنا لكونه موافقا لكذا في كونه للعدد قوله وكم وكذا للعدد ه اي كم وكذا كنايتان

عن العدد انما بني كم الاستفهامية لتضمنها همزة الاستفهام والخبرية لكونها مثل

الاستفهامية في الصيغة وانما بني كذا لكونه منقولا عن مبني لان اصله ذا فدخل

عليها كاف التشبيه فبقي على ما كان عليه من البناء ومميز كذا منصوب غالبا

لكون ذا مميز لفظ المضاف اليه في مثل ملؤه عسلا لكنه قد يكون مجرورا باضافة كذا اليه

لكونه بمنزلة ثلثة ومائة وقد يكون مرفوعا بانه مبتداها فيلة خبره نحو له عندي كذا

درهم فدرهم مبتدأ وله مقدم عليه خبره وكذا حال هكذا قالوا وفيه لان المعنى لا يساعده

فالاولى عندي ان يكون كذا مبتدأ ودرهم بدلا او عطف بيان وله خبره وعندي ظرف

لله قوله وكيت وذيت للحديث ه اي كيت وذيت كنايتان عن الحديث وانما

بنيا لكونهما واقعين موقع المبني وهو الجمل قوله فكم الاستفهامية مميزها منصوب

مفردا لانه للعدد فجعل مميزه كمميز الاعداد المتوسطة لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح

قوله والخبرية مجرور مفرد ومجموع ه اي ومميز كم الخبرية مجرور مفرد ومجموع اما كونه مجرورا فلكونه

مضافا اليه واما جواز كونه مفردا ومجموعا فلكونه للعدد ويجوز ان يكون مميز الاعداد

مفردا او مجموعا قوله ويدخل من فيهما ه اي وقد يدخل في مميز كم الاستفهامية والخبرية

نحو كم من رجل ضربت وكم من قرية اهلكناه قوله ولهما صدر الكلام ه اي لكم الاستفهامية

ولكم الخبرية صدر الكلام لكونهما لانشاء الاستفهام والانشاء التكثير قوله

وكلاهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ه اي كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية يقع

مرفوعاً اي مبتدأ او خبراً او منصوباً او مجروراً اي كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية يقع مرفوعاً
اي مبتدأ او خبراً او مجروراً ولم يقع فاعلاً لاقتضائهما صدر الكلام ووجوب تأخير الفاعل
عن الفعل قوله فكل ما بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره كان منصوباً معمولاً على
حسب ما يقتضيه العامل ه اشارة الى مواضع كونهما منصوبين يعني اي كل
موضع يكون ما بعد كم فعل غير مشتغل عنه بضميره او متعلق ضميره كان في محل النصب
بذلك الفعل على حسب ما يقتضيه العامل يعني ان اقتضى مفعولاً به كان مفعولاً به
نحو كم رجلاً ضربت وكم غلام ملكت وان اقتضى مفعولاً مطلقاً كان مفعولاً مطلقاً
وكم يوم صمت قوله وكل ما قبله حرف جر او مضاف مجرور ه اشارة الى مواضع كونهما مجرورين
وهي كل موضع قبله حرف جر او اسم مضاف اليه ويكون مجروراً فيه نحو بكم رجلاً مررت
وغلام كم رجل ضربت قوله والا فمرفوع مبتدأ ان لم يكن ظرفاً وخبر ان كان ظرفاً ه اي
اشارة الى مواضع كونهما مرفوعين ومعناه الا انه ان لم يكن بعده فعل غير مشتغل عنه
بشيء اخر ولا قبله حرف جر ولا اسم مضاف اليه فكل منهما مرفوع في ذلك الموضع بانه مبتدأ
ان لم يكن ظرفاً نحو كم رجلاً اخوتك وكم رجلاً قام وخبر مبتدأ ان كان ظرفاً نحو كم يوماً سفرك
والحكم بكونه ظرفاً بالمميز فان كان المميز ظرفاً كان كم ظرفاً والا فلا قوله وكذلك اسماء الاستفهام
والشرط ه اي واعراب اسمي الاستفهام والشرط نحو من وما استفهاميتين وشرطيتين
مثل اعراب كم فان كان بعدهما فعل غير مشتغل عنهما بشيء اخر كان محلهما النصب
بانهما مفعولان لم نحو من ضربت ومن تضرب اضرب وان كان قبلهما حرف جر او اسم مضاف
محلهما الجر نحو بمن مررت او بمن تمرر امرر وغلام من ضربت وغلام من تضرب اضرب
وان لم يكن بعدهما فعل مشابه لما ذكرناه ولا قبله حرف جر ولا اسم مضاف ففي محل الرفع

وانما جاز تقديم الجار او المضاف عليهما مع ان لهما صدر الكلام
لان الجار مع المجرور كشيء واحد [illegible] لضعف عمل الجار
عليهما على ان يجعل
او حرف الجار مع المجرور كالكلمة
متقدمة للصدر ١٢
نقل من شرح ملا جامي

بالابتداء نحو من ضربته ومن تضربه اضربه ومن قام قوله وفي شعر كم عمة لك يا جرير وخالة
وقد عاء قد حلبت على عشاري ثلثة اوجه اي وجاز في تمييز كم الذي احتمل
نصبه بالفعل الذي بعده مع احتمال رفعه بالابتداء ثلثة اوجه النصب بان
يكون كم للاستفهام فكانه غفل عن كمية اعداد خالاته وعماته والجر بان يكون
للخبرية ولم يتبدا في الصورتين لانه بعده فعل اشتغل عنه بضميره وليس قبله
حرف جر والاسم مضاف وهو ليس بظرف وقوله قد حلبت على عشاري خبره
والرفع بان لا يكون عمة مبتدا ولك صفتها دقد حلبت على عشاري خبرها
وكم ح يحتمل الاستفهامية والخبرية وعلى التقديرين في محل النصب على الظرف
ان كان المميز المقدر مرة وعلى المصدر ان كان المميز المقدر حلبة لانه بعده فعل
غير مشتغل عنه ومميزه ظرف او مصدر وهذا البيت للفرزدق يهجو جريرا
وهو قوله كم عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت على عشاري فان نصب
عمة نصب خالة وفدعاء وان رفعتها رفعتها وان جررتها جررتها لكونهما تابعين
لها قوله وقد يحذف في مثل كم مالك وكم ضربت اي وقد يحذف المميز اذا دل
على قرينة نحو كم مالك في الاستفهامية نحو كم درهما مالك لانه اذا سئل عن كمية
ماله علم انه سئل عن كمية ديناره ودرهمه نحو ضربت في الخبرية اي كم ضربت ضربت
او كم مرة ضربت فكم في المثال الثاني في محل النصب على المصدر او على الظرف و
في المثال الاول مبتدا وما بعده خبره قوله الظروف منها ما قطع عن الاضافة كقبل و
بعد مر ان المراد بالظروف الظروف المبنية وهي انواع منها ما قطع عن الاضافة
نحو قبل وبعد وجميع الجهات الست اذا قطع عن الاضافة ونوي بها فانها تبنى لكونها مشابهة

فكأن

الخبرية

مبنية

للحرف من حيث احتياجه الى المضاف اليه المحذوف المنوي وبني على الحركة لكون
بنائه عارضا وعلى الضم ليكون حركته مخالفة للبناء في لفظه لحركته حالة الاعراب اما
اذا لم يكن المحذوف منويا معربا كقوله فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص
بالماء الفرات لانه جعله اسما براسه مع قطع النظر الى المضاف اليه فلم يحتج اليه
فلم يشبه الحرف والفرق بين هذه الاسماء مضافة وبينها مقطوعة عن الاضافة منوية
مع احتياجها الى المضاف اليه في الصورتين انها مذكورة بتمامها في الصورة الاولى
فاعربت وبعضها مذكورة في الصورة الثانية فبنيت لان بعض الاسم لم يستحق الاعراب
قوله واجري مجراه لا غير وليس غير وحسب اي واجري لا غير وليس غير وحسب مجرى
قبل وبعد في بنائها على الضم للعلة المشتركة وانما قال واجري مجراه لا غير وليس غير
وحسب لان غير وحسب ليس بظرف مكان مستقبلا فاورد ههنا لمشابهته قبل وبعد قوله
ومنها حيث ولا تضاف الا الى الجملة في الاكثر اي ومن الظروف المبنية حيث و
انما بني لمشابهة الحرف من حيث احتياجه الى جملة توضحه ولا تضاف الا الى الجملة
لانه موضوع لمكان يقع فيه النسبة وانما قال في الاكثر لانه قد تضاف الى المفرد كقوله اما
اول
ترى حيث سهيل طالعا والقياس اعراب حيث ح قوله ومنها اذا وهي للمستقبل وفيها معنى
الشرط فلذلك اختير بعدها الفعل وقد يكون للمفاجاة فيلزم المبتدا بعدها اي ومن
الظروف المبنية اذا وبني لاحتياجه الى الغير وهو المضاف اليه وهو للزمان المستقبل
سواء دخل الماضي وغيره وفيه معنى الشرطية فلذلك اختير بعده الفعل
ليضاف الى الجملة الفعلية لمناسبة الشرط الفعل ولذلك يحتاج الى جواب و
جوابه عامله ويعلم من قوله اختير انه قد يضاف الى الجملة الاسمية اذا كان الشرط

وقد يكون اذا للمفاجاة اي الظرف المكان او للوقت المجرد عن معنى الشرط فيلزم المبتدا
بعده ان يقع الجملة الاسمية بعده فرقا بينه اذا هذه وبين اذا للشرط نحو خرجت فاذا
السبع واقف فاذا معمول معمول لواقف فكانك قلت فبحضرتي السبع واقف
وهذه اي التي تنوب مناب الفا في جواب الشرط هكذا ذكره النحاة وقال
مطلقا انه ظرف معمول لما دل عليه من معنى فاجاني كانك قلت فاجاة زمان
السبع واقف علم انه لو قال فيقع المبتدا بعدها غالبا لكان اصوب لانه لا يلزم
المبتدا بعدها والا لكان الرفع بعدها واجبا لكنه ليس بواجب كذلك لما ذكرنا
في باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير قوله ومنها اذ للماضي وقد يقع بعدها
الجملتان اي ومن الظروف المبنية اذ وهو للزمان الماضي دخل الماضي او
غيره ويقع بعدها جملتان اسمية وفعلية اذ قام زيد واذ زيد قايم لعدم معنى الشرط
فيه وعلة بنايه ما ذكرنا في اذا ومن معناها يفرق بينهما وقد يكون اذ للمفاجاة
كاذا نحو خرجت فاذا بكر قايم وعليه قول الشاعر فبينما العسر اذ دارت مياسير
فبينا ظرف مكان وجاز ابده والعسر مبتدا خبره محذوف وهو موجود وهو العامل
في بينا والزمان مضاف الى هذه الجملة تقديره فبين ازمان العسر موجود والعامل
في اذ دارت لانه ليس بمضاف الى دارت فيمتنع عمله فيما قبله ولا يجوز ان يعمل
دارت في بينا لكون بينا واذا ظرفي المكان وامتناع عمل عامل واحد في ظرفي
مكان الا على سبيل البدل قوله ومنها اين وانى للمكان استفهاما وشرطا اي ومن الظروف
المبنية اين وانى وهما للمكان سواء كان الاستفهام او للشرط نحو اين زيد واين تكن اكن
وانى زيد وانى تقعد اقعد بنيا لتضمنهما معنى حرف الاستفهام او حرف الشرط قوله ومتى للزمان فيهما

[illegible]

اي متى لظرف الزمان في الاستفهام نحو متى القتال وفي الشرط نحو متى تأتني أكرمك
والفرق بين متى الشرطي واذا الشرطي ان متى للزمان المبهم ولما لا يتحقق وقوعه واذا
للزمان المعين ولما يحقق وقوعه فلهذا لا يقال آتيك متى احمر البسر ويقال آتيك اذا
احمر البسر وبني متى لتضمنه همزة الاستفهام او حرف الشرط قوله وايان للزمان استفهاما ه اي ومن الظروف
المبنية ايان وهو ظرف الزمان في الاستفهام كقوله تعالى ايان يوم الدين وبني ايان لتضمنه معنى
همزة الاستفهام قوله وكيف للحال استفهاما ه اي ومن الظروف المبنية كيف لزمان
الحال استفهاما تقول كيف زيد وبني لتضمنه همزة الاستفهام وهو من الظروف الزمان عنده
لانه سؤال عن حال المسؤول عنه في الحال قوله ومذ ومنذ بمعنى اول المدة فيليهما المفرد المعرفة
وبمعنى الجميع فيليهما المقصود بالعدد ه اي ومن الظروف المبنية مذ ومنذ وهما بمعنيين
احدهما بمعنى اول المدة فيليهما المفرد المعرفة وهو الزمان الذي يصلح ان يكون جوابا لمتى
ليدل على اول المدة الذي هو المطلوب تقول ما رأيته مذ يوم الجمعة والثاني بمعنى جميع
المدة فيليهما المقصود بالعدد لبيان جميع المدة التي هي المقصودة وهو الزمان الذي يصلح
ان يكون جوابا لكم نحو ما رأيته منذ يومان وبنيا لكونهما [illegible] شكل كونهما حرفين في اللفظ قوله وقد
يقع المصدر او الفعل وأنّ فأنّ ه اي وقد يقع المصدر بعدهما نحو ما رأيته منذ سفره او
الفعل نحو ما رأيته منذ سافر وأن مخففة نحو منذ ان سافر وأنّ الثقيلة المفتوحة نحو منذ انه
سافر قوله فيقدر زمان مضاف [illegible] ه اي اذا وقع بعدهما احد الاشياء المذكورة وجب
ان يقدر بعدهما زمان مضاف اليه لكون المعنى مبنيا عليه اي ما رأيته منذ زمان
سفره وزمان ان سافر وزمان انه سافر وانما حذف للعلم به وح يكون بمعنى اول
المدة ثم وهو مبتدا وما بعده خبره خلافا للزجاج ه اي مذ ومنذ مبتدا في موضع

اسميتهما وما بعدهما خبرهما وهما معرفتان لكونهما في تاويل الاضافة لانهما بمعنى اول المدة
لا بمعنى جميع المدة خلافا للزجاج فانهما عنده خبر المبتدا والمبتدا ما بعدهما اي يوم الجمعة
اول المدة ويومان جميع تلك المدة وهو ضعيف لان المعنى لا يساعد الاحمل مذ ومنذ
مبتدا او لانه عنده ولانه يمتنع وقوع مثل يومان مبتدا في قولنا ما رايته منذ يومان لانه
نكرة غير مخصصة بوجه واعلم انه لا موضع للجملة التي هما صلتها الا عند السيرافي فانه
يجعل مذ موضعها نصبا على الحال وهو ضعيف لان المعنى لا يساعد ذلك قوله
ومنها لدى ولدن وقد جاء لَدَنْ ولَدُنِ ولُدْنِ ولَدْ ولدو لَدْنِ اي ومن الظروف
المبنية لدى ولدن وفيها لغات غيرهما وقد اشار اليها بقوله وقد جاء لدن بفتح
اللام والدال وسكون النون ولدن بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن بضم
اللام وسكون الدال وكسر النون ولد بضم اللام وسكون الدال ولد بفتح اللام وضم الدال
ولد بفتح اللام وسكون الدال وانما بنيت لان من لغاتها لذ الذي وضعه وضع الحروف ثم
حمل عليه اخواته وحكمها ان تجرهما على الاضافة نحو المال لدى زيد لكن نصب العرب
غدوة بلدن خاصة فتشبها لنونها بالتنوين من حيث انه تثبت وتنزع والفرق
بين عند ولدى انه اذا قيل المال عند زيد يصدق ذلك سوى كان
المال حاضرا عنده او غائبا قوله وقط للماضي المنفي وعوض للمستقبل المنفي اي
ومن الظروف المبنية قط بتشديد الطاء للزمان الماضي المنفي على سبيل الا
ستغراق نحو ما رايته قط وعوض للزمان المستقبل المنفي على سبيل الاستغراق
نحو لا افعله عوض اي لا افعله ابدا وبنيا لتضمنهما معنى في واختصا بالبناء
من ساير الحروف لعدم ظهورها فيها فيضمنها في او لتضمنهما لا التعريف قوله والظروف

لنونها

المضافة الي الجملة واذ يجوز بناؤها على الفتح اي يجوز بناء الظروف المضافة الي
الجملة على الفتح نحو قوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين والي اذا نحو قوله تعالى ومن خزي
يومئذٍ لاكن بناؤها البناء حين المضاف اليه وقيل المراد بالجملة هو الفعلية لعدم جواز بنائها
عند اضافتها الي الجملة الاسمية وهو ممنوع عند الاولين لان الجملة مبنية سوا كانت
فعلية واسمية فيجوز اكتساب المضاف من المضاف اليه البناء ويعلم من قوله يجوز انه
يجوز اعرابها ايضًا لكونها اسمًا مستحقًا للاعراب ولا يجب اكتساب المضاف الي
المضاف البناء منه قوله وكذلك مثل وغير مع ما وان وان اي وكذلك يجوز بناء غير ومثل
على الفتح اذا اضيف الي ما نحو فيا مثل ما تقوم او الي ان نحو فيا مثل ان تقوم او
الي ان نحو فيا مثل انك تقوم لمشابهتهما الظروف المضافة الي الجملة نحو اذ او حيث
ويجوز اعرابهما لكونهما اسمين مستحقين للاعراب وانما ذكرهما وان لم يكونا من الظروف لكونهما
متشابهين للظروف من حيث احتياجهما الي المضاف قوله المعرفة والنكرة المعرفة ما وضع لشيء
بعينه وهي المضمرات والاعلام والمبهمات اي اسماء الاشارة والموصلات وما عرف
بالالف واللام او بالنداء والمضاف الي احدها معنى ما وضع لشيء جنس للنكرة
وقوله بعينه يخرج النكرات لانها لم توضع لشيء بعينه وانواعها المضمرات والاعلام و
المبهمات يعني الموصولات واسماء الاشارة والمعرف بلام التعريف والمعرف بالنداء
والمضاف الي احدها معنى فقدم المضمرات والمبهمات والمعرف بالنداء والمضاف
الي احدها معنى وانما قال معنى لانه لو اضيف الي احدها لفظًا لم يتعرف المضاف
من المضاف اليه وفي قوله ما وضع لشيء بعينه نظر لانه ان اراد به التعيين الشخصي
خرج عنه اعلام الاجناس كاسامة للاسد وثعالة للثعلب فان كل واحد منها

علم وليس دالا على تشخص بعينه بل هو علم للجنس وليس واحدا منها اولى من الاخر لانه يتوهم واحد
دون اخر فان كل واحد منهما علم معرفته مع انه ليس دالا على تشخص بعينه وان كان مراده
مطلق التعيين ان اراد به مطلق التمييز عن غيره من المسميات دخل فيه جميع اصناف النكرات وضروبها
والحروف فان كل واحد منها دال على شيء بعينه ما شاركه غيره من المسميات واما المعرف
بلام التعريف فاللام فيه اما للتعريف الجنسي نحو اهلك الناس الدينار والدرهم واما
للاستغراق الجنسي كقوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا واما للعهد بان يذكر منكرا
ثم يعاد المنكر معرفا كقوله تعالى كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول او بان يكون
معهودا في الذهن كقولك ادخل السوق اذا كان السوق معهودا بينك وبين مخاطبك
واما بمعنى الذي نحو الضارب والمضروب وقد مر قوله العلم ما وضع لشيء بعينه
غير متناول غيره بوضع واحد فقوله ما وضع لشيء بعينه شامل لجميع المعارف وقوله
غير متناول غيره يخرج عنه سائر المعارف لكونه متناولا لغيره فان انت وضع للمخاطب
مع كونه متناولا لغيره وهو زيد او عمرو اذا خوطب به وقوله بوضع واحد ليدخل فيه العلم
الذي وقع فيه الاشتراك نحو زيد اذا سمي به رجل ثم سمي به اخر فانه وان كان متناولا
غيره لكن ليس بوضع واحد بل باوضاع اعلم ان فيه نظرا لان انت مثلا اما موضوع
لمخاطب معين او لمخاطب غير معين لا سبيل الى الاول لعدم فهم المخاطب المعين
منه ولا الى الثاني والا لم يكن معرفة لكونه موضوعا لشيء غير معين والمقدر خلافه
لا يقال نختار انه موضوع لمخاطب غير معين ونمنع كونه موضوعا لشيء غير معين
فذلك الشيء معين من حيث انه مخاطب لتمييزه عن المتكلم والغائب لانا نقول
لا يكفي ذلك في كونه الرجال فيتميز عن واحد من غير الرجال فان مثل انت رجل

يشتركان في انهما موضوعان لكن احدهما لواحد من المخاطبين والاخر لواحد من الرجال لكن
مثل رجل نكرة بلا خلاف فلا يكفي تميزه عن الغائب والمتكلم في كونه موضوعًا لمعين
واعلم ان نحو انه مبني على حرف واحد ونحو ان مثل انت كلي باعتبار ان مفهومه لمعين
مخاطبه زيدًا كان او عمرًا او جزئي باعتبار عروض الجزئية به والتشخص اياه بسبب قصد
به شخصًا معينًا واذا عرفت ذلك فالمراد بقولهم انه موضوع لشيء معين انما هو باعتبار
عروض الجزئية [illegible] تشخص اياه فالمراد بقولهم انه يتناول غيره انه يجوز استعماله في
شخص اخر غير الذي استعمله اولا لكون مفهومه كليا او تقول في الجواب المراد بالموضع
الاستعمال فيكون معنى الحد العلم ما استعمل للشيء بعينه غير جائز استعماله في شيء
اخر وحينئذ لا يتوجه الاشكال واعلم ايضا انه يجوز نصب غير على الحال فيكون معناه
العلم ما استعمل في شيء بعينه غير جائز استعماله في غيره ويجوز رفعه بان يكون خبرًا
بعد خبر ولا يجوز جره لان ذلك الشيء الذي هو المعين لا يتناول غير نفسه حتى يحترز عنه
قوله واعرفها المضمر المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب اي اعرف المعارف المضمر المتكلم
لعدم امكان الشركة فيه ثم المخاطب لجواز وقوع شركته ثم المضمر الغائب ثم الاعلام
ثم المبهمات ثم الداخل عليه حرف التعريف والمنادى والمضاف الى احدهما معنى بحسب
المضاف اليه وهو المشهور من مذهب سيبويه وفيه اختلافات كثيرة وفائدة الخلاف
تظهر في الوصف فقط قوله والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه قوله ما وضع لشيء
شامل للمعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه خرجت المعرفة نحو رجل فانه وضع لواحد من هذه
الحقيقة فيتناول الكل على سبيل البدل قوله واسماء العدد ما وضع لكمية احاد
الاشياء اصولها اثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة والف اي اسماء العدد وضعت

لتدل على كمية احاد الاشياء اي المعدودات فالواحد والاثنان عدد لوقوعهما جوابا عن قول
القائل كم عندك ولا ينتقض الحد بمثل الذراع مع كونه موضوعا لكمية احاد الاشياء لانه
غير موضع لكمية احاد الاشياء لانه لا يمكن تقدير جميع الاشياء بالذراع وفيه نظر لانه
لا يقدر جميع الاشياء بجميع الاعداد والحق ان يقال المراد ما وضع لكمية احاد الاشياء بالذات
فلا يشكل ح بالذراع لان الكمية عارضة له لانه فرض واحد واصول الاعداد اثنتا عشرة
كلمة وهي واحد الى عشرة ومائة والف ويتولد منها اعداد غير متناهية الى حد تقف عنده
والتولد اما بتثنية نحو مائتين والفين واما بجمع نحو عشرين والوف ومئات واما بعطف
نحو احد وعشرون واما بتركيب نحو احد عشر على سبيل منع الخلو فهي تقول واحد واثنان
واحدة اثنتان وثنتان ثلثة الى عشرة وثلث الى عشرة اي تقول واحد واثنان
للمذكر وواحدة واثنتان او ثنتان للمؤنث وهو جار على القياس وتقول ثلثة للمذكر و
ثلث للمؤنث نحو ثلثة رجال وثلث نسوة الى عشرة رجال وعشر نسوة وهو جار
على غير القياس وانما لم يجر عليه لان المعدود المذكر وجمع ههنا فيكون مؤنثا فيلزم
لحوق التا بعدده واذا لحق للمذكر لم يلحق للمؤنث فرقا بينهما ولم يفعل الامر بالعكس لكون المذكر
اسبق فاحتيج الى بيته اولا واما قوله تع من جاء بالحسنة فله عشر امثالها فلان الامثال
هي الحسنات ولانها اكتسب التانيث من المضاف اليه واعلم انه يجوز ان يقال ثلث دواب
اذا اريد به المذكر فمن قال ثلثة دواب جرى على الاصل وهو ان الدابة صفة على وزن
فاعلة في الاصل من دب يدب وليست باسم لكنها تستعمل استعمال الاسماء من حيث
انه لا يذكر الموصوف فيكون التقدير ثلثة اشياء دواب وح يكون المعدود مذكرا ومن قال
ثلث دواب على الظاهر واجرى الدابة مجرى حمامة والمختار ثلثة بنات عرس واربعة بنات

قوله ولا ينتقض

قوله مئات

وي وقال المحققون من علماء البصرة وثلث طلحات سواء اريد بها رجال او اريد بها
نساء وقيل ثلثة طلحات ان اريد بها الرجال وثلث طلحات ان اريد بها النساء فر
بينها قوله احد عشر اثنى عشر واحدى عشرة اثنا عشرة وثنتا عشرة ثلثة عشر الى
تسعة عشر ثلث عشرة الى تسع عشرة وتميم تكسر الشين ه اى اذا جاوزت العشرة
تقول احد عشر رجلاً واثنا عشر رجلا للمذكر واحدى عشرة امراة واثنتا عشرة امراة
واما الجزء الاول فقد جاء حالة التركيب كمجيئه حال الافراد الا انه غير الواحد الى
الاحد والواحدة الى الاحدى تخفيفاً واما تانيث الجزء الثاني في المونث وتذكيره
في المذكر فقد رجع الى القياس المهجور لعلة تذكرها في اخواتها تقول
ثلثة عشر الى تسعة عشر للمذكر وثلث عشرة الى تسع عشرة للمونث بسكون الشين عند اهل
الحجاز وكسرها عند بني تميم في الجزء الاول جاء في التذكير والتانيث حال التركيب كمجيئه
حال الافراد في تذكير المونث وتانيث المذكر والجزء قد رجع الى الاصل لانه لما وجب تذكيره
للمذكر لئلا يلزم اجتماع التانيثين فيما هو كالكلمة الواحدة وجب تانيثه للمونث لانتفاء
المانع وهو عدم الفرق بين المذكر والمونث وكسر الشين من عشرة او سكونها لئلا يجتمع توالي
اربع حركات في كل واحدة مع تركيبها مع في اخره فتحة قوله عشرون واخواتها الى تلثون
واربعون الى تسعين في المذكر والمونث نحو عشرون رجلا او امرءة الى تسعين رجلا او امراة
قوله احد وعشرون احدى وعشرون ثم بالعطف بلفظ ما تقدم الى تسعة وتسعين ه
اى اذا عطف العشرات اعني العشرين الى تسعين على ما دون العشرة وهو من احد
الى تسعة تستعمل ما دون عشرة على ما عرفت وتعطف عليه عشرين وما شاكلها للتعليم
وهو احد وعشرون للمذكر واحدى وعشرون للمونث قال ثم بالعطف بلفظ ما تقدم اى تاخذ

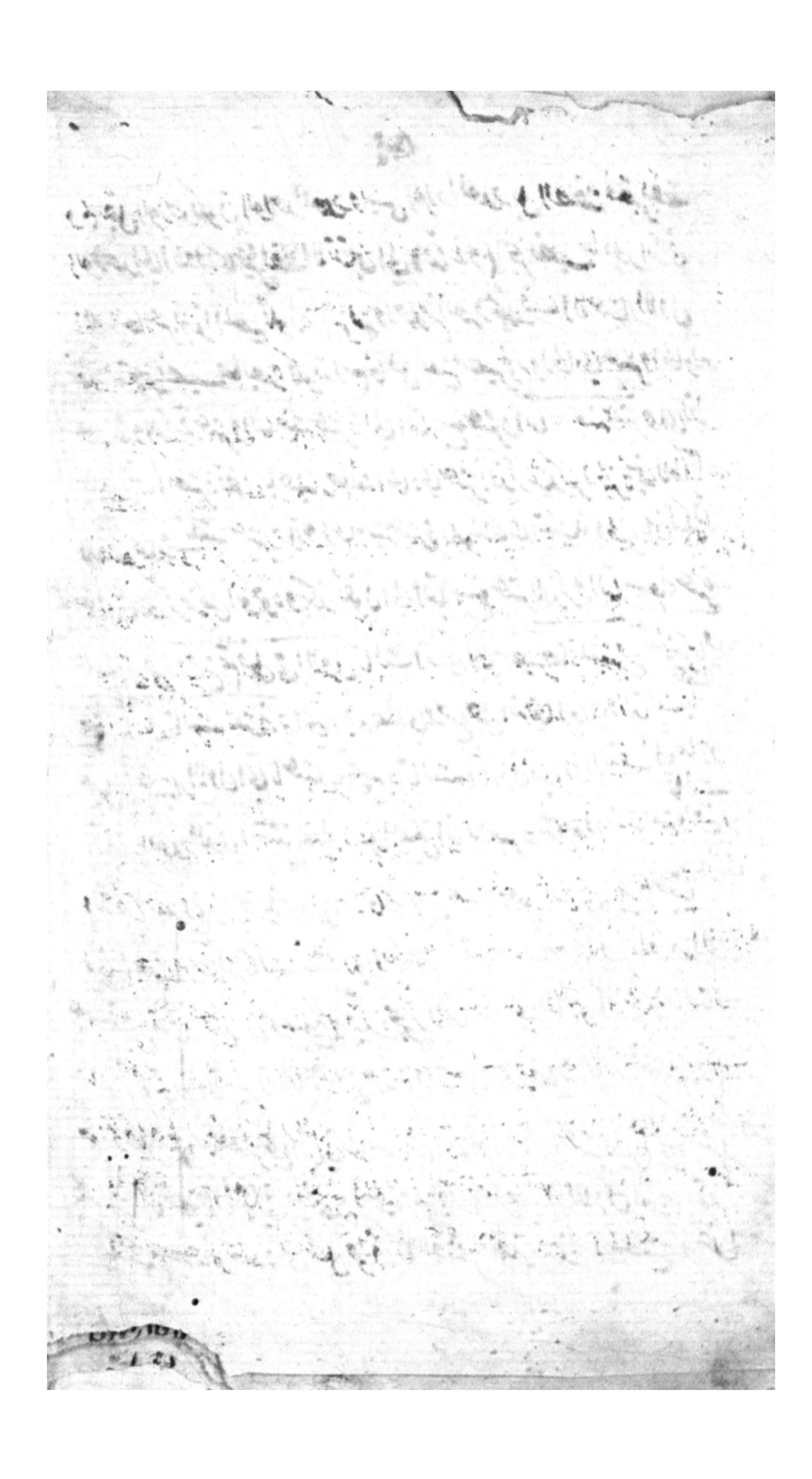
احاداً من واحد الى عشرة على ما عرفت من غير تقييد والعطف عليه عقود العشرات
فتقول واحد وعشرون رجلا الى تسعة وتسعين رجلاً واثنتان وعشرون امرأة الى
تسع وتسعين امرأة وانما لم تركب الاحاد مع العشرات في العشرين واخواتها كما ركب
الاحاد مع العشرة لان الواو والياء في العشرين واخواتها علامة موجبة للبناء
فالجمع بينهما متعذر قوله ومائة والف مثنيان والفاء فيهما اي تقول في المذكر والمؤنث
مائة ومئتان والف والفان من غير تغيير نحو مائة رجل ومائة امرأة والف رجل والف
امرأة قوله ثم بالعطف على ما تقدم اي اذا جاوزت مائة تستعمل ما زاد عليها على
ما عرفت من واحد الى تسعة وتسعين وتعطف على مائة فتقول مائة وخمسة نسوة وهكذا
تستعمل ما دون المائة على ما عرفت الى ان تصل الى مائتين ثم تستعمل ما دون المائة على
ما عرفت وتعطف على المائتين وهكذا الى الالف واذا وصلت الى الف تستعمل ما دون
المائة وتعطف على الالف على ما عرفت وتعطف المائة على الالف وما دون المائة على
المائة فتقول الف ومائة واحد وعشرون رجلاً والف ومائة واحدى وعشرون امرأة
لم يجز هذه الف عدة في التواريخ لان الغرض فيها معرفة الاقل لكون الاكثر معلوماً قوله
وفي ثماني عشرة فتح الياء وجاء اسكانها وشذ حذفها بفتح النون للاشارة الى ان في لغته
لا اخواتها لان اخر الاسم الاول من المركبات من احد عشر الى تسعة عشر مبني على الفتح للخفة
الا اثنتى عشر واثنى عشر فانه معرب وثماني عشر مع كونه مركباً مبنياً جاز فيه لغات من المبنيات
لجواز فتح يائه قياساً على ساير المركبات والسكون وحذفها مع كسر النون للدلالة بالكسر على
الياء وحذفها مع فتح النون وهو شاذ قوله ومميز الثلاثة الى العشرة مخفوض مجموع لفظاً او معنى
لما فرغ من كيفية استعمال الاحاد شرع في حال المميزات على المعدودات فقال مميز الثلاثة

الى العشرة مخفوض لاضافة الاعداد اليها ومجموع لفظاً على ثلثة نحو ثلثة رجال
او معنى نحو ثلثة نفر ونحو ثلثة اشياء عند الخليل وسيبويه فانه وان كان على وزن
فعلاء عندهما لكنه في المعنى جمع شيء ليوافق المعدود لكونه اياه في المعنى انما
ترك تمييز الثلثة لعدم مجيء المميزات لما دون الثلثة على ما يصرح به قوله الا في
ثلثمائة الى تسعمائة وكان قياسها مئات او مئين ه استثناء من قوله مميز الثلثة
الى العشرة مجموع لفظا او معنى وانما استثنى منه لعدم اضافة الثلثة الى التسعة
الى الجمع في ثلثمائة الى تسعمائة لا لفظاً ولا معنىً لكون المائة موضوعة لعقد معين
ولا شيء من الجمع كذلك وكان القياس ان يضاف الى مئين ان اريد المذكر العاقل والى
والى مئات ان اريد غير المذكر العاقل وانما يجوز اضافتها الى لفظ المائة لوجود الكثرة
فيها فاشبهت الجمع قوله ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب مفرد ه اما نصبه
فلتمام الاسم قبله بتقدير التنوين من احد عشر الى تسعة عشر لان كل تنوين حذف
لغير اللام والاضافة فهو في تقدير التنوين وتمامه بتشبيه نون الجمع في عشرين واخواتها
واما افراده فلحصول الغرض به مع كونه اخف من الجمع قوله ومميز مائة والالف وتثنيتهما وجمعه
مخفوض مفرد ه اي مميز المائة والالف ومميز تثنية المائة والالف ومميز جمع الالف
مخفوض [illegible] لاضافتها اليه ومفرد لحصول الغرض به وانما لم يقل وجمعهما كما قال وتثنيتهما
لعدم استعمال جمع المائة فلا يقال ثلث مئات الى تسع مئات الى تسع مئات
بخلاف التثنية فانه يقال مائتا رجل قوله واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ مذكرا او
بالعكس فوجهان ه اي اذا كان المعدود مؤنثاً واللفظ الدال عليه مذكر فلك وجهان
اي جاز لك تذكير العدد وتانيثه كما لشخص المطلق على المرأة فانه جاز ان يقال ثلثة اشخص

من رعاية للفظ وثلث اشخص كم مراعاة للمعنى او بالعكس اي اذا كان المعدود مذكرا
اللفظ الدال عليه مؤنثا فلك وجهان تذكير العدد مراعاة للمعنى وتانيثه مراعاة
اللفظ كالنفس المطلقة على الرجل تقول ثلثة انفس وثلث انفس واعلم ان مراعاة
اللفظ في الصورتين اولى عندهم من مراعاة المعنى قوله ولا يميز واحد ولا اثنان اي لا يستعمل
بلفظ يميزهما عنهما مثل رجل ورجلان لافادته النص المقصود بالعدد اي لا يستعمل
الواحد والاثنان مع معدودهما للاستغناء بلفظ معدودهما عنهما فان رجلا يدل على
الواحد ورجلين على الاثنين بخلاف الجمع فانه لا يدل على العدد المعين فلم يجز الاكتفاء
بالجمع الذي هو المعدود لا لاشتماله على التعيين ولا بالعدد في الجمع لعدم تعيين المعدود فاحتيج
الى ذكر العدد والمعدود اي المميز واما قولهم رجل واحد ورجلان اثنان فللتاكيد
قوله وتقول في المفرد من المتعدد باعتبار تصييره الثاني والثانية الى العاشر والعاشرة
لا غير اي تقول في الواحد من الشيء الذي فيه تعدد وكثرة باعتبار تصيير ذلك الواحد
عددا اقل من الذي اشتق منه ذلك الواحد مثل ما اشتق ذلك الواحد منه الثاني للمذكر
والثانية للمونث الى العاشر والعاشرة (فتقول هاما نصير) وانما ابتدأ بالثاني لانه لا عدد اقل من الواحد حتى
يجعل الواحد واحدا كقوله تعالى ما يكون من نجوى ثلثة الا هو رابعهم ومصير الثلثة اربعة و
انما تجاوز العاشر بهذا المعنى لعدم فعل فوق العشرة بمعنى انه مصير عددا مثل عدد بخلاف
العشرة فما دونها فانه يوجد لها فعل مشتق من العدد بهذا المعنى نحو ثلثت الاثنين وربعت
الثلثة وعشرت التسعة قوله وباعتبار حالة الاول والثاني الى العاشر والعاشرة في
عطف على قوله باعتبار تصييره اي وتقول للمفرد من المتعدد باعتبار حاله اي باعتبار انه
واحد من المتعدد متصف بانه ثان او ثالث او غير ذلك الاول والثاني للمذكر والاولى
والثانية للمونث العشر والعاشر تقول اول ثلثة خامس خمسة عاشر عشرة واذا فاد الاولى

للتاكيد

ولم يقل الواحد لكون الواحد للعدد وليس المراد العدد بل الصفة فغير لفظ
الواحد الى الاول كما غير لفظ الاثنين الى الثاني ولم يجز نصب ما بعد الثاني
الى العاشر بهذا المعنى لكونه بمنزلة واحد من العدد بخلاف الاعتبار الاول
فانه يجوز نصب ما بعده لكونه اسم فاعل بمعنى مصير قوله والحادي عشر والحادية
عشرة والثاني عشر والثانية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة اي اذا
جاوزت العشرة تقول باعتبار حالته الحادي عشر المذكر بتذكير الجزئين لانه اسم
للمذكر بخلاف ثلثة عشر رجلا والحادية عشرة للمونث بتانيث الجزئين ليكون
نحو الثاني المذكر من كل الوجوه وهكذا تقول الى التاسع عشر للمذكر والتاسعة عشرة
للمونث قوله ومن ثم قيل في الاول ثالث اثنين اي مصيرهما ثلثة من تثنيتهما او
في الثاني ثالث ثلثة اي احدهما اي ومن اجل انه في الثاني والثالث باعتباري
قيل باعتبار الاول اي باعتبار تصيره ثالث اثنين اي اذا اضيف الى ما هو
اقل من العدد الذي اشتق منه بواحد يمكن ان يصيره مثل ما اشتق منه وبمعنى ثالث
اثنين مصير الاثنين ثلثة وهو اسم فاعل من ثلثتهما وقيل ان سيبويه باعتبار الثاني
اي باعتبار حالته ثالث ثلثة اي اضيف اي عدد مساو للعدد الذي
اشتق منه ليكون له معنى وقيل يجوز اضافته الى ما هو اكثر نحو ثالث
عشرة لجواز ان يكون واحدا من عشرة وله معنى وهو الضافة بالثالثة قوله وتقول
حادي عشر احد عشر على الثاني خاصة اي وتقول حادي عشر الى تاسع عشر وتسعة
عشر بالاعتبار الثاني لصحة المعنى ولم يقل بالاعتبار الاول لعدم فعل
يشتق منه اسم الفاعل فوق العشرة بهذا المعنى وهذا



قال عليه السلام في خلاصته قوله وان شئت قلت حادي احد عشر الى تاسع تسعة عشر
فتعرب الاول اي وان شئت قلت لهذا المعنى بعبارة اخرى حادي احد
عشر بحذف عشر الاول استغناء عنه بذكره ثانيا وهكذا تقول الى تاسع تسعة
عشر فتعرب الاسم الاول لعدم موجب البناء وهو التركيب وبنى الجزءان الباقيان
لوجود موجب البناء فيهما قوله المذكر والمؤنث المؤنث ما فيه علامة التانيث
لفظا او تقديرا والمذكر بخلافه انما عرف المؤنث اولا لان التانيث وجودي و
التذكير عدمي ومعرفة الملكات سابقة على الاعدام فالمؤنث اسم فيه علامة من
التانيث لفظا نحو ضاربة وحبلى وحمراء او تقديرا وهو الثاني نحو ارض لرد الهاء في
التصغير نحو اريضة والمذكر بخلاف المؤنث اي المذكر اسم ليس فيه علامة لا لفظا
ولا تقديرا قوله وعلامة التانيث التاء والالف مقصورة او ممدودة وعلامة
التانيث التي تلحق الاسم ثلثة وهي التاء والالف المقصورة والالف الممدودة و
قدم امثلتها وانما احتاج الى عد علامة التانيث لانها مطلوب معرفتها لانها كانت
ماخوذة في تعريف المؤنث وابنية المقصورة فعلى كحبلى وفعلى كاجلى وفعالى كسعدى
وفعلى كسلمى وفعلى والثلثة الاول مختصة بالتانيث بخلاف الاخيران وابنية
الممدودة صحراء ونفساء وكبرياء وخنفساء وعاشوراء وغير ذلك قوله وهو حقيقي
ولفظي اي المؤنث اما حقيقي واما لفظي فالحقيقي ما بازائه ذكر من الحيوان
كالمراة بازائها الرجل والناقة بازائها الجمل والمؤنث اللفظي بخلاف المؤنث
الحقيقي وهو المؤنث الذي لا يكون بازائه ذكر من الحيوان سواء كان فيه علامة
التانيث نحو طلحة كظلمة او لم يكن وعين وكل عضو زوج الانا ذكرا او من المؤنث

اللفظي المضاف الى المونث والمضاف جزء منه كقوله تعالى يلتقطه بعض السيارة
ونحو اعجبتني مشي هند او فعله نحو اعجبني مشي هند او صفة نحو اعجبني حسن هند
ولا يجوز ان يقال جاءتني غلام هند لان الغلام ليس جزءا لها ولا صفة لها والذي
يعرف به تانيث النوع الاخير الصفة والاشارة كقوله تعالى هذه النار التي كنتم
بها تكذبون وعود الضمير اليه كقوله تعالى والشمس وضحاها ولحوق علامة التانيث فعلها
كقوله تعالى والتفت الساق بالساق ووجود التانيث فيه لفظا او تقديرا واعلم انه
اراد باللفظي ههنا غير ما اراد به في باب ما لا ينصرف لان اللفظي جعله مقابل
الحقيقي ههنا سواء وجد فيه علامة التانيث لفظا ولم توجد ولم يتناول المونث الحقيقي
وجعله في باب ما لا ينصرف مقابل للمونث المعنوي سواء كان حقيقيا او لم يكن قوله
واذا اسند اليه الفعل فبالتاء وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار اي اذا اسند
الى المونث الحقيقي والى ضمير المونث اللفظي الفعل يجب الحاق التاء الفعل اللهم
الا اذا فصل بين الفعل والمونث الحقيقي فيجوز التذكير اذا لم يلتبس كما اذا اسم
امراة بزيد كقولهم حضر القاضي اليوم امراة وكقوله ولقد ولد الاخيطل ام سوء والذي
يدل على ان المراد فيه المضمر في قوله واذا اسند اليه المونث الذي ذكرناه وقوله وانت في
ظاهر غير الحقيقي بالخيار اي انت مخير في الفعل المسند الى ظاهر المونث غير الحقيقي في
تذكيره تقول طلع الشمس وطلعت الشمس والفرق بين ما اسند الفعل الى ظاهره
وبين ما اسند الى مضمره لان الاول نحو جاء موعظة علم ان الفعل يجيء بعده وان الثاني
نحو موعظة جاء مع عدم تانيث جاز ان يظن ان الفاعل ضمير المتقدم والثاني اخر منتظر
لان اصل الفعل اسناده الى الظاهر الذي بعده واعلم انه يلزم من قوله ان يجوز ان يقال

طلحة جاءتني ويجوز ان يقال جاءني طلحة مع كونه اسم رجل لكونه مونثا لفظيا وهو خلاف
المشهور قوله وحكم ظاهر الجمع مطلقا غير المذكر السالم حكم ظاهر غير الحقيقي اي وحكم الجمع
الغير السالم اذا كان فعله مسندا الى ظاهره كحكم المونث الغير الحقيقي اذا كان الفعل
مسندا الى ظاهره في جواز تذكير الفعل وتانيثه تقول قام الرجال وقامت الرجال قوله
مطلقا اشارة الى انه لا فرق بين ان يكون هذا الجمع جمع المذكر وبين ان يكون جمع المونث
حقيقيا كان او غير حقيقي تقول جاء الرجال والزينبات وجاءت الرجال والزينبات
فالتانيث لكون الجمع في معنى الجماعة والتذكير لكون تانيث الجماعة من باب التانيث
اللفظي وانما لم تعتبر بالتانيث الحقيقي ولزوم تانيث الفعل اجراء لباب الجمع
مجرى واحدا ولم يفعل بالعكس لترجيح اعتبار التانيث بحسب اللفظ على اعتبار
التانيث بحسب المعنى او لان المذكر اصل والمونث فرع وانما قيد الجمع المذكر السالم
لانه لو كان جمع المذكر السالم لم يجز تانيثه لا يقال جاءت الزيدون ولا الزيدون جاءت
لمشابهة المفرد لوجود المفرد فيه قوله وضمير العاقلين غير المذكر السالم فعلت وفعلوا
اي تقول اذا كان الفعل مسندا الى الضمير العائد الى الجمع العاقل غير المذكر السالم
فعلت نظرا الى كونه مسندا الى ضمير المونث وفعلوا نظرا الى كونه مسندا الى ضمير جمع مذكر
عاقل وانما قيد الجمع العاقلين بغير المذكر السالم احترازا عن نحو الزيدون فعلوا
فانه لم يجز ان يقال الزيدون فعلت لما مر قوله والنساء والايام فعلت وفعلن
اي اذا كان الفعل مسندا الى ضمير جمع مونث عاقلا كان كالنساء او غيره كالعيون والى
ضمير جمع مذكر عاقل نحو الايام جاز الحاق تاء التانيث بالفعل نظرا الى كونه مسندا الى
النساء
ضمير مونث والحاق نون الجمع به نظرا الى كونه مسندا الى ضمير جمع مونث تقول
والنساء والايام فعلت وفعلن قوله المثنى ما لحق اخره الف او ياء مفتوح ما قبلها

ونون مكسورة ليدل على ان معه مثله من جنسه اي المثنى اسم لحق باخره الف
او ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة وقد ذكرنا الكلام فيه قوله ليدل على ان
معه مثله من جنسه اشارة الى لحوق هذه الحروف بالاسم المفرد والى انه
لا يجوز تثنية الاسم المشترك باعتبار معنييه المختلفين فلا يقال قرءان ويريد به
الطهر والحيض بل يراد طهران او حيضتان والمراد بالمثل في قوله ليدل على ان معه
مثله من جنسه المثنية في اللفظ والمعنى لكنه ينتقض بمثل القمرين والعمرين
وجوابه انه لا ينتقض بمثل القمرين والعمرين فانه لو اطلق عمر على ابي بكر رضي الله
عنهما والقمر على الشمس لما ثني بينهما لم يقل العمران والقمران الا ان كون الشيء
مثل غيره في اللفظ قد يكون لاستعارة ذلك اللفظ وقد لا يكون كذلك قوله
فالمقصور ان كان الفه عن واو وهو ثلاثي قلبت واوا والا فبالياء اعلم
ان الاسم الصحيح نحو زيد والملحق به نحو ظبي والمعتل اليائي نحو القاضي الحق باخره
الف او ياء ونون من غير تغيير تقول جاءني الزيدان والظبيان والقاضيان ورايت
الزيدين والظبيين والقاضيين وهكذا تقول في الجر ويرد المحذوف من المنقوص
فيقال قاضيان وعميان في قاض وعم لعدم موجب حذفه ولم يذكر المصنف هذه الا
نواع للعلم بحكمها من الحد المذكور والاسم المقصور ان كان الفه بدلا عن واو وهو
ثلاثي قلبت الفه واوا لامتناع اجتماع الفين وكون اصل هذه الالف الواو
نحو عصوان في عصا وان لم يكن كذلك قلبت الالف ياء اما لكون الالف بدلا عن
الياء واما لكون الياء اخف من الواو وذلك اما بان لا يكون ثلاثيا او اصلها يكون
ثلاثيا لكن الفه بدلا عن واو والاول على ثلثة اقسام احدها ان يكون الفه بدلا
عن واو تقول ملهيان في ملهى لكثرة حروف الكلمة وكون الياء اخف من الواو والثاني

ان يكون الفه بدلاً عن ياءٍ تقول اعشيان في اعشى وثالثها ان لايكون الفه
بدلاً عن ياءٍ ولا واوٍ نحو حبياء بياي والثاني قسمان احدهما ان يكون الفه بدلا
عن ياءٍ كقولنا فتيان في فتى والثاني ان لايكون بدلا عن حرفٍ كقولنا متيان
في مسمى متى قوله والممدود ان كانت همزته اصلية تثبت وان كانت للتانيث
قلبت واوا والا فالوجهان ه اعلم ان همزة الممدود اما اصلية واما للتانيث
واما اصلية ولا للتانيث فان كان اصلية تثبت بحالها لكونها اصلية
تقول في قراء قراءان وان كانت للتانيث قلبت واواً ايذاناً بزيادتها و
فرقا بينها وبين الاصلية تقول في صحراء صحراوان وسبب اختصاص القلب
بالواو اكثر في الثقل وان كانت غير اصلية ولا للتانيث جاز الوجهان
ردها الى اصلها وهو ظاهر واثباتها على حالها لمشابهتها الاصلية من حيث
كونها غير زائدة تقول في كساء ورداء كساوان ورداوان وكساءان ورداءان
واعلم ان المراد بالاصلية ما يكون اصليا او في حكمه ليشمل ما فيه همزة زائدة
للالحاق نحو حرباءان لكونها في حكم الهمزة الاصلية والمحذوف نحو اخ واب يرد
الى الاصل وفي نحو يد ودم وجهان قوله ويحذف نونه للاضافة ه اي يحذف
نون المثنى لاضافته الى الاسم لئلا يؤذن بالانفصال قوله وحذفت تاء التانيث
في خصيان واليان ه اي ويحذف تاء التانيث في خصية والية عند تثنيتهما نحو
خصيين واليتين مع عدم سقوطها في غيرهما لشدة اتصالها بالكلمة
وانما حذفت فيهما لانهما لم يفترقا فكان المثنى ههنا بمنزلة المفرد فكما لايقع
في وسط المفرد تاء التانيث لايقع في وسطهما قوله والمجموع ما دل على احادٍ

مقصودة بحروف مفردة بتغيير ما فقوله دال على احاد شامل لغير المجموع
نحو رهط وجماعة وبقوله مقصودة لحروف مقصودة يخرج عنه امثال ذلك لعدم
دلالتها على احاد بحروف مفردة لعدم حروف مفردها وبقوله بتغيير ما انبه عليه
على ان التغيير التقديري كاف ليدخل فيه مثل هجان فان لفظه حالته الافراد
كلفظه حالته الجمع يقال ناقة هجان ونوق هجان لكن حركته في الافراد مخالفة
لحركته في الجمع تقديرا فان الهجان حال كونه مفردا كحمار وحال كونه جمعا كرجال
ومعنى الحد المذكور اسم دال على احاد يقصد تلك الاحاد بحروف مفردة
كرجال فانه دال على احاد يقصد تلك الاحاد بالراء والجيم واللام وانما
قال بحروف مفردة ولم يقل بمفردة لان صيغة المفرد لا تبقى حال الجمع
في اكثر الامر فلم تقصد تلك الاحاد حال الجمع بمفرد بل تقصد بحروف
مفردة ولقائل ان يقول ان قوله مقصودة زائدة فلو قال ما دل على احاد
بحروف مفردة لكفى قوله فنحو تمر وركب ليس بجمع على الاصح اي يلزم من الحد
المذكور ان لا يكون تمر ولا ركب جمعا لعدم دلالتهما على احاد مقصودة بحروف
مفردهما لان التمر ليس بجمع لتمرة لجواز اطلاقه على القليل وعدم اطلاق
ليس جمع راكب لانه لو كان جمعا لكان جمع كثرة لانتفاء كونه للقلة ولو كان جمع
كثرة لم يكن تصغيره على لفظه نحو ركيب فلم يكن جمعا وانما قال على الاصح لان فيه
خلافا فقال بعضهم ان التمر جمع تمرة والركب جمع راكب قوله ونحو فلك جمع
اي ويلزم من تعريف الجمع بالحد المذكور ان يكون فلك جمعا لانه بتغيير ما لان
الفلك على وزن قُفْل والجمع على وزن أُسُدٍ وبُدُنٍ قوله وهو صحيح ومكسره اما

الجمع صحيح او مكسر لانه اما ان يكون بناء واحده سالما في الجمع او لا يكون فان
كان الاول فهو صحيح وان كان الثاني فهو مكسر ونحو فلك من الثاني لانكسار بنائه
تقديرا قوله فالصحيح للمذكر والمؤنث ه اي الجمع الصحيح اما جمع المذكر نحو زيدين و
اما جمع المؤنث نحو زينبات جمع زينب قوله المذكر ما الحق اخره واو مضموم
ما قبلها او ياء مكسور ما قبلها ونون مفتوحة ليدل على ان معه اكثر منه ه
اي الجمع اسم الحق باخره واو مضموم ما قبلها او ياء مكسور ما قبلها ونون مفتوحة
ليدل على ان معه اكثر منه غالبا من جنسه وانما قلنا من جنسه ليعلم انه
لا يقال ضاربون بان يكون لبعض افراده ماشيا وبعضها ضاربا مثبتا وانما
قلنا غالبا لجواز اطلاق الجمع على الاثنين مجازا كقوله تع فقد صغت قلو
بكما وانما لم نقل ههنا من جنسه استغناء عنه بذكره في المثنى والاسم ان
كان صحيحا او ملحقا به يلحق اخره هذه الحروف من غير تغيير قوله فان
كان اخره ياء ما قبلها كسرة حذفت مثل قاضون ه اي وان كان الاسم الذي يجمع
هذا الجمع اسما مقصورا نحو مصطفى حذفت الفه وبقي ما قبلها مفتوحا تقول
في مصطفى جاءني مصطفون اصله جاءني مصطفيون قلبت الياء الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها فحذفت الالف لالتقاء الساكنين وبقي ما قبل الالف
مفتوحا لعدم موجب تغييره قوله وشرطه ان كان اسما فمذكر عالم يعقل
وان كان صفة فمذكر يعقل وان لا يكون افعل فعلاء مثل احمر ولا فعلان
فعلى مثل سكران ولا مستويا فيه مع المؤنث جريح وصبور ولا بتاء التانيث
مثل علامة ه اعلم ان الاسم الذي يراد جمعه هذا الجمع اما اسم واما صفة

فان كان اسمًا فشرط صحة هذا الجمع منه امور ثلثة وهي كونه مذكرا وعلمًا وعاقلًا
لكون هذا الجمع اشرف الجموع لصحة بناء الواحد فيه والمذكر العلم العاقل اشرف
من غيره فان فقد فيه مجموع هذه الثلثة كالعيني او اثنان منها كالمراة او
واحد منها نحو اعوج علما للفرس لم يجمع وان كان صفة فشرط صحة
هذا الجمع منه امور احدها ان يكون مذكرا عاقلًا لما مضى
والثاني ان لا يكون افعل الذي مؤنثه فعلاء نحو
احمر حمراء فرقا بين افعل هذا وبين افعل التفضيل
لصحة جمع افعل التفضيل هذا الجمع نحو الافضلين ولئلا
يشكل بالجمع حمراء لا يجمع بالواو والنون مع انه اذ افعل فعلاء لانه يعني لصفة
وكلاهما في الصفة واشار اليه بقوله وان لا يكون افعل فعلاء وهو عطف على
قوله مذكرا والثالث ان لا يكون فعلان الذي مؤنثه فعلى نحو سكران سكرى
للفرق بين فعلان هذا وبين فعلان الذي ليس مؤنثه فعلى والثاني يجوز
جمعه هذا الجمع نحو ندمانون في جمع ندمان واليه اشار بقوله ولا فعلان
فعلى وهو عطف على افعل فعلاء والرابع ان لا يستوي فيه المذكر والمؤنث
نحو جريح وصبور اذا كان بمعنى مفعول لانهم لو جمعوه هذا الجمع لقيل جريحون
في المذكر وجريحات في المؤنث فلزم الاختلاف بين صيغتي الجمعين
مع عدم الاختلاف بين صيغتي الواحدين في المذكر والمؤنث فلزم مزية
الفرع على الاصل وانما قلنا في فعيل بمعنى مفعول لانه لو كان بمعنى فاعل
لجاز جمعه هذا الجمع لعدم المانع وكذلك القول في [illegible] وفعيل واشار

اليه بقوله ولا يستوي فيه مع المؤنث وهو عطف على فعلان فعلى اي وان لا يكون المذكر
مستويا في اللفظ مع المؤنث والخامس ان لا يكون بتاء التانيث نحو علامة و
نسابة لكونه مؤنثا حينئذٍ واعلم انه لا يحتاج الى ذكر هذا الشرط لاستغنائه
عنه بقوله مذكر يعقل فمعنى ان يذكره ههنا لدفع وهم من يتوهم ان المراد بالتذكير
من جهة المعنى فقط او للتاكيد قوله ويحذف نونه بالاضافة اي ويحذف نون
الجمع بسبب الاضافة كما ذكرنا في المثنى قوله وقد شذ نحو لظين وسنين هذا جواب
عن سوال مقدر وهو ان يقال ان الارض والسنة والاوز والحرة والقلة و
الثبة وما شابهها جمعت هذا الجمع وهو الارضون والسنون والحرون
والاوزون والقلون والثبون مع انتفاء الشرايط المذكورة وهو كونه مذكر
علما او صفة فلا يكون الشروط المذكورة شروطا واجاب عنه المص بقوله وشذ
نحو سنين وقد تكلف في توجيهها وجعله ان الواو والنون فيها ليست
للاعراب بل عوض عن تاء والتاء زيدت المقدرة كما في ارض او عن اللام
الاعلال والادغام كما سنة وحرة وهو في غاية السماحة قوله والمؤنث ما الحق
اخره الف وتاء اي جمع المؤنث الصحيح على تقدير حذف المضاف اسم
لحق باخره الف وتاء نحو قايمات ولا يتوجه عليه الاشكال بحذف الياء لان
تاء التانيث زايدة ليست من نفس الكلمة قوله وشرطه ان كان صفة
وله مذكر ان يكون مذكره جمع الواو والنون وان لم يكن له مذكر فان لا يكون
مجردا كحايض والاجمع مطلقا اي الاسم المؤنث الذي يراد جمعه هذا
الجمع اما صفة واما غير صفة فان كان صفة فاما ان يكون له مذكر او لا يكون

فان كان فشرطه ان يكون مذكره جمع بالواو والنون لئلا يلزم مزية الفرع على
الاصل وح لم يجز جمع مثل حمراء وسكرى وفعيل بمعنى مفعول وفعول ومفعال
ومفعيل هذا الجمع لامتناع جمع مذكره بالواو والنون وان لم يكن له مذكر
فشرطه ان لا يكون مجردا عن حرف التانيث نحو حائض وطامث اذا لم يعتبر
الحدوث بل اعتبر انه اسم لحصول ذلك الشيء للفرق بين الصفة باعتبار
الحدوث وبينها باعتبار الثبوت فاذا اعتبر الثبوت قيل حائض وطامث
وجمع على حوائض وطوامث واذا اعتبر الحدوث قيل حائضة وطامثة وجمع
على حائضات وطامثات وان كان اسما غير صفة يجمع بالالف والتاء
مذكرا غير عاقل نحو حمامات وسرادقات قوله جمع التكسير ما تغير بناء واحده
كرجال وافراس ح اي جمع التكسير جمع تغير بناء واحده تحقيقا نحو رجال
وافراس في جمع رجل وفرس او تقديرا نحو فلك وهجان فان الفلك مفردا
كقفل وجمعا كاسد وان الهجان مفرد الحمار وجمعا كرجال قوله جمع القلة
افعل وافعال وافعلة وفعلة والصحيح وما عدا ذلك جمع كثرة ح هذه
قسمة الجمع باعتبار اخر الى جمع القلة وجمع الكثرة وجمع القلة هو الذي
يطلق على العشرة فما دونها وعلى ما فوقها بقرينة وجمع الكثرة بعكس
جمع القلة افعل كاكلب وافعال كاجمال وافعلة كاغفرة وفعلة
كغلمة والصحيح اي وجمع المذكر السالم كزيدين وجمع المؤنث السالم كمسلمات
وما عدا جمع القلة التي ذكرناها جمع الكثرة قوله المصدر اسم الحدث
الجاري على الفعل ح انما احتاج الى تعريف المصدر ههنا مع تقدم

تعريف المفعول المطلق لان الفرق بينهما ظاهر لان كل مصدر لا بد له من فعل
من لفظه وليس كل مفعول مطلق كذلك نحو ويله و ويحه فالمفعول المطلق
اعم من المصدر قوله اسم الحدث شامل لغيره نحو ويله و ويحه وبقوله الجاري
على الفعل يخرج عنه لانه لا فعل له يجري عليه والمراد بالجاري عليه ان يكون
له فعل يذكر المصدر بيانا لمدلوله قوله وهو من الثلاثي سماع وفي غيره قياسي
تقول اخرج اخراجا واستخرج استخراجا اه اي المصدر من الفعل الثلاثي سماعي
يرتقي الى اثنين وثلثين بناء وفي غير الثلاثي قياسي وهو من افعل افعال و
من فعّل تفعيل وتفعلة وتفعال وفعّال نحو كلمت تكليما وبصر تبصرة وكرر تكرارا
وكذب كذابا ومن افتعل افتعال ومن انفعل انفعال ومن استفعل استفعال
ومن تفعّل تفعّل ومن فاعل مفاعلة وفعال ومن فعلل فعللة وفعلال
ومن افعلّ افعلال افعيلّ افعيلال قوله ويعمل عمل فعله ماضيا وغيره اذا لم يكن
مفعولا مطلقا ه اي المصدر يعمل عمل فعله سواء كان بمعنى الماضي او بمعنى
غير الماضي اعني الحال والاستقبال لان عمله لكونه في تقدير ان مع الفعل والفعل
المقدر اما ماض او حال او مستقبل فاذا يعمل بمعنى كل واحد منها وانما قيد
عمله بقوله اذا لم يكن مفعولا مطلقا لانه اذا كان مفعولا مطلقا فحكمه غير
ما ذكره ههنا قوله ولا يتقدم معموله عليه ه اي ولا يتقدم معمول المصدر
عليه فلا يقال اعجبني زيدا ضرب عمرو لكونه في تقدير ان الموصول مع الفعل
فكما لا يتقدم ما في حيز صلة ان عليها كذلك لا يتقدم ما في حيز صلة
المصدر عليه قوله ولا يضمر فيه ه اي ولا يضمر الفاعل في المصدر لانه

لو اضمر فيه لاضمر في المثنى والمجموع قياساً على الواحد لكن لا يجوز اضماره في المثنى
والمجموع لانه يستلزم اجتماع التثنيتين في المثنى وهما تثنية المصدر
وتثنية الفاعل واجتماع الجمعين في المجموع وهما جمع المصدر وجمع الفاعل قوله
ولا يلزم ذكر الفاعل المصدر اي نحو اعجبني ضرب زيداً والا لزم الاضمار فيه اذا
كان مسنداً الى مضمر نحو زيد ضرب عمراً وقد تبين انه لا يجوز قوله ويجوز اضافته
الى الفاعل وقد يضاف الى المفعول ه اي ويجوز اضافة المصدر العامل الى
فاعله كقوله تعالى ولولا دفع الله الناس ويضاف قليلاً الى المفعول محذوف
كان الفاعل كقوله تعالى من دعاء الخير اي من دعائه الخير او لم يكن كقوله
امن رسم دار مربع ومصيف ولكن اضافته الى الفاعل اكثر من اضافته
الى المفعول لاحتياج الفعل وشبهه الى الفاعل اكثر ولهذا قال المص وقد يضاف
بقد المفيدة للتقليل ويعلم من قوله ويجوز اضافته الى الفاعل ان عمله منوناً
اولى ولميته انه ح اكثر مشابهة للفعل لكونه نكرة ح كالفعل قوله واعماله
باللام قليل ه اي واعمال المصدر المعرف بلام التعريف قليل ولميته
تعذر تقديره بان مع الفعل ح كما لم يدخل اللام على ان مع الفعل كذلك لا
يدخل على المصدر المقدر بها وقد جاء في الشعر ضعيف النكاية اعداءه يخال
الفرار يراخي الاجل قوله فان كان مطلقاً فالعمل للفعل وان كان بدلاً منه
فوجهان ه اي فان كان المصدر مفعولاً مطلقاً فهو اما غير بدل او بدل فان
كان غير بدل فالعمل للفعل سواء كان مذكوراً نحو ضربت ضرباً زيداً او لم يكن
كقولك ضرباً زيداً لمن رفع اليه السوط وان كان بدلاً من الفعل وذلك بان يكون

لازم الحذف نحو سقيا زيدا فوجهان اي جاز ان يكون الفعل عاملا وجاز ان يكون
المصدر عاملا من حيث انه نائب عن الفعل ويمكن ان يقال ان معناه جاز ان
يكون المصدر من حيث هو مصدر عاملا وجاز ان يكون المصدر من حيث انه بدل
من الفعل عاملا قوله اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث
اي اسم الفاعل اسم اشتق من فعل لمن قام الفعل به فقوله ما اشتق من
فعل احتراز به عن غير المشتق فانه لا يسمى اسم الفاعل وشاملا لغيره من
المشتقات من الفعل كاسم المفعول والصفة المشبهة واسماء الزمان والمكان
والالة واسم التفضيل وبقوله لمن قام به يخرج عنه اسماء الزمان والمكان و
الالة واسم المفعول لكون الفعل غير قايم بها وبقوله بمعنى الحدوث خرج عنه
الصفة المشبهة واسم التفضيل لكونهما بمعنى الثبوت لا بمعنى الحدوث قوله
وصيغته من المجرد الثلاثي على فاعل ومن غيره على صيغة المضارع بميم مضمومة
وكسر ما قبل الاخر مثل مخرج ومستخرج اي وصيغة اسم الفاعل من الفعل
الثلاثي على وزن فاعل ولهذا سمي به لكثرة الثلاثي ومن غير الثلاثي صيغة مضارعه
بميم مضمومة في اوله وبكسر ما قبل اخره لفظا نحو مكرم او تقديرا نحو مختار ومحمر
سواء كان ما قبل اخره مكسورا او لم يكن نحو مدخل من ادخل يدخل و
متذكر من تذكر يتذكر والشواذ نحو اسهب فهو مسهب واحصن فهو محصن
والفح فهو ملفح واعشب المكان فهو عاشب واورس فهو وارس وايفع
فهو يافع قوله ويعمل عمل فعله بشرط معنى الحال والاستقبال والاعتماد
على صاحبه او الهمزة او ما اي ويعمل اسم الفاعل عمل فعله لازما كان او

متعديا لكونه مشابها له من حيث الزنة ودلالته على المصدر كما لفعل واحتماله
احد الزمانين كالفعل ودخول لام التاكيد فان ضاربا مثل يضرب من حيث
الزنة ودال على الضرب واحد الزمانين ويمكن دخول لام التاكيد عليه لكن
هذا العمل اي عمل فعله بشرط كونه للحال والاستقبال لان الفعل الذي يعمل
اسم الفاعل عمله وهو المضارع ليس بمعنى الماضي وانما لم يعمل عمل الفعل الماضي
لانتفاء المشابهة بينهما من حيث الزنة فان ضاربا مثل يضرب لا مثل ضرب
ويشترط الاعتماد على صاحبه اعني الاعتماد على المبتدا او على ذي الحال
او على الموصوف او يشترط الاعتماد على الهمزة او حرف النفي لانه يتقوى بذلك
على العمل اما في الصور الثلث الاول فلانه [illegible] في اصل وضعه
لانه صفة في المعنى فلا بد من شيء محكوم به عليه وهو مذكور حينئذ واما في
الصورتين الاخيرتين فلوقوعه موقعا هو بالفعل اولى اعلم انه لو قال يشترط
عدم وصفه بصفة وبعدم تصغيره لكان اولى لخروجه بالوصف والتصغير صفة
من مشابهة الفعل اما خروجه بالوصف فظاهر واما بالتصغير فلانه و
في المعنى امثلة عمله بهذه الشرائط زيد قائم ابوه وجاءني زيد قائما ابوه
ومررت برجل قائم ابوه وما قائم وا قائم زيد والمراد بقوله يعمل عمل فعله
ان فعله ان كان لازما يكون لازما وان كان متعديا الى مفعول واحد يكون
هو ايضا متعديا الى مفعول واحد وان كان اثنين كان اسم الفاعل كذلك
وكما ان فعله يتعدى الى الظرفين والحال والمصدر والمفعول له والمفعول معه
وساير الفضلات كذلك يتعدى هو اليها والمراد بالحال والاستقبال الحال و

الاستقبال تحقيقًا او حكايةً حتى لا يشكل بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه
بالوصيد فان باسط ههنا وان كان ماضيًا لكن المراد به حكاية الحال قوله فان كان
ماضي وجبت الاضافة معنى خلافًا للكسائي ح اي فان كان اسم الفاعل
بمعنى الماضي وجبت اضافته الى مفعوله اضافة معنوية لانه غير عامل في انتفاء ل
شرط عمله مع ذكر مفعوله وانما قال معنى لان هذه الاضافة ليست في تقدير الانفصا
ل الذي يصح جواز مررت بزيد ضاربك امس خلافًا للكسائي فانه قال لم تجب
اضافته لانه يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضي او الحال او بمعنى المستقبل و قد
وقت ضعفه ودليله جواز قولهم زيد معطي عمرٍو درهمًا امس وعمل المعرف
باللام بمعنى الماضي نحو جاءني الضارب زيدًا امس وانت تعرف والجواب عنهما
عقيله قوله وان كان له مفعول اخر فبفعل مقدر نحو زيد معطي عمرٍو درهما
امس ح اي فان كان لاسم الفاعل الذي بمعنى الماضي مفعول اخر غير الذي
اضيف اليه نصب بفعل مقدر دل عليه اسم الفاعل نحو زيدٌ معطي عمرٍو
درهمًا امس قدر ههنا منصوبًا باعطى المقدر وكذلك ان كان له مفعولان
غيره نصبًا بتقدير الفعل نحو زيد معلم عمرٍو اياه فضل العلماء امس وكذلك
اذا كان له سائر الفضلات قوله فان دخلت اللام استوى الجميع اي
ان دخلت اللام على اسم الفاعل استوى الجميع اي الماضي والحال و
الاستقبال في عمله لانه فعل بالحقيقة ح عدل عن صيغة الفعل الى
صيغة الاسم لكراهتهم ادخال اللام عليه تقول مررت بالضارب ابوه
زيدًا الان او غدًا او امس قوله وما وضع منه للمبالغة كضراب وضروب

ومضراب وعليم وحذر مثله ه اي اسم الفاعل الموضوع للمبالغة مثل اسم الفاعل
الذي ليس للمبالغة في العمل وشرائط المذكورة وانما عمل مع زوال المشابهة اللفظية
لقيام المبالغة فيه مقام المشابهة اللفظية تقول زيد ضراب ابوه عمروًا الان
او غدًا او زيدًا ابوه عمروًا الان او غدًا او امس وامثلة ما وضع للمبالغة مذكورة
في الكتاب فقوله ما وضع مبتدا وقوله مثله خبره قوله والمثنى والمجموع مثله ه
اي ومثنى اسم الفاعل ومجموعه مفردًا اسم الفاعل في العمل تقول الزيدان
ضاربان عمروًا والزيدون ضاربون عمروًا الان او غدًا وتقول الزيدان هما الضاربان
عمروًا والزيدون هم الضاربون عمروًا الان او غدًا او امس وانما احتاج الى ذكر
المثنى والمجموع لانهما قد لا يكونان على وزن الفعل نحو ضاربان وضاربات وقد لا
وضرب زيدًا وانما عملا وان لم يكونا على وزن الفعل اطرادًا لباب المثنى
والمجموع قوله ويجوز حذف النون مع العمل والتعريف تخفيفًا ه اي ويجوز
حذف نوني تثنية اسم الفاعل وجمعه السالم المعرفين بلام التعريف
مع العمل اي نصب ما بعدهما تخفيفًا واستطالة بالصلة فيكون اللام بمعنى
الموصول كبيت الكتاب الحافظو عورة العشيرة لا يأتيهم من ورائهم نطف
وانما لم يتعرض لحذف النون عند الاضافة لانه معلوم من باب المثنى و
المجموع وليعلم منه انه لا يجوز حذف النون مع العمل من التعريف تخفيفًا لانه
ليس بصلة ح قوله اسم المفعول ما اشتق من فعل لمن وقع عليه ه اي اسم
المفعول اسم مشتق من فعل لمن وقع عليه ذلك الفعل فقوله ما اشتق من فعل
احتراز عن غير المشتق من فعل فانه لا يسمى اسم المفعول وشامل لغيره من المشتقات

الضراب

المذكورة عند تعريف اسم الفاعل وبقوله لمن دفع خرج عنه غيره قوله وصيغته
من الثلاثي على مفعول كمضروب ومن غيره على صيغة الفاعل بفتح ما قبل
الآخر اي وصيغة اسم المفعول من الثلاثي المجرد على صيغة اسم الفاعل
بفتح ما قبل الآخر اي بميم مضمومة وفتح ما قبل الآخر لفظاً نحو مدخل من يدخل
او تقديراً نحو مختار قوله وامره في العمل والاشتراط كامر الفاعل مثل زيد معطى
غلامه درهماً اي وامر اسم المفعول في عمله عمل فعله والاشتراط كامر اسم الفاعل
في عمله واشتراط عمله من كونه بمعنى الحال والاستقبال مع الالف واللام وعلته
ما من مضروب بعمل عمل يضرب ومعطى يعمل بعمل يعطى تقول زيد مضروب
غلامه ومعطى ابوه درهماً الآن او غداً قوله والصفة المشبهة ما اشتق من
فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت ه اي الصفة المشبهة اسم مشتق من
فعل لازم لمن قام ذلك الفعل به على معنى الثبوت فقوله ما اشتق من فعل احتراز
عن غير المشتق من فعل لانه يسمى صفة مشبهة وبقوله لازم يخرج عنه اسم الفاعل
المتعدي واسم المفعول وافعل التفضيل المشتق من المتعدي وبقوله لمن قام به يخرج
عنه اسماء الزمان والمكان ونحو الالة وبقوله على معنى الثبوت يخرج عنه اسم
الفاعل اللازم وافعل التفضيل المشتق من اللازم نحو قائم وافعل ولقائل ان يقول
لا نسلم يخرج بهذا القيد افعل التفضيل المشتق من اللازم لانه يدل على زيادة
الثبوت فيدل على نفي الثبوت فلو زاد على الحد قيداً آخر وهو قولنا فقط يخرج
عنه اسم التفضيل قوله صيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل على حسب السماع
كحسن وصعب وشديد اي وصيغة الصفة المشبهة مخالفة لصيغة اسم الفاعل

ومخالفة الضا على حسب السماع تقول في حسن حسن وفي صعب صعب وفي خارق

طارق قوله وتعمل عمل فعلها مطلقا ه اى وتعمل الصفة عمل فعلها مطلقا اي

من غير اشتراط الزمان لعدم اعتبار الزمان ومدلولها لان المراد من قولنا زيد حسن

بثبوت الحسن لا حدوثه لكن يشترط اعتمادها على صاحبها او الهمزة او ما ما ذكرنا

في اسم الفاعل قوله وتقسيم مسايلها ان يكون الصفة باللام او مجرده ومعمولها

مضافا او باللام او مجردا عنهما فهذه ستة والمعمول في كل واحد منها مرفوع

ومنصوب ومجرور فصارت ثمانية عشر فالرفع على الفاعلية والنصب في المعرفة

تشبيها بالمفعول وفي النكرة بالتمييز والجر على الاضافة وتقسيم على مسايل

الصفة المشبهة ان يكون الصفة المشبهة بلام التعريف او بغير اللام وعلى

التقديرين فمعمولها او مضاف واما معرف بلام التعريف او مجردا عنها فهذه

ستة اقسام حاصلة من ضرب اثنين في ثلثة وعلى كل واحد من التقادير الستة

معمولها اما مرفوع واما منصوب واما مجرور فيصير المجموع ثماني عشرة مسئلة

حاصلة من ضرب ستة في ثلثة فالمرفوع منها ستة والمنصوب ستة والمجرور ستة

فالرفع في المرفوعات الست على الفاعلية والنصب في المعارف من المنصوبات

الست على التشبيه بالمفعول وفي النكرات منها على التمييز والجر في المجرورات

الست على الاضافة قوله وتفصيلها حسن وجهه ثلثة وكذلك حسن الوجه حسن

وجهه الحسن وجهه الحسن الوجه الحسن وجه ه اى وتفصيل مسايل الصفة

المشبهة الثماني عشرة حسن وجهه برفع وجهه ونصبه وجره والحسن الوجه

برفع الوجه ونصبه وحسن وجهه بالنصب وحسن وجه برفع بوجه ونصبه وجره

الحسن او برفع وجهه ونصبه وجره الحسن الوجه برفع ونصبه وجره الحسن وجه
برفع وجه ونصبه وجره قوله اثنان منها ممتنعان الحسن وجهه الحسن وجه
ه اي اثنان من هذه الوجوه الثماني عشرة ممتنعان احدهما الحسن وجهه بجر وجه
والثانية الحسن وجه لعدم الاضافة فيهما حقيقةً ولامتناع ما فيه اللام الى
نكرة قوله واختلف في حسن وجهه ه اي اختلف في صحة مسالة واحدة منها
وهي حسن وجهه فقال قوم انها لا يصح لاستلزامها اضافة الشيء الى نفسه
لان الوجه هو الحسن وقال قوم انها لا يصح ومنعوا استلزامها اضافة الشيء
الى نفسه لكون الحسن اعم من الوجه قوله والبواقي ما كان فيه ضمير واحد احسن
وما كان فيه ضميران حسن وما لا ضمير فيه قبيح ه اي والبواقي من الثماني عشرة
بعد اسقاط مسالتين منها او ثلث اربع منها قوله احسن وهو ما كان فيه
ضمير واحد لتحقق ما يحتاج اليه من غير زيادة ومسايله حسن وجهه وحسن الوجه
وحسن الوجه بتنوين حسن ونصب الوجه وحسن وجهًا والحسن وجهه برفع
وجهه الحسن الوجه بالجر والنصب والحسن وجهًا وحسن وجه بالاضافة و
ثانيها حسن وليس باحسن وهو ما كان ضميران اما حسنه فلوجود المحتاج اليه
واما عدم احسينته فلوجود الزايد على المحتاج اليه ومسايله حسن وجهه
بنصب الوجه وجره والحسن وجهه بنصب الوجه وجره وثالثها قبيح وهو ما لا
ضمير فيه لعدم المحتاج اليه وهو الضمير ومسايلة الحسن الوجه برفع الوجه حسن الوجه
برفع الوجه حسن وجه برفع وجه الحسن وجه برفع وجه قوله ومتى رفعت بها
فلا ضمير فيها فهي كالفعل والا ففيها ضمير الموصوف ه اشارة الى ضابطة يعرف

بها ما فيه ضمير واحد وما فيه ضميران وما ليس فيه ضميرا وتقريرها ان الضمير المذكور في الوجه
مدرك بالحس لكونه بارزا واذا عرفت ذلك فنقول متى رفعت بالصفة ما بعدها
فلا ضمير فيها لامتناع وجود فاعلين لعامل واحد ويكون الصفة كالفعل في
انها لا تثنى ولا تجمع وكون تذكيرها وتانيثها باعتبار فاعلها الظاهر وان لم ترفع
بالصفة ما بعدها كان فيها ضمير الموصوف سواء نصب ما بعده او جرته لاحتياج
الصفة الى الفاعل فيلزم فيؤنث وتثنى وتجمع اي اذا كان وجود الضمير
فيها اذا كان ما بعد الصفة منصوبا او مجرورا يؤنث الصفة وتثنى وتجمع بحسب
الضمير المستكن فيها الراجع الى موصوفها تقول مررت بامرأة حسنة
الوجه ومررت برجلين حسني الوجهين ورجال حسني الوجوه لوجوب مطابقة
الضمير لما يعود اليه المفرد واذا عرفت انه اذا كان ما بعد الصفة مرفوعا لم يكن
في الصفة ضمير وانه اذا كان منصوبا او مجرورا كان فيه ضمير فنقول اذا
كان ما بعدها مرفوعا فاما ان لا يكون فيما بعدها ضمير او يكون فيه ضمير
او لا يكون فان كان فيها ضمير واحد وان لم يكن فيها ضمير وان كان ما بعدها
منصوبا او مجرورا فلا يخلو من ان يكون فيما بعدها ضمير او لا يكون فان كان
فيها ضميران وان كان الثاني ففيها ضمير قوله واسماء الفاعل
والمفعول غير المتعدي مثل الصفة فيما ذكر
اي اسم الفاعل الغير المتعدي واسم المفعول المتعدي الى مفعول ثان مثل
الصفة المشبهة في جريان المسائل الستة عشر المذكورة في الصفة المشبهة
لان جريان هذه المسائل في الصفة المشبهة انما هو لشبهها باسم الفاعل

والمفعول فجوازها فيها بطريق الاولى تقول زيد قايم الاب ومضروب الاب
برفع الاب ونصبه وجره وهكذا الى اخر المسايل وانما قيد اسمي الفاعل
والمفعول بغير المتعدين لانهما لو كانا وجوزنا تلك المسايل وقلنا زيد ضارب
اباه وزيد معطى اباه مثلا لم يعلم ان اباه في المثال الاول مفعول لضارب
او فاعل له نصب تشبيها بالمفعول وفي المثال الثاني لم يعلم انه مفعول
ثان لمعطى او مفعول اول اقيم مقام الفاعل نصب تشبيها بالمفعول و
المفعول الثاني محذوف وكذا اذا قلنا زيد ضارب ابيه وزيد معطى
ابيه لم يعلم ان ابيه في المثال الاول مفعول ضارب اوفاعل له اضيف اليه
وان ابيه في المثال الثاني مفعول اول لمعطى اقيم مقام الفاعل او مفعول
ثان له اضيف اليه وليست الصفة واسماء الفاعل والمفعول غير المتعدين
كذلك اذ لا مفعول لهما فلا يحصل الالتباس قوله اسم التفضيل ما اشتق
من فعل لموصوف بزيادة على غيره ه اى اسم التفضيل اسم اشتق من
فعل لموصوف مع زيادة على غيره قوله ما اشتق من فعل يتناول لغيره من
المشتقات من الفعل وقوله لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان والالة
لانها ليست لموصوف وقوله بزيادة يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
لانها ليست بزيادة على غيرها وانما قال اسم التفضيل ولم يقل افعل التفضيل ليتناول
خيرا وشرا اعلم ان الحد المذكور ينتقض بمثل اخيك الثنايين واكل من خيف
الخ ثم لانهما غير مشتق من فعل قوله وهو افعل ه اى اسم التفضيل على وزن
افعل غالبا قوله وشرطه ان يبنى من ثلاثي مجرد ليمكن ه اي وشرط اسم التفضيل

ان يبنى من فعل ثلاثي مجرد من الزوايد ليمكن بناء افعل التفضيل منه الا ترى
انك لو اردت بناءه من استخرج فان لم تحذف منه شيئا لم يمكن وان حذفت
الزوايد حتى قلت هو اخرج لم يعلم ان المراد منه كثير الخروج او كثير الاستخراج
اعلم انه يشكل بمثل اغلى واولى واعلى واحرى لانه ليس بمبني من ثلاثي
مجرد فاذا لو قال ويشترط فيه ان يكون لكان اصوب قوله ليس بلون ولا عيب لان
منهما افعل لغيره نحو زيد افضل الناس اي ويشترط ايضا مع كونه ثلاثيا مجردا
ان لا يكون لونا ولا عيبا لان من اللون والعيب افعل لغير التفضيل نحو احمر و
اعور فلو بني منهما افعل التفضيل لالتبس احدهما بالاخر الا ترى انك اذا قلت
هو احمر لم يعلم ان المراد ذو حمرة ام زايد في الحمرة اعلم ان المراد بالعيب الظاهر حتى
لا يشكل بمثل اجهل واضل سبيلا قوله فان قصد غيره فتوصل اليه باشد ونحوه
مثل هو اشد منه استخراجا وبياضا وعمى اي فان قصد تفضيل غير الثلاثي
المذكور وهو الرباعي نحو دحرج وغير المجرد من الزوايد نحو استخرج ومن الالوان والعيوب
نحو الحمرة والعور يوصل الى تفضيله بمثل ثلاثي مجرد وليس بلون ولا عيب وهو مثل
اشد واكثر بياضا وافتح مما كان مناسبا له تقول هو اشد استخراجا واكثر بياضا
وافتح عمى والمثال الاول لغير المجرد والثاني للون والثالث للعيب قوله
وقياسه للفاعل اي وقياس اسم التفضيل ان يبنى للفاعل دون المفعول لانه
لو بني لكل واحد منهما لحصل الالتباس ولو رجح المفعول على الفاعل لبقي اكثر
الافعال بلا تفضيل لانه في اكثر الامر للفعل اللازم لان المبالغة في الفاعل امس منها
في المفعول ولان الفاعل اكثر من المفعول فهو قد جاء للمفعول لكنه قليل كـ[illegible] ... الهم او اعذر

الوم واشتغل واشتهر قوله ويستعمل على احد ثلثة اوجه مضافاً او بمن او معرفاً
باللام فلا يجوز زيد الافضل من عمرو ولا زيد افضل الا ان يعلم اي قد يستعمل
اسم التفضيل على احد ثلثة اوجه وهو ان يكون مضافاً نحو زيد افضل القوم او مع من
نحو زيد افضل من عمرو او معرفاً باللام نحو زيد الافضل وانما يستعمل مع احد هذه
الثلثة ليعلم المفضل عليه فاذاً لا يجوز ان يقال زيد الافضل من عمرو لحصول
الاستغناء بكل واحد من اللام ومن عن الاخر لدلالة كل واحد منهما على تعيين المفضل
عليه ولا يستعمل بمثل قوله وبيت با لاكثر منهم حصى لكون من بمعنى في كانه قال ولست
بالاكثر فيهم كقولهم زيد الافضل من بني الرجال ولا يجوز ايضاً ان يقال زيد افضل لعدم
ذكر المفضل عليه الا ان يعلم نحو يعز احد هذه الامور كقوله تعالى يعلم السر
واخفى قوله فاذا اضيف فله معنيان احدهما وهو الاكثر
ان يقصد الناس به الزيادة على من اضيف اليه
فيشترط ان يكون منهم مثل زيد افضل الناس
اي فاذا استعمل اسم التفضيل مضافاً كان له معنيان احدهما وهو الاكثر
ان يقصد زيادته على ما اضيف اليه وح يشترط فيه ان يكون من جملة ما يضاف اليه وداخل
فيه بمشاركته المضاف اليه ولهذا لا يقال الملك افضل البشر او بالعكس ولا الحجر الياقوت
بل يقال افضل من البشر والياقوت من الحجر ولا يلزم من دخوله في المضاف اليه التناقض لانه داخل فيه
من جهة الشركة غير داخل فيه من جهة التفضيل قوله فلا يجوز
يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم باضافتهم اليه اي فلا يجوز لانه يشترط ان يكون داخل
في المضاف اليه لم يجز ان يقال يوسف احسن اخوته لاستلزامه اجتماع النقيضين لانه يغاير

اضافته الاخوة الى الضمير العايد الى يوسف لزم ان يكون خارجًا عنهم وتقدير انه يشترط فيه انه من جملته المضاف اليهم يكون داخلًا فيهم وخارجًا عنهم وهو اجتماع النقيضين قوله والثاني ان تقصد به زيادة مطلقة وتضاف للتوضيح اي والمعنى الثاني الذي يقصد به حين كونه مضافًا وهو ان تقصد به تفضيل وزيادة مطلقة لا على ما اضيف اليه فيكون هذه الاضافة للتخصيص والتوضيح نحو نصيب اشعر اهل بلدته قوله فيجوز يوسف احسن اخوته اي لاجل ان يقصد به زيادة مطلقة ولا يقصد به تفضيل على ما يضاف اليه يجوز ان يقال يوسف احسن اخوته لانه لم يلزم اجتماع النقيضين لعدم دخوله في المضاف اليه قوله ويجوز في الاول الافراد والمطابقة لمن هو له اي ويجوز في المضاف الاول الافراد في جميع الاحوال نحو زيد افضل القوم الزيدان افضل القوم الزيدون افضل القوم لكونه متشابهًا لا افعل من حيث انه ذكر المفضل عليه في كل واحد منهما ويجوز المطابقة نحو زيد افضل القوم الزيدان افضلا القوم الزيدون افضلو القوم هند فضلى القوم الهندان فضليا القوم الهندات فضليات القوم لكونه نحو الافعل من حيث وجود الاضافة فيه وعدمها في افعل من قوله واما الثاني وهو المضاف لمجرد التوضيح والتخصيص باللام فلا بد فيهما من المطابقة لكونهما مستحقين للمطابقة وعدم المانع عن المطابقة وهو مشابهتهما افعل من لعدم ذكر المفضل عليه فيهما وامثلتهما ظاهرة قوله الذي يبنى مفرد مذكر لا غيره اي اسم التفضيل الذي يبع من لا يستعمل الا مفردًا مذكرًا لصيرورة كالجزء منه ولا يمكن تثنية اسم التفضيل ولا جمعه ولا تانيثه قبل ذكر من كالجزء اللازم الحاق علامة التثنية والجمع والتانيث قبل مضي الاسم والا بعده لعدم جواز الفصل بشيء بين الاسم وبين علامات تثنيته وجمعه وتانيثه

قوله ولا يعمل في مظهر الا اذا كان لشيء هو في المعنى لمسبب مفضل باعتبار الاول
على نفسه باعتبار غيره منفيا مثل ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه
في عين زيد اي افعل التفضيل لا يعمل في مظهر الا اذا كان جاريا على شيء و
هو في المعنى صفة لمسبب لذلك الشيء مفضل باعتبار ذلك الشيء مفضل على نفسه
باعتبار غير ذلك الشيء حال كون هذا التفضيل منفيا كقولهم ما رايت رجلا احسن في
عينه الكحل منه في عين زيد فاحسن جار على رجل وهو في المعنى صفة لمسببه وهو الكحل
والكحل مفضل باعتبار الرجل ومفضل على نفسه باعتبار غير الرجل اعني عين
زيد حال كون هذا التفضيل منفيا وانما لم يعمل في المظهر اذا لم يوجد الشرط المذكور لعدم
كونه بمعنى الفعل لعدم دلالة الفعل على التفضيل ودلالته على التفضيل انما قال
ولا يعمل في مظهر لانه يعمل في المضمر مرة بغير هذا الشرط لان العمل في الظاهر اقوى فيحتاج
الى شرط قوله لانه بمعنى حسن مع انهم لو رفعوا فصلوا بينه وبين معموله باجنبي وهو
الكحل اشارة الى علة عمل اسم التفضيل عند حصول الشرط المذكور اي انما عمل
لانه بمعنى قولك ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد هو معنى قولك
ما رايت رجلا حسن في عينه الكحل مثل حسنه في عين زيد بخلاف ما اذا لم يوجد هذا
الشرط فانه لم يكن بمعنى حسن مع انهم لو لم يعملوا اسم التفضيل حينئذ لم رفعوا او لو رفعوا
اسم التفضيل في مثال المذكور وهو احسن لكان خبر مبتدا او الكحل مبتدا فيلزم
الفصل بين احسن ومعموله الذي هو منه باجنبي وهو الكحل وهو غير جائزة قوله ولك ان
تقول احسن في عينه الكحل من عين زيد اي ويجوز لك ان تقول فيه بعبارة اخرى
اخصر من الاولى مع كون معناهما واحدا وهي ان تقول ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد

قوله وان قدمت ذكر العين قلت ما رايت كعين زيد احسن منها الكحل مثل ولا ارى
كوادي السباع حين يظلم واديا اقل به ركب ه اي وان قدمت ذكر العين على اسم
التفضيل جاز فيه عبارة اخرى من غير ذكر منها كقولك ما رايت كعين زيد احسن
فيها الكحل اي ما رايت كعين زيد عينا احسن فيها الكحل وهو مثل ما انشده سيبويه
مررت على وادي السباع ولا ارى كوادي السباع حين يظلم واديا اقل به ركب
اتوه تئية واخوف الا ما وقى الله ساريا لانه قدم المفضل عليه وادي السباع
على افعل التفضيل وهو اقل من غير ذكر من ولا ارى في محل النصب بانه حال والعامل
فيه مررت وكوادي السباع مفعول ثان لقوله ولا ارى وحين يظلم جملته ظرفية
حال عن وادي السباع وواديا منصوب بانه مفعول اول لقوله ولا ارى وان جعلنا
ارى بمعنى البصر كان كوادي السباع حالا من واديا ومتعلقا بلا ارى واقل صفة لواديا
وركب فاعل افعل وتئية تمييز من اقل واخوف عطف على اقل وما في قوله الا ما وقى وساريا
منصوب بانه حال من ضمير اخوف او تمييز بمعنى سري فيكون صفة واقعة موقع المصدر
قوله الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة اي قوله ما دل على
معنى شامل للكلم الثلث فقوله في نفسه يخرج الحرف وقوله مقترن باحد الازمنة
الثلثة يخرج الاسم وينبغي ان يراد بها الكلمة وبالدلالة الدلالة الاولية وبالا
قتران الاقتران بحسب اصل الوضع حتى لا يتوجه النقوض المذكورة في حد الاسم قوله
ومن خواصه دخول قد والسين وسوف والجوازم ولحوق تاء التانيث ساكنة ونحو
تا فعلت ه قوله ومن خواصه اشارة الى انه ذكر بعض خواصه لكونه اشهر واكثر استعمالا
واللام العتيد الاول مخصوصة باول الفعل والاخيران باخره وانما اختص قد بالفعل لانه

لتو

لتقريب الماضي الى الحال او التقليل الفعل وهما لا يوجدان الا في الفعل
وانما اختص سوف والسين بالفعل لانهما لتخصيص الفعل المضارع المشترك
بين الحال والاستقبال بالاستقبال وانما اختص الجوازم به لكونه في الفعل عوضا عن
الجر في الاسم وانما اختص تاء التانيث الساكنة بالفعل لان وضعها ليدل
على ان فاعل الفعل مونث وانما قيد التاء بالساكنة لان المتحركة داخلة على الاسم
وانما اختص نحو فعلت بالفعل والمراد به الضماير المرفوعة قوله المرفوعة احترازا عن
المنصوبة نحو الضاربك وانك فانه لا اختصاص الفعل بها فكذا المجرورة نحو بك وغلامك فانه
لا يدخل الفعل فضلا عن اختصاصه له وقوله البارزة احترازا عن المستتر نحو زيد ضارب
وقوله المتصلة احترازا عن المنفصل نحو زيد عمرو ضاربه هو البارزة المتصلة لامتناع
ثبوت الضماير المرفوعة البارزة المتصلة في الاسماء والحروف اما في الحرف فظاهر لان
الحرف لا تقتضي فاعلا وكل من هذه الضماير فاعله واما في الاسم فلانها لو اتصلت بالاسم
لزم اجتماع الالفين في المثنى والواوين في الجمع فلم يتصل به في الواحد ايضا طردا للباب
قوله الماضي ما دل على زمان قبل زمانك اي الماضي فعل دل على زمان قبل زمان انت
فيه وهو زمان الحال فقوله ما دل على زمان شامل لجميع الافعال وقوله قبل زمانك
يخرج ما عداه والمراد بالدلالة انما هو بحسب اصل الوضع لئلا ينتقض بمثل لم يضرب وان
ضربت ضربت وزوجت وبعت انشاء قيده بالانشاء احترازا عن الاخبار فانه افعال
ماضية فافهم والمراد بما هو الفعل لئلا ينتقض بمثل امس ولم يصرحه للعلم به قوله مبني على
الفتح مع غير الضمير المرفوع المتحرك والواو اي الماضي مبني على الفتح لفظا نحو ضرب
او تقديرا نحو رمى قوله مبني خبر بعد خبر او خبر مبتدا محذوف اي هو مبني وانما بني على

الحركة لوقوعه موقع الاسم وبني على الفتح لكونه اخف وانما قال مع غير الضمير المرفوع
لانه لو كان مع هذا الضمير وجب سكونه نحو ضربت لكراهتهم اجتماع اربع حركات متوالية
فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفعل بفاعله وانما قيد الضمير المرفوع
بالمتحرك احترازا عن مثل ضربا قال مع غير الواو لانه لو كان مع الواو وجب ضمته
للمناسبة نحو ضربوا قوله والمضارع ما اشبه الاسم باحد حروف نأيت لوقوعه
مشتركا وتخصيصه بالسين او سوف فقوله ما اشبه الاسم شامل للماضي لكونه
مشابها لوقوعه موقعه وقوله باحد حروف نأيت يخرج الماضي والباء فيه للسببية
او للمصاحبة وقوله لوقوعه مشتركا تبيين للجهة التي بها يشابه الاسم بسبب حروف
نأيت او معها وهي وقوع كل واحد منهما مشتركا ومختصا اما اشتراك الاسم فلرجل
واما تخصيصه فنحو هذا الرجل واما اشتراك الفعل المضارع فنحو يضرب لكونه
مشتركا بين الحال والاستقبال واما تخصيصه فبالسين او سوف نحو سيضرب
وسوف يضرب قوله فالهمزة للمتكلم مفردا والنون له مع غيره والتاء للمخاطب
والمؤنث والمؤنثين غيبة والياء للغائب غيرهما اي تبيين المعاني حروف نأيت
فالهمزة للمتكلم المفرد مذكرا كان او مؤنثا نحو اضرب ليوافق نحو انا والنون مع غيره
نحو نضرب ليوافق لفظ نحن مذكرين كانا او مؤنثين او احدهما مذكرا والاخر مؤنثا
او مجموعا كان او مثنى وقد يستعمل للواحد للتعظيم كقوله تعالى نحن نقص عليك
احسن القصص والتاء للمخاطب المذكر والمثناة وجمعه نحو تضرب يا زيد وتضربان
يا زيدان وتضربون يا زيدون وللمخاطب المؤنث والمثناة وجمعه نحو تضربين
يا هند وتضربان يا هندان وتضربن يا هندات ليوافق لفظ انت و
للمؤنث الغائبة والغائبتين نحو هند تضرب والهندان تضربان والياء

وانما

للغائب غير المؤنث والمؤنثتين وهو المفرد المذكر ومثناه ومجموعه ومجموع
المؤنث الغائبة تقول زيد يضرب الزيدان يضربان الزيدون يضربون
النساء يضربن قوله وحرف المضارعة مضموم في الرباعي مفتوح فيما سواه ه
بيان لحركات هذه الحروف والاصل فيها الفتح لكونه اخف وانما ضمت في
الرباعي وهو ما كان على اربعة احرف نحو اكرم ودحرج وقاتل وقتل وكرم فرقا بينه وبين
الثلاثي الا ترى انك لو قلت من الضرب ضرب اضرب بفتح الهمزة في مضارعهما
حصل الالتباس ولم يفعل بالعكس لكون الرباعي اقل فيفتح في غير الرباعي نحو افتعل
وانفعل واستفعل وغير ذلك قوله ولا يعرب من الفعل غيره اذا لم يتصل به نون
التاكيد ولا نون جمع مؤنث ه وانما اعرب هذا النوع لمشابهته الاسم على ما مر
وانما لم يعرب هذا النوع اذا اتصل به نون التاكيد لانه لو اعرب على ما قبله
لم يعلم انه مسند الى الفعل او الى غيره في نحو هل يضربن ولو اعرب عليه لجرى
الاعراب على ما يشبه التنوين وهو غير جائز وانما لم يعرب ايضا اذا اتصل به
نون جمع مؤنث لان هذه النون اوجبت تسكين ما قبلها قياسا على فعلت
وفعلن وعند حصول السكون يتعذر الاعراب وفي عبارة الكتاب نظر
لانه تدل على ان غير المضارع لا يعرب اذا لم يتصل به النون المذكورة ويعرب
اذا اتصلت به وليس المراد ذلك بل المراد انه لا يعرب من الفعل المضارع
ويعرب المضارع اذا لم يتصل به النون وكان كذلك بجعل قوله اذا لم يتصل
قيدا في المفهوم من كلامه وهو المضارع يعرب لا قيدا في المذكور وهو لا يعرب
غير المضارع قوله واعرابه رفع ونصب وجزم ه اي اعراب الفعل المضارع رفع
ونصب وجزم اي اعراب الفعل المضارع رفع ونصب وجزم وليس له جر لئلا

يلزم من بيان اعرابه مع اعراب الاسم قوله فالصحيح المجرد عن ضمير بارز
مرفوع للتثنية والجمع والمخاطب المؤنث بالضمة والفتحة والسكون
مثل يضرب ه بيان لتفصيل اصناف المضارع فانها تختلف في الاعراب
ليعطي لكل صنف ما يستحقه من الاعراب فالصحيح المجرد عن الضمير البارز
المرفوع الذي للتثنية والجمع مؤنثا كان او مذكرا والمخاطب المؤنث اعرابه
بالضمة حال الرفع والفتحة حال النصب والسكون حال الجزم تقول هو يضرب
ولن يضرب ولم يضرب والمراد بالصحيح الفعل المضارع الذي لا يكون في اخره
الف ولا واو ولا ياء قوله والمتصل به ذلك النون وحذفها اي واعراب
المضارع المتصل به الضمير البارز المرفوع لاحد الامور المذكورة بثبوت النون
حال الرفع وبحذفه حال الجزم والنصب وهو في خمسة امثلة وهما يضربان و
انتما تضربان وهم يضربون وانتم تضربون وانت تضربين ولن تضربا ولن تضربوا
ولم تضربي ولم تضربا ولم تضربوا وانما جعل اعرابها بالحروف لمشابهتها صورة
المثنى والمجموع في الاسماء وانما سقط النون حال الجزم لانه بمنزلة الحركة في
المفرد فكما تسقط الحركة حال الجزم كذلك النون وانما سقط النون حال النصب
لكون الجزم في الافعال بمنزلة الجر في الاسماء فكما يتبع النصب الجر في
الاسماء يتبع النصب الجزم في الافعال قوله والمعتل بالواو والياء بالضمة تقديرا
والفتحة لفظا والحذف اي واعراب المعتل الاخر بالواو والياء نحو يغزو
ويقضي بالضمة تقديرا حال الرفع لاستثقالهم الضمة على الياء والواو و
بالفتحة لفظا حال النصب تقول هو يغزو ويقضي ولن يغزو ولن يقضي لخفة
الفتحة وبحذف الحرف حال الجزم نحو لم يغزو ولم يقض لانه اذا لم يجد الجازم الحركة

حذف

حذف الحرف قوله والمعتل بالالف بالضمة والفتحة تقديرًا وبالحذف اى واعراب
المعتل بالالف نحو يخشى بالضمة حال الرفع وبالفتحة حال النصب تقديرًا نحو هو
يخشى ولن يخشى لعدم قبول الالف الحركة و بحذف الحرف حال الجزم لفقدان
الحركة قوله وير تفع اذا تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد هو اشارة الى
رفع المضارع وهو كونه مجردًا عن العوامل اللفظية اعنى ناصب المضارع وجازمه
نحو يقوم زيد قوله وينتصب بان ولن وكى واذن وبان مقدرة بعد حتى ولام كى ولام
الجحود والفاء والواو فان نحو اريد ان تحسن الى وان تصوموا اشارة الى نواصب
الفعل المضارع وهى ان ولن وكى واذن وان المقدرة بعد احد الحروف المذكورة فلا فرع
عن حدها فان قلت نحو اريد ان تحسن الى وان تصوموا خيرًا لكم وهو ظاهر وان فى
المثالين المذكورين متعين لان يكون ناصب المضارع لا يحتمل ان يكون مخففة
من المثقلة لوجوب ذكر سوف والسين وقد او حرف النفى مع ان المخففة الا
ان النصب فى المثال الاول بالفتحة لفظًا وفى المثال الثانى بحذف النون
قوله والتى تقع بعد العلم هى المخففة من المثقلة وليست هذه نحو علمت ان
سيقوم وان لا يقوم اى ان التى تقع بعد العلم نحو علمت ان سيقوم وان
ان المخففة من الثقيلة وليست ان الناصبة للفعل المضارع لامتناع
اجتماع ان الناصبة مع العلم لكون الناصبة للرجاء والطمع الدالين على ان
ما بعدها غير معلوم والتحقق وكون العلم والاعلى ان ما بعده معلوم التحقق
والمراد بالعلم كل ما هو بمعنى العلم واعلم انه اذا دخل ان المخففة من المثقلة
على المضارع لا بد ان يكون المضارع مع السين او سوف او قد او مع حرف النفى

ولهذا اورد مثالين ليكون كالعوض من الحذف وفي التحقيق

والفرق بين ان الناصبة والمخففة قوله والتي تقع بعد

الظن ففيها الوجهان ه اي وان التي تقع بعد الافعال الدالة على الظن ففيها

الوجهان اي جاز ان يكون ناصبة وجاز ان يكون مخففة من الثقيلة نحو

ظننت ان تقوم وان سيقوم لجواز وقوع كل واحد منهما بعد الظن قوله ولن

نحو لن يبرح الارض ومعناها نفي المستقبل ه اي مثال لن التي ناصبة

قوله تعالى لن نبرح الارض ومعنى لن نفي المستقبل ولهذا لا تستعمل الا مع

الفعل المستقبل وهو اكد من لا في نفي الاستقبال وقيل انها للتابيد قوله

واذن اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها وكان الفعل مستقبلا نحو

اذن ادخل الجنة ه اي اذن انما تنصب الفعل المضارع بشرطين احدهما

ان لا يكون ما بعدها معتمدا على ما قبلها اي لا يكون ما بعدها معمولا لما قبلها

والا لزم توارد العاملين على معمول واحد وهما اذن وما قبلها والثاني ان

يكون الفعل مستقبلا لكونها جوابا وجزاء وهما لا يمكن الا في الاستقبال

كقولك لمن قال اسلمت اذن تدخل الجنة فان فقد الشرطين نحو انا اذن

احسن اليك وكقولك لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا وجب الرفع قوله

اذا وقعت بعد الفاء والواو فالوجهان ه اي اذا وقعت بعد الفاء و

كقولك مجيبا لمن قال انا اتيك فاذن اكرمك او بعد الواو كقوله تعالى

واذا لا يلبثون جاز الرفع لاعتماد ما بعدها على ما قبلها وجاز النصب

لان الفعل مع الفاء على ما كان مفيدا استقلالا من غير النظر الى حرف

العطو

العطف لكنه غير معتمد على ما قبلها فهو كي نحو أسلمت كي أدخل الجنة
ومعناها السببية ه اي ومثال كي أسلمت كي أدخل الجنة ومعناها
السببية اي يكون ما قبلها سببا لما بعدها فان الاسلام سبب لدخول الجنة
وهي ناصبة للفعل المضارع عند الكوفيين وهو اختيار المص وليس بحرف
جر وليس النصب بعدها باضمار ان كما هو مذهب البصريين لدخول اللام
عليه كقوله تعالى لكيلا يكون على المؤمنين حرج قوله وحتى اذا كان مستقبلا
بالنظر الى ما قبلها بمعنى كي او الى ان نحو اسلمت حتى ادخل الجنة و
سرت حتى ادخل البلد واسير حتى تغيب الشمس ه سواء كان مستقبلا
عند الاخبار ام لم يكن لجواز قولك اليوم سرت امس حتى ادخل البلد
بالنصب اذ الغرض هو الاخبار عن الدخول المترقب عند ذلك السير وغير
نظر الى حصوله وحتى يكون بمعنى كي اي للسببية وهو الغالب نحو اسلمت
حتى ادخل الجنة بمعنى كي ادخل الجنة و وقد تكون بمعنى الى ان انتهاء
الغاية نحو سرت حتى تغيب الشمس بمعنى الى ان تغيب الشمس لان السير
ليس سببا لغيبوبة الشمس وان ما اضمر ان بعدها لكونها حرف جر وامتناع
دخول حرف الجر الفعل فاضمر ان ليكون في تقدير الاسم فحتى في المثال
الاول من الامثلة المذكورة في الكتاب بمعنى كي وما بعدها مستقبل
تحقيقا بل بالنظر الى ما قبلها وفي المثال الثالث بمعنى الى وما
بعدها مستقبل تحقيقا قوله فان اردت الحال تحقيقا او حكاية كانت
حرف ابتداء فيرفع ه اي فان فقد يكون ما بعدها مستقبلا بالنسبة الى